

نيقولا ريشر

# جالينوس والقياس

ترجمة ودراسة وتعليق  
الدكتور إسماعيل عبد العزيز

١٩٩١

دار الثقافة للنشر والتوزيع

٢ شارع سيف الدين المهراني - العقالة

تليفون: ٩٠٤٦٩٦ - القاهرة

١٧٦  
ر ن ج

٢



نِقُولُ رَسِير

## جالينوس والقنياس

ترجمة ودراسة وتعليق

د. اسماعيل محمد الغزير

كلية الآداب

جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٩٩١

✽ دار الثقافة للنشر والتوزيع ✽

٢ شارع سيف الدين المهراني - النجيلة

ت : ١٠٤٩٦ - القاهرة

فارس العجمي

هذه ترجمة لكتاب : —

**NICHOLAS RESCHER**

**GALEN**

**AND THE SYLLOGISM**

**UNIVERSITY OF PITTSBURGH**

**PRESS**

الامداد

الى كل نفس تواقة الى المعرفة ..

اسماعيل عبد العزيز

## مقدمة المترجم

على الرغم من الاهتمام الشديد بالكتابات الطبية لجالينوس ،  
الا أن الجهد الأكبر للباحثين العرب كان لاختبار أعماله المنطقية .  
وذلك بعد أن عمل حنين ومعاونوه على جعل كتابات جالينوس  
مناخة في العربية .

وإذا كان من المسلم به أن الكتابات المنطقية لجالينوس كانت  
متوافرة للأجيال الأولى من المنطقة العرب ، فإن السؤال الذي  
يبقى هو : هل لعبت هذه الكتابات دوراً هاماً في التقليد اللاحق ؟  
والاجابة هنا بالطبع هي أن هذه الكتابات قد لعبت بالفعل  
دوراً هاماً ، ولكن بشكل نقدي (١) . ولعل ذلك يتضح بالرجوع  
الى تطور المنطق العربي .

فلقد كان دور جالينوس في هذه السلسلة من التطورات التي  
مر بها المنطق العربي دوراً هاماً ومحورياً بشكل هام حيث  
أن انصراف جالينوس عن أرسطو كان معروفاً ومناقشاً من جانب  
الباحثين العرب وخاصة الذين أرادوا أن يتخلصوا من أحد جوانب

---

(1) Rescher, N, GALEN and the Syllogism, university of  
pittsburgh Press, 1966, P, 6 .

أرسطو في الفلسفة ، والبحث عن كتابات جالينوس لتأييد ذلك (٢) .

وبالنظر إلى أعمال جالينوس الفلسفية ، وبشكل خاص المنطقية نجد أن مدرسة بغداد كانت مدركة تماماً انحراف جالينوس عن أرسطو ، ولهذا عملت هذه المدرسة على تدعيم المذهب الأرسطي الأكثر صرامة الخاص بالأسكندر الأفروديس وذلك بمناصرة نقده لجالينوس . . . ولعل هذا ما تنبه إليه ابن ميمون في معرض شرحه الكبير على التحليلات الأولى حيث يرى أن الفارابي قدم نقداً شاملاً لآراء جالينوس حول القضايا الموجهة والأقيسة الموجهة (٣) .

كما كانت مناقشات الفارابي النقدية لآراء جالينوس المنطقية عدائية بشكل خاص . ولهذا فإن العديد من الكتيبات ، والأبحاث المنطقية العربية وبشكل خاص معظم التي أنتجت تحت تأثير مدرسة بغداد كانت تمر على الشكل الرابع من القياس مير الكرام (٤) .

كما تحالف الفلاسفة الأسبان أنفسهم مع المذهب الأرسطي المؤلف بشكل كبير للفارابي . ولهذا السبب عادوا تجديدات ابن سينا التي انصرف بها عن أرسطو . فيصف ابن رشد كتاب « القيانون في الطب » لابن سينا بأنه « مقبالة ضعيفة » .

(2) Ibid, P, 7 .

(3) Ibid, P, 8 .

(4) Ibid, P, 9 .

وإذا كان الفلاسفة الأسبان قد عادوا انحراف ابن سينا عن أرسطو ، فإنهم كانوا أيضاً معارضين لجالينوس في الفلسفة . إذا علم يكن مصادفة أن كثيراً من سلسلة أعمال الاسكندر الاغرووديس لتفنيد جالينوس في نقاط فلسفية مختلفة قد ظلت باقية في الترجمات العربية في المكتبة الأسبانية .

كما التزم خصوم ابن سينا المتأخرون بالعمل بشكل حبير وفقاً للأفكار الأرسطية المعروفة بشكل عام . والمعادية لنقد جالينوس لأرسطو . بينما مال أتباع ابن سينا المتأخرون إلى تجاوز أستاذهم للمواقف الأرسطية المتنازع فيها بشكل تقليدي ، ولهذا فإن الآراء التي تغلغت في المنطق العربي من الرواقيين أو جالينوس كانت محفوظة أحياناً بفضل هؤلاء الأتباع لابن سينا .

لذا فإن انصراف جالينوس عن أرسطو قد أفاد في أنه لعب دوراً هاماً ومحورياً بالفعل في تطوير الدراسات المنطقية في العالم العربي . ولعل ذلك ما سوف يتضح من خلال حديثنا عن مشكلة الشكل الرابع .

#### مشكلة الشكل الرابع :

من بين المسائل المنطقية التي ارتبطت باسم جالينوس في تاريخ الفكر المنطقي مشكلة الشكل الرابع . تلك المشكلة التي احتلت مساحة كبيرة من الأبحاث المنطقية نظراً لما استقطبته من اهتمام الباحثين الذين كتبوا فيها من البحوث والمقالات ما تناول هذه المشكلة حتى لم يكف يبق منه زيادة لمستزيد .



ومع ذلك فإنه مع استمرار وجود صوت معارض أو مشكك بين  
الحين والآخر فإن الحاجة تدعو إلى وجوب الشروع في المشكلة  
من جديد •

فالدراصة الجادة والتحليل العلمى الدقيق لطرق القياس  
يثبتان أن الخلاف حول الشكل الرابع يمد أعرب خلاف فى تاريخ  
المنطق • وخلال هذا كان لذلك الشكل من النجاح حيناً والاختراق  
حيناً ، حيث لقي هذا الشكل من المناطقة كثيراً من الهجوم والدفاع ،  
فهو لا يكاد يظهر فى كتب المنطق اطلاقاً قبل بداية القرن  
الثامن عشر ولا يزال يتنكر له كثيرون من علماء المنطق المحدثين •  
فيقول Bowen « أن ما يسمى بالشكل الرابع ان هو الا الشكل  
الأول وقد عكس هذا نتيجته • أى أننا لا نستدل على النتيجة  
حقيقة من الشكل الرابع ، بل نستدل عليها من الشكل الأول ، ثم  
إذا دعيت الحال عدنا الى عكس نتيجة هذا الشكل الأول » •

كما يفيض جوزيف فى هجومه على الشكل الرابع فيقول « ان  
نظرية القياس قد أصابها كثير من الفساد باضافة الشكل الرابع » (٥)  
ولهذا نادى جوزيف بضرورة عدم وجود شكل رابع ، لأننا لو  
نجمه شكلاً مستقلاً يصبح المفهوم أن التمييز بين الحد الأكبر  
والحد الأصغر لا يكون الا على أساس وضعها فى النتيجة ، وليس  
فى طبيعتهما ما يجعل الأكبر أكبر والأصغر أصغر (٦) •

---

(5) Joseph H, W. B., An Intriduction to Logic, Clarendon  
press, oxford, 1906, P, 330 - 331

(6) Ibid .

وبرغم هذا يعود جوزيف ليقول « انه نظراً لما جرى عليه المعروف من تدريسه قروناً عدة ضمن « أشكال القياس وضروبه » أصبح لزاماً علينا ألا ننكره انكاراً تاماً . حرصاً على تاريخ المنطق ، على الرغم من معرفتنا بالأسباب الخاطئة لوجوده » (٧) .

كما نظر جونسون Johnson للشكل الرابع باعتباره لا يمثل عمليات حقيقية من التفكير (٨) . كما صرح جاكوب ماريتان بأنه « على الرغم من أن الشكل الرابع يكون ممكناً من الناحية اللغوية ، إلا أنه ليس شكلاً منطقياً متميزاً . ولهذا فإنه يرفض الشكل الرابع ويعتبره فقط شكلاً أول غير مباشر (٩) . » وإلى مثل هذا الرأي ذهب كثير من المناطقة الذين وقفوا في وجه هذا الشكل ، وأطلقوا عليه الشكل الملقى (١٠) .

وإذا كانت انتقادات معظم هؤلاء المناطقة قد انصبت على أساس بعد هذا الشكل عن الطبع ، وزيادة الكلفة في بيان قياسيته (١١) . إلا أن الشكل الرابع لم يعدم من يدافع عنه من بين المناطقة ، أو على الأقل من يبرر صحته ، ومن بين الذين دافعوا عن هذا الشكل كينز الذي كان له في الشكل الرابع

---

(7) Ibid, P, 262 .

(8) Johnson W, E, Logic, 11, Cambridge, 1921, P, 88 ,

(9) Jacques Maritain An Introduction to Logic, New york, 1937, P, 187 .

(١٠) د. محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤٧ .

(١١) الساوى ، البصائر النصيرية ، تحقيق الشيخ الإمام محمد عبده ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٨٢ .

رأى مختلف ، فيذهب الى أن الشكل الأول لا يكفي عوضا عن الشكل الرابع . . . فالتمييز بين الأشكال طبقا لموضع الحد الأكبر والحد الأصغر في المقدمتين يؤدي بالضرورة الى ظهور الشكل الرابع :  
وانه لا يمكننا معالجة القياس بصورة كاملة الا اذا سلمنا بصروب ذلك الشكل (١٢) .

كما يستمر كينز في دفاعه عن الشكل الرابع فيقول ايضا : « نعم ان القياس من الشكل الرابع قلما يرد فعلا في تدليلاتنا لكن ذلك لا يبرر لنا حذفه ، اذ يستحيل علينا في الواقع أن نعالج القياس معالجة علمية شاملة دون أن نعتد بصروب الشكل الرابع على نحو ما . . . فهو قياس ينتهي الى نتائج يستحيل استنباطها مباشرة من نفس المقدمات في أى شكل آخر .

ولهذا فإنه — وان كان نادر الاستعمال بالفعل — الا أن الاستدلال منه قد يجيء أحيانا بصورة طبيعية » (١٣) .

ودما سبق نجد أن الخلاف يتمثل في التساؤلات التالية ؟ هل يمكن النظر الى الشكل الرابع كشكل مستقل ومختلف عن الشكل الأول ؟ أم أنه مجرد شكل أول ولكن غير مباشر ؟ ونتيجة لتلك التساؤلات احتل الشكل الرابع مساحة كبيرة .

---

(12) Keynes, J, N, Studies and Exercises In Formal Logic, Macmillan and Co, London, 1906, PP, 327 - 329 .

(13) Ibid, P, 229 .

الاهتمام في مضمون الدراسات المنطقية ، فاهتم به عدد غير قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الشكل بالدراسة والتحليل من أجل الوقوف على حقيقته : ومبدئ معرفة أرسطو به .

#### ( أ ) نظرية القياس الأرسطية والشكل الرابع :

وعلى الرغم من الانطباعات السطحية التي يقابلها الباحث وهو يحدد دراسته لمشكلة الشكل الرابع ، فإنه لمن الانصاف انقول ان السؤال الخاص بالمبدأ الذي على أساسه تتميز الأشكال الأرسطية الثلاثة إنما يمد من أكثر الأسئلة صعوبة ، مما يمكن أن يفاهه مفسر المنطق الأرسطي (١٤) . ذلك أن أرسطو في رأى معظم الباحثين لم يذكر سوى الأشكال الثلاثة الأولى . وبالتالي فإنه لم يتحدث عن شكل رابع يضاف إليها (١٥) . ولهذا نجد من ينسبون هذا الشكل الى جالينوس ، ويطلقون عليه « الشكل الجالينوس » (١٦) تمييزا له عن أشكال أرسطو الثلاثة .

الا أن هناك من يرى أنه اذا كان أرسطو قد أغفل الشكل الرابع في بعض المواضع من كتاب التحليلات الأولى ، فإنه

---

(14) Rescher, N, Op, Cit, P, 22

(١٥) انظر :

Daniel D, Merrill, Reduction to the Fourth Figure, Mind, Vol, 74, 1965, P, 66 .

(16) Coffy, P, The Science of Logic, Vol, 1, edited by, Peter Smith, New york, 1938, P, 319 .

وانظر ايضا : د. محمد مهران ، مدخل الى المنطق الصوري ، ص ٢٤٦ .

فقدم في فصل لاحق برهاناً يستخدم فيه قياساً من الشكل الرابع . حيث أنه قد ذكر ثلاثة أقيسة من الشكل الرابع في مطلع المقالة الثانية من التحليلات الأولى (١٧) ، ولهذا انتهوا الى أن أرسطو قد عرف ثلاثة ضروب من الشكل الرابع وهي : *Camenes* , *Bramantip* , *Dimaris* وأنه حصل عليها بعكس نتيجة بعض ضروب الشكل الأول وهي : *Barbara* , *Darii* , *Celarent* . ومعنى هذا أن أرسطو عرف ضروب الشكل الرابع ، وأنه ينبغي تأكيد ذلك حين نعارض الرأي الذي ذهب اليه بعض الفلاسفة الذين قالوا عنه أنه رفض هذه الضروب إذ أن في رفضها خطأ منطقياً لا نستطيع أن ننسبه الى أرسطو ، وإن كان خطأ أرسطو الوحيد هو إهماله هذه الضروب في قسمته المنهجية للأقيسة (١٨) . إذ من الممكن أن يكون الأساس الذي اعتمد عليه أرسطو في التمييز بين الأشكال القياسية قائماً على مدى اتساع الحدود المتضمنة في القياس ، وليس على أساس موقعهم النحوي في القياس (١٩) . وهذا يبدو متوافقاً مع القول بأشكال ثلاثة : ففي الشكل الأول يشغل

---

(١٧) انظر : أرسطو ، منطق أرسطو ، ج ١ ، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ج ١ ، ١٩٨٠ .

وانظر أيضاً : لوكاشيفيتش ، نظرية القياس الأرسطية ، ترجمة د. عبد الحميد صبره ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٦١ م .

(١٨) المرجع السابق .

(19) Bochenski, I, M, *Ancient Formal Logic*, North - Holland Publishing Company Amsterdam, 1957, P, 45, 46 .

Lynn E, Rose, *Aristotle's Syllogistic and the Fourth Figure*, *Mind*, Vol, 74, (1965), PP, 382 - 284 .

الحد الأوسط المكان الأوسط في ترتيب أزواج التصورات ، في حين  
يشغل المكان الأعلى في الشكل الثاني ، والأدنى في الشكل الثالث (\*) .  
وهذا ما نجده عند نيل (٢٠) وشكل متطور عند روس (٢١)  
، Ross

فطبقا لهذه الطريقة يكون لدينا ثلاثة أشكال حسبما يكون  
الحد الأوسط على النحو التالي (٢٢) :

١ - أن يكون أصغر في الاتساع من أحد الطرفين وأكبر  
من الآخر وهذا هو الشكل الأول الذي تكون صورته ( ك و ص ) .  
٢ - أن يكون أكبر من الطرفين . وهذا هو الشكل الثاني  
وصورته ( و ك ص ) .

٣ - أن يكون أصغر من الطرفين . وهذا هو الشكل الثالث  
وصورته ( ك ص و ) .

---

(\*) الكسندر ماكوفسكي ، تاريخ علم المنطق ، ترجمة نديم  
علاء الدين ، وإبراهيم فتحى ، دار الفارابي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ،  
١٩٨٧ ، ص ١٣٧ .

(20) Kneale, W, The Development of logic, Clarendon press  
Oxford, 1984, PP, 71 - 72

(21) Lynn E, Rose, Op, Cit, PP, 382 - 389 .

وانظر أيضا :

Rescher, N, Op, Cit, P, 26 .

(22) Ibid, P, 22 , 23 .

وانظر أيضا : روبير بلاشقي ، المنطق وتاريخه ، ترجمة د. خليل  
أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - لبنان ،  
ص ٧٠ .

وبناء على هذه الواجهة من النظر يكون لدينا غلط ثلاثة أشكال ممكنة : ولا يوجد سؤال عن شكل رابع •

ويمكن القول ان هذا الافتراض مقبول الى حد ما ، خاصة وأن بناء الموضوع بهذه الصورة كان منسوبا لأرسطو من الناحية التاريخية ، كما اعتقد في صحته معظم المدرسين في العصور الوسطى . ومن جانب معظم المناطقة لتوماويين المحدثين والكثير من المناطقة الألمان في أواخر القرن التاسع عشر . ومن جانب المناطقة الانجليز بشكل خاص (٢٣) •

الا أن بوشنسكى سرعان ما يعود ويقرر أنه ربما يكون أرسطو قد وضع ضروب الشكل الرابع في : رحلة متأخرة على تدوين اعرض المنهجى • راحته في ذلك أن هناك أمورا أخرى كثيرة في التحليلات الأولى توحى بأن محتويات ذلك الكتاب كانت تزداد أثناء تأليفه : وأنه لم يكن لدى أرسطو متسع من الوقت لكي يرتب فيه كل مكتشفاته الجديدة . فترك تنمة عمله المنطقى لى تلميذه ثاوفراسطوس الذى أوجد لضروب الشكل الرابع مكاناً بين ضروب الشكل الأول (٢٤) • وذلك بادخال تغيير بسيط في تعريف أرسطو للشكل الأول • فبدلاً من القول ان الشكل الأول يكون فيه الحد الأوسط موضوعاً للأكبر ومحمولاً للأصغر • وهو قول أرسطو • فان ثاوفراسطوس قال على سبيل التعميم « ان الشكل

---

(23) Rescher, Op, Cit, P, 23

(٢٤) لوكاشيفيتش ، طريقة القياس الارسطية ، ترجمة د. عبد الحميد صبره ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦١ م ، ص ٤٣ •

الأول يكون فيه الأوسط موضوعاً في واحدة من المقدمتين ومحمولاً في الأخرى (٢٥) . كما كسر الاسكندر نفس هذا التعريف الذي ربما أخذته عن ثاوفراسطوس . وكذلك فعل أيضاً اديموس . وكنوا يسمون هذه الضروب بالضروب غير المباشرة (٢٦) . وان كان هذا يدل على أنهم لم يعترفوا بوجود شكل رابع . وان كانوا قد اعترفوا بإمكان استنتاجه بطريق غير مباشر من الشكل الأول . ولهذا اعترف ثاوفراسطوس بوجود ضروب غير ماثرة بوصفها ضروباً ملحقية بالشكل الأول (٢٧) . ثم جاء جالينوس وقال انه : المؤلف شكلاً مستقلاً وذلك بأن جعل الضروب غير المباشرة للشكل الأول شكلاً مستقلاً (٢٨) . ولهذا قال ان جالينوس هو أول من فكر في جعل هذه الضروب مكرنة لشكل مستقل . وان كانت هذه الفكرة قد هاجمها جميع المناطق في العصور الوسطى . ولم تبدأ تظهر بشيء من التأييد الا في عصر النهضة (٢٩) . وقد كان ذلك من شأنه ان يقدم صورة مشوهة للطابع الحقيقي للتفكير . اذ ينظر الى القياس نظرية خارجية آلية صرفة . ولهذا أثبت معظم مناطق العصر الحديث . وفي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٤٢ ، ٤٤ .

(26) Paul Henle, On The Fourth Figure of the Syllogism, Philosophy of Science, Vol, 16 (1949), P, 101 .

(٢٧) د. عبد الرحمن بدوي ، المنطق الصوري والرياضي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ م ، ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .

وانظر أيضاً : د. جميل صليبا ، المنطق ، منشورات عويدات ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م ، ص ٤٤ .

(28) Paul Henle, Op, Cit, P, 94 .

(٢٩) د. عبد الرحمن بدوي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .



بوجه خاص . أنه لا وجود لهذا الشكل في طبيعة المهرضة  
القياسية نفسها ، وعلى رأس هؤلاء جميعاً لاشنيه الذي يقول  
أنه ليس ثمة مبدأ رابع ولا شكل رابع . بل كل ما هنالك  
ضروب غير مباشرة تستخلص من الشكل الأول . ولعل ذلك هو  
نفس ما انتهى إليه جبيلو أيضاً (٣٠) .

ومعنى هذا أن نفضة الخلاف حول الشكل الرابع قد  
ارتبطت أساساً بالكتاب الذين اعتقدوا أن هذا الشكل لا يمثل عمليات  
حقيقية من التفكير . لذا فإن السؤال عن صورة التفكير الحقيقية  
هو بالتأكيد المسألة الحقيقية .

من هنا فإن الخطوة الأولى هي أن نرى هل حقاً ضروب  
شكل الرابع مجرد ضروب غير مباشرة من الشكل الأول ؟

وبالنظر للتخطيط العام للشكل الرابع في المفهوم الحديث  
غايته يكون على النحو التالي :

$$\begin{array}{cc} \text{ك} & \text{و} \\ \text{و} & \text{ص} \\ \hline \text{ص} & \text{ك} \end{array}$$

ولجعل نتيجة هذا القياس شرعية هناك طريقتان من العمل (٣١) :

---

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .  
(31) Paul Henle, Op, Cit, P, 101 .

( ١ ) أما بتبديل وضع المقدمات ومعالجة الحسد الأصغر  
تاكبير والأكبر كأصغر ، ثم عكس النتيجة • وهذه المعالجة يمكنها  
الاشارة اليها بوصفها معالجة تخص قياس الشكل الأول •

( ب ) أما الطريقة الثانية فتتمثل في ترك المقدمات على حالها •  
ونكتفى فقط بعكسها • وهذه الطريقة الأخيرة تشبه الطريقة  
المستخدمة في الرد للشكل الثانى والثالث • وبسبب هذا التشابه  
فاننا سننظر لهذه المعالجة على أنها تخص الشكل الرابع •

وإذا كان كلا من المعالجتين ، سواء معالجة الشكل الأول ،  
ومعالجة الشكل الرابع • تجريان من خلال الشكل الأول الا أن الأولى  
تكون بعكس النتيجة دون المقدمات ، في حين تكون الثانية بعكس  
المقدمات دون النتيجة •

ولو أننا نظرنا الى الضروب البسيطة من الشكل الرابع ،  
فإنه يظهر لنا أن ثلاثة ضروب صحيحة منها تكون سهلة الرد  
بمعالجة الشكل الأول وحدها ، وهذه الضروب هي :  
• *Bramantip* , *Dimaris* , *Camenès* .

هذه الضروب الثلاثة ترد للشكل الأول بتبديل وضع المقدمات  
ثم عكس النتيجة • فنحصل بذلك على الشكل الأول ( ٣٢ ) •

أما ضربان *Fesapo* , *Fresison* فيردان للشكل الأول من  
خلال المعالجة التي تخص الشكل الرابع والتي نكتفى فيها بعكس  
المقدمات دون النتيجة •

لذا فإنه إذا كانت كل الضروب الصحيحة للشكل الرابع يمكن ردها بالمعالجة التي تخص الشكل الأول ، فإننا في هذه الحالة ، ننظر إليها ببساطة على أنها أمثلة شتى لشكل أول مع عكس النتائج . وبالتالي لن يوجد مبرر لبيانها أكثر من مجرد بيان أن نتائج بعض الأشكال الأخرى تكون قابلة للتحويل . ولكن مادام لا يمكننا رد بعض الضروب الصحيحة للشكل الرابع بطرق الشكل الأول فإن هذا يؤكد على ضرورة وجود شكل رابع مستقل ومختلف عن الشكل الأول (٣٣) .

#### ( ب ) جالينوس والشكل الرابع :

وعلى الرغم من الغموض الشديد الذي بقي في تصورنا عن أصل الشكل الرابع للقياس ، فإن الاستسلام للرأي القائل بأنه ليست هناك صلة لجالينوس بهذا الشكل ، إنما يكون بالتأكيد غير صحيح . فقبول هذا الرأي سرعان ما ينهار عندنا . فننظر للمسألة على ضوء المواد ذات الصلة الوثيقة بالموضوع والتي قدمت من قبل المصادر العربية .

لذا فإن مؤلف هذا الكتاب ينبغي من ورائه رد الاعتبار لدور جالينوس البارز في بداية ذلك الاكتشاف المنطقي للشكل الرابع للقياس (٣٤) . ذلك الشكل الذي اختلفت حوله الآراء بصورة لا تكاد نجد لها بصدد أية مسألة منطقية أخرى .

---

(33) Ibid, P, 101 .

(34) Rescher, Op, Cit, P, 1 .

فإذا كانت التعاليم القديمة التي ترجع لمصور النهضة في أوروبا  
 ترجع لجالينوس ابتكار الشكل الرابع ، فإن معظم المراجع  
 الحديثة تغريبا تشكك في هذه المسألة . ولهذا يرى هيريش ثولتس  
 أن الشكل الرابع قد نسب بطريق الخطأ الى جالينوس (٣٥) .  
 ولعل هذا هو أيضا نفس ما انتهى اليه بوشنسكى (٣٦) متابعا  
 في ذلك لوكشيفتش الذى يرى « أن الشكل الرابع من القياس قد  
 ابتكره شخص آخر ، وأنه يحتمل أن يكون ذلك قد حدث في وقت  
 متأخر . وربما لم يكن حدوثه قبل القرن السادس الميلادى  
 ولا شك في أن ذلك العالم المجهول قد نسا الى علمه شيء عن  
 أشكال جالينوس الأربعة . ولكنه إما لم يفهمها ، أو لم يطلع  
 على نص جالينوس . ولأنه كان يعارض أرسطو والمدرسة المشائية  
 كلها . فقد سارع بانتهاز الفرصة لدعم رأيه بقول عالم  
 ذائع الصيت » (٣٧) .

كما انتهى ستاكليوم من مناقشته الدقيقة للمسألة بتأكيد جازم  
 وهو « أن جالينوس لم يعرف الشكل الرابع » (٣٨) . إذ أن من  
 الحقائق الثابتة ، في نظر دى ريجيك ، أن ضروب الشكل الرابع لم  
 بأت بها جالينوس (٣٩) .

(35) Ibid, P, 1 .

(٣٦) انظر :

Bochenski, Op, Cit .

(٣٧) لوكاشيفتش ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(38) Stakelum, J, W, « why, Galenian Figure ? », The New  
 Scholasticism, Vol, 16 (1942), PP, 289 - 296 .

Rescher, Op, Cit, P, 1 .

وانظر أيضا :

(39) Ibid, P, 1 .

الا أن هذا لم يمنع البعض من الخروج على هذه الآراء  
ومن بين هؤلاء سوزان ستينج التي أشارت إلى صوره الشكل  
الرابع وانتقدت إلى أنها قدمت من جانب الطبيب المشهور جالينوس (٤٠).  
كما انتهى البعض الآخر إلى أن الشكل الرابع لم يكن مقبولا بشكل  
رسمي من جانب أرسطو . بل يرجع أصل اكتشافه إلى جالينوس (٤١).

لذا فإن مؤلف الكتاب يورد الدليل على أن الرغص الشائع  
لتأليف جالينوس للشكل الرابع أمر غير مبرر .

وإذا كان من المستحيل الحصول على دليل مباشر على ذلك ،  
نظرا لأن ما يتواهر لدينا عن جالينوس يعود من الدرجة الثانية (٤٢).  
الا أنه من الممكن الاعتماد على نوع من الدليل المسرفى ، وإن كان  
هو أفضل المتاح خاصة وأنه يقوم على شواهد وثائقية .

فبالرجوع إلى ابن رشد فإننا مجده ينسب الشكل الرابع  
صرافة إلى جالينوس ، حيث ذكره في أكثر من وضع باعتباره  
الواضع للشكل الرابع . فإذا كان ابن سينا قد تردد في رد

---

(40) Stebbing, S, A modern Introduction To logic, Methuen  
and Co, L.T.D, London, 1958, P, 85 .

انظر :

(41) Hugues Leblance, An Introduction to Deductive  
Logic, 1955, P, 71 .

وانظر أيضا :

James Edwing Creighton, An Introduction To Logic, the  
Macmillan Co, London, 1912, P, 130 .

(42) Paul Henle, Op, Cit, P, 95 .

ابتكار الشكل الرابع الى جالينوس حيث يرى انه اذا صح أن جالينوس هو الذي قال به ، فإنه لم يصنع شيئا أكثر من أنه وضع لهذه الاضرب اسما خاصا . ولم يصلنا من مؤلفاته شيء يوضح موقعه منه ، فالمصادر العربية وحدها هي التي تعزود اليه(\*) ، فان ابن رشد كان صريحا في نسبة هذا الشكل لجالينوس .

فيقول ابن رشد عن جالينوس انه هو الذي جعل للصور الاستدلالية التي من هذا القبيل شكلا قائما بذاته وأسماء الشكل الرابع ، وأحيانا يسمى باسمه فيقال « قياس جالينوس » (\*\*) . وان كان ابن رشد يعتبره شكلا غير طبيعي . ولهذا يقول ابن رشد في هذا الموضع :

« ان الشكل الرابع اذى يضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي » (٤٣) كما يقول أيضا : « ومن هنا يتبين أن الشكل الرابع — الذي يذكره جالينوس — ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع » (٤٤) .

ومعنى هذا أن ابن رشد وان كان قد اعترف بوجود

---

(\*) ابن سينا ، الشفاء ، المنطق ، ٤ — القينس — تحقيق سعيد زايد ، الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية ، ١٩٦٤ م ، ص ١٠ - ١١ .  
(\*\*) د. زكي نجيب محمود ، المنطق الوضعي ، ج ١ ، ط ٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣ ، ص ٢٨١ .  
(٤٣) ابن رشد ، تلخيص كتاب القياس ، تحقيق د. محمد قاسم ، الهيئة العربية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ م ، ص ٧٨ ، ١٧٠ .  
(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٧٨ .

الشكل الرابع لجالينوس ، الا أنه نظر الى هذا الشكل - كعادة معظم مناصقة العرب - باعتباره بعيدا عن الطبع (٤٥) .

وبرغم هذا فإنه توجد فقرات عدة في الشرح الأوسد لابن رشد للتحليلات الأولى تنق بجالينوس في تقديم الشكل الرابع . وهذه الفقرات تمدنا بالأساس الذي اعتمد عليه زبرله ، أحد الشراح الأرسططالينين المجيدين في أوائل العصر الحديث ، في عمله عن الشكل القياسي الرابع لنشر الشكل انجاليينوسى في المنطق انزوربى (٤٦) .

كما نشر منياس في تصدير طبعته التى أعدها لكتاب جالينوس « المدخل الى الجدل » قطعة يونانية مجهولة المصدر ( ربما في أواخر القرن السادس ) تقرر أن الأضرى التى أضافها ثاوفرمضوس واديموس للشكل الأول ، قد حولها بعض العلماء المتأخرين الى شكل رابع جديد ، وتنسب الى جالينوس الأمبقية فى هذا المنفى (٤٧) .

كما عثر كارل برنفل على قطعة يونانية فى عمل منطقى

---

(٤٥) أنظر فى هذا : ابن سينا ، الشفاء ، القياس ، تحقيق سميد زايد ، المؤسسة المصرية للعاملة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٦٤ م ، ص ص ١٠٦ - ١٠٧ .

وانظر ايضا : الساوى ، البصائر النميرية ، تحقيق الشيخ الامام محمد عبده ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٣١٦ هـ ١٨٩٨ م ، ص ٨٢ .

(46) Rescher, Op, Cit, P, 2 .

(47) Ibid, P, 2 .

يلبحث يوانس ايتالوس يقول فيها متهمًا ان جالينوس عارض  
أرسطو بقوله بوجود شكل رابع • وقد كان يريد بذلك أن يظهر  
من البراعة ما لم يتواءم للشرح القدماء ، ولكنه قسر كثيرا  
دونهم (٤٨) • كما نشره اكسيميليان واليس بحثاً يونانيا مجهولا  
(ربما من القرن السادس أو السابع ) عن شرح أمونيوس للتحليلات  
الأولى ، يقرر أن جالينوس يقول في « كتاب البرهان » ان القياس  
له أربعة أشكال (٤٩) •

وبناء على كل ما سبق فإن الموقف يكون على النحو التالي :  
أما أن جالينوس قد ابتكر بالفعل الشكل الرابع ، وأما أنه  
لم يبتكره ، وإنما نسب إليه بطريق الخطأ • وإن كان هذا  
لاحتمال الأخير أقل قبولاً من الاحتمال الأول ، خاصة وأنه علينا  
أن نسأل من جديد عن صاحب هذا الشكل •

وعلى الرغم من وجود صعوبات قليلة في الوصول الى مناقشات  
العرب للشكل الرابع ، فإن الوصول الى تلك التي تربطه بجالينوس  
صراحة تكون أصعب •

#### ( ج ) ابن الصلاح والشكل الرابع :

وبرغم سوء الظن بتقرير ابن رشد الذي نسب فيه  
الشكل الرابع لجالينوس ، فإنه يوجد بين أيدينا إحدى الوثائق

---

(48) Ibid, P, 2 .

(49) Ibid, P, 2 .



الخطيرة والمهمة ، وهي « مقالة عن الشكل الرابع للقياس الحملى  
المنسوب لجالينوس » (٥٠) للطبيب الرياضى ابن الصلاح ( ١٠٩٠ -  
١١٥٣ ) . وفيها ينسب ابن الصلاح الشكل الرابع لجالينوس .  
وبذلك يكون ابن الصلاح قد سبق ابن رشد فى القول بأن جالينوس  
هو مبتكر الشكل الرابع بحوالى أربعين عاماً .

فيأرجوع الى مقالة ابن الصلاح نجده يصدر مناقشته للقياس  
الخاص بالشكل الرابع ببيان بيوجرافية موجزة وبرغم قصرها .  
الا أنها ذات أهمية كبيرة نظراً لما تتضمنه من حقائق عدة  
منها :

أن باحثا سريانياً مجهول الاسم ، معاصراً للمكندى ( المتوفى  
عام ٨٧٠ ) أخبره بأن فى حوزته مقالة لجالينوس فى ترجمة  
سريانية ناقش فيها الشكل الرابع . كما أن ابن الصلاح نفسه  
اقتنى ترجمة عربية لمقالة عن الشكل الرابع الجالينوسى بقلم  
باحث مغمور يسمى « دنحا القس » وهو مصحح سريانى عاش  
حوالى عام ٨٠٠ م .

ولاشك أن كل هذه الحقائق سبقت تقرير ابن رشد بحوالى  
أربعين عاماً .

---

(٥٠) ابن الصلاح ، « مقالة فى الشكل الرابع من اشكال القياس  
الحملى » .

ومعنى هذا أن الباحثين العرب كان لديهم بالفعل دليل وثائقي محدد يربط ابتكار الشكل الرابع بجالينوس مستندياً في ذلك أن التمييز بين الحسد الأكبر والأصغر عند جالينوس إنما كان هو المبدأ الأول والأساسي . وهو تمييز يقوم أساساً على دور الحسدود في النتيجة . فالحد الأكبر هو ما يكون محمولاً للنتيجة ، والحد الأصغر هو ما يكون موضوعاً لها . وهذا يضمن لنا تمييزاً بين مقدمة كبرى وصغرى ، ويؤدي في نفس الوقت إلى إمكانية وجود أربعة أشكال قياسية .

وبناء على هذا الرأي فإن الأشكال القياسية الأربع تكون محسومة من الناحية النظرية ، وهذا يثبت أن أرسطو قد صرف النظر عن الشكل الرابع على أساس غير صورية ، بل لاعتبارات واقعية وهي أنه غير طبيعي . إلا أنه مهما تكن عيوب الشكل الرابع الواقعية ، فإن الشكل الرابع يوجد بشكل أساسي ، وعليه نحو غير زائد طبقاً لهذا الرأي .

ويمكن القول أن هذه الفكرة الخاصة بالتمييز بين الأشكال القياسية ، إنما كانت من الأفكار المعروفة لجالينوس (٥١) ، كما يمكن أن نلتقي بها عند ابن سينا (٥٢) ، وعند كثير من المناطق العرب من بعده ومنهم ابن رشد . كما كانت مقدمة أيضاً

---

(51) Rescher, Op. Cit, P, 24 .

(٥٢) ابن سينا ، الشفاء ، المنطق ٤ - القياس ، تحقيق سعيد زايد ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

في أوروبا ابان عصر النهضة ، فكانت معروفة من جانب ارنولد  
في منطق بوررويال ، كما كانت مقبولة فيما بعد من جانب ليبنتز ،  
نما تمسك بها معظم المناطقة المحدثين (٥٣) .

وان كان لوكاشيفتش ورووس يذهبان الى أن هذه الفكرة  
ترجع الى أرسطو نفسه من الناحية التاريخية (٥٤) ، فإن تفسير  
ذلك يتطلب القول ان أرسطو ربما تعرض لخطأ غير مقصود ،  
وان ذلك هو ما منعه من ادراك الشكل الرابع الباشء بشكل  
حتمى من تلك الفكرة .

لذا فإن أهمية مقالة ابن الصلاح تكمن أساسا في أنها  
توضح بشكل مباشر نسبة الشكل الرابع الى جالينوس .

كما تبين المقالة أيضا ، أن ابن الصلاح يعتبر الشكل الرابع  
أفضل من الشكلين الثانى والثالث ، ولهذا يقرر بأنه ينبغى أن  
يكون الشكل الرابع تاليا للاول ، وأنه أسبقية على الشكلين الثانى  
والثالث . وحجته في ذلك هي : أن الشكل الرابع — من جهة —  
قسيم الاول ذاته في القسمة بمعنى أنه يشارك الاول في أن الحد

---

وانظر ايضا : ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، القسم الاول ،  
تحقيق د. سليمان دنيا ، دار المعارف ، ١٩٦٠ م ، ص ٢٣٤ — ٢٣٥

(53) Rescher, Op, Cit, P, 24 .

(54) Rose, Aristotle's Syllogistic, P, 23

وانظر ايضا :

Ross, Aristotle's Prior and Posterior Analytics, Oxford,  
1949, PP, 34 - 35 .

الأوسط موضوع في إحدى المقدمتين ومحمول في الأخرى ، وإن كان الأول يفضل عليه في أنه أقرب إلى الطبع ، ومستغنى في البيان عنه . أما الشكل الرابع فلا يستغنى عنه في البيان . ولهذا يرى ابن الصلاح ضرورة تقديم الشكل الأول عليه من هذه الجهة (٥٥) .

ومع ذلك فإن الشكل الرابع أفضل من الشكل الثاني والثالث ، وذلك من جهة عدد المطالب المنتجة منه بشكل صحيح . نظرا لأن الشكل الرابع ينتج ثلاثة مطالب أساسية هي : السلب الكلى ، والایجاب الجزئى ، والسلب الجزئى . بينما الشكلان الثاني والثالث لا ينتجان إلا مطلبين . بمعنى أن الشكل الثاني لا ينتج إلا السلب الكلى ، والسلب الجزئى . كما أن الشكل الثالث لا ينتج إلا الايجاب الجزئى والسلب الجزئى . لذا فإنه كما أن أرسطو قدم الشكل الأول على هذين الشكلين لانتاجه كل المطالب الأربعة ، وهكذا ينبغي أن يقتدى بأرسطو تقديم الشكل الرابع على الشكلين الثاني والثالث لانتاجه ثلاثة مطالب (٥٦) .

وإذا قيل أنه ينبغي أن يؤخر الشكل الرابع عن الشكلين الثاني والثالث بحجة أن الشكل الرابع بعيد عن الطبع إلى حد أبعد ، ولهذا السبب يحتاج تصحيح بعض ضروبه إلى عكس كلتا المقدمتين ، بينما ليس في هذين الشكلين ما يحتاج إلى عكس كلتا

---

(٥٥) انظر : ابن الصلاح ، المرجع السابق .

(٥٦) المرجع السابق .

المقدمتين (٥٧) . الا أننا نرى أن كون الشكل الرابع يحتاج الى عكسين للرد الى الشكل الأول لا يوجب له التأخر عنهما ( أعنى الثانى والثالث ) . وذلك لأن في هذين الشكلين ما يحتاج الى عكسين ايضا ، كعكس احدى المقدمات علاوة على عكس النتيجة كما هو الحال في الضرب الثانى من الشكل الثانى ، وهو الضرب المؤلف من كلية موجبة كبرى ، وكلية سالبة صغرى اذى بعكس صفراء بعد تبديل المقدمات يحتاج الى عكس النتيجة .

وكذلك الأمر أيضا في الضرب السادس من الشكل الثالث الذى تكون كبراه جزئية موجبة ، وصفراء كلية موجبة فانه يحتاج الى عكس الكبرى ، وعكس النتيجة أيضا .

كما أن الشكل الرابع يزيد في الأفضلية على الشكلين الثانى والثالث بشيء خصه ، وذلك أن في كل واحد من هذين الشكلين صريا لا يبين انتاجه بالرد للشكل الأول الا بالخلف ، كما هو الحال في الضرب الرابع من الشكل الثانى ، وهو الذى كبراه كلية موجبة وصفراء جزئية سالبة ، وأيضا في حالة ضرب من الشكل الثالث وهو ما تكون فيه كبراه جزئية سالبة ، وصفراء كلية موجبة .

أما الشكل الرابع فليس في ضروبه ما يحتاج الى أن يبين بالخلف ، وكما نعلم فان برهان الخلف أغرب وأبعد عن الطبع

---

(٥٧) المرجع نفسه .

من برهان العكس الذى يمكن من خلاله رد الشكل الرابع الى الشكل  
الأول (٥٨) .

وإذا قيل ان الشكل الرابع قد يحتاج للرد فى بعض  
ضروبه الى ثلاثة عكوس ، أى عكس المقدمات والنتيجة أيضا . فإنه  
بهذا يكون من تلك الجهة أدنى درجة من الشكلين الثانى والثالث (٥٩) .  
الأننا نرى أن هذا غير صحيح بالمرءة إذ ليس فى ضروب  
"شكل الرابع الصحيحة ما يحتاج الى ثلاثة عكوس اطلاقاً .

وإذا قيل ان هذا الشكل الرابع قيد استغنى عنه بإشكال  
الأول . فإنا نقول أيضا ان الشكلين الثانى والثالث قد استغنى  
عنهما أيضا بالأول . وبذلك فإنه إذا كان الاستغناء يوجب  
الاعفاء ، فمن باب أولى أيضا أن ينغى هذين الشكلين (٦٠) .

وإذا كان ابن الصلاح قد أثبت الشكل الرابع ، فإنه اهتم  
أيضا بإحصاء ضروبه المنتجة . مبيناً أولاً الشروط العامة التى  
تنطبق على هذا الشكل . وعلى بقية الأشكال الثلاثة الأخرى  
أيضا ، وهى الشروط العامة المعروفة والمتعلقة بعدم الانتساج  
من سالتين ، ولا من جزئيتين ، ولا من صفى سالة ، وكبرى  
جزئية .

---

(٥٨) للوقوف على هذا البرهان انظر : د. محمد مهران ،  
مدخل الى المنطق الصورى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ م ،  
ص ٢٥٩ - ٢٦٢ .

(٥٩) ابن الصلاح ، المرجع السابق .

(٦٠) المرجع السابق .

كما يرى ابن الصلاح أن الشكل الرابع يتفق مع الشكل الأول في شرط واحد خاص وليس عاماً . وهو أنه لا ينبغي أن تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية (٦١) .

أما الشرط الذي يخص الشكل الرابع وحده فهو أنه لا يجتمع في ضرب منه أن تكون صفراء جزئية ، وكبراء موجبة كلية .

فتمتصيح ضروب الشكل الرابع المنتجة بشكل صحيح خمسة ضروب على النحو التالي :

١- ك م	٢- ك م	٣- ك س	٤- ج م	٥- ك س
ك م	ك س	ك م	ك م	ج م
ج م	ك س	ج س	ج م	ج س

وعلى الرغم من اعتماد ابن الصلاح على مقالة دنهام فيشر إلا أنه وقف موقفاً مستقلاً تجاه عباراته . ولم يتردد في الاختلاف معه بشكل صريح (٦٢) . ولعل ذلك يتضح من خلال رفض ابن الصلاح لبعض مزاعم دنهام القص . حيث أن هذا الأخير ندد زعم صحة الضرب الثاني عشر بالنسبة لأقيية الشكل الرابع . وهو الضرب المركب من كلية سالبة صغرى ، وجزئية موجبة كبرى . إلا أن ابن الصلاح لم يتفق معه في الرأي ، ولماذا استبعد ابن الصلاح هذا الضرب من ضروب الشكل الرابع

(٦١) المرجع نفسه .

(٦٢) المرجع السابق .

المنتجة ، هكتفيا بالوقوف عند خمسة ضروب باعتبار أنها فقد  
المنتجة للشكل الرابع (٦٣) •

ومما سبق يمكننا القول ، ان المناطقه العرب أدركوا  
ملا شك المشاكل المتعلقة بالشكل الرابع نظرا لما تميزوا به  
من قدرة هائلة على البساطة والمرض المنظم الدقيق ، فضلا  
عن القدرة على التجريد والتحليل العميق ، دون قلب أو تبديل  
الحقائق الثابتة • بل انهم سلموا بالحقائق الأولية ، ثم عملوا  
على توفير الدقة لها • واعادة تقدير أهميتها ووصفها ضمن  
نطاق وهيكل عام جديد •

ومن هذه الزاوية كان بحث ابن الصلاح في الشكل الرابع  
من اباحت المثيرة للاهتمام والبحث • خاصة ما طبقه على الشكل  
الرابع من معايير منطقية كانت لديه بمثابة أداة هامة وفعالة  
للقبول أو الرفض

واذا كان سيكون قد رأى « أن المعلم اليوناني عذراء لم  
تتجب » (٦٤) • فاننا نمول ان التفرات المنطقى لأرسطو وجالينوس  
كان بحق بذرة جيدة غرست في أرض خصبة ، فتتحقق لها  
المهم الجيد وازدهرت في البيئة العربية على خير وجه •

---

(٦٣) المرجع السابق •

(٦٤) د. صلاح قنصوة ، فلسفة العلم ، دار الثقافة للطباعة  
والنشر ، ١٩٨١ م ، ص ١١٦ •





## مقدمة ( للمؤلف )

رغم الغموض الشديد الذي ارتبط بتصويرنا لأصل الشكل  
انقياسي الرابع ، فإن الاستسلام لرأى كتاب هذه الأيام ،  
أن جالينوس ليس له علاقة بالمسألة ، يكون بالتأكيد غير  
صحيح . إذ أن قبول هذا الرأى سرعان ما ينهار عندما ينظر  
المراء الى المسألة في ضوء المواد الوثيقة الصلة بالموضوع  
المقدمة من قبل المصادر العربية . لذا فإن أحد الأهداف  
الرئيسية للدراسة الحالية هو الانصاف ورد الاعتبار لادعاءات  
جالينوس لدوره البارز في بداية هذا الاكتشاف المنطقي بمهد فترة  
ظوبلة اتسمت بالنجاح حيناً وبالاخفاق حيناً آخر . ( وكخطوة  
تمهيدية سأقدم هنا تقريراً لبعض نتائج الأبحاث في هذه المسألة ،  
والتي كانت قد قدمت في مقالة بعنوان :

« New Light From Arabic Sources on Galen and the Fourth  
Figure of the Syllogism » Published In the Journal of the His-  
tory of Philosophy, Vol, 3, 1965, PP, 27 - 41 )

ويقع العمل الحالي ضمن سلسلة من الدراسات الخاصة  
بالمنطق العربي تسم تدعيمها عن طريق منح بحث مقدمة من  
دؤسسة العلم الدولية . وقد كان من الصعب ، أن لم يكن مستحيلاً ،  
القيام ببحث هذا دون هذا الدعم . فضلاً عن أنه لم  
يكن من المستطاع نشره دون اسهام المؤسسة في تكاليف هذا النشر .

ولهذا غاننى أسجل شكرى على هذا الدعم . كما أتقدم  
بالشكر الى المسئولين عن متحف آيا صوفيا Aya Sofya  
( وخاصة مديره Dr, Sabahattin Batur ) لامدادى بالميكروفيلم  
الخاص بمخطوطة ابن الصلاح ، ومنحى الفرصة للتعامل مع  
المخطوطة نفسها أثناء الزيارة لاسطنبول فى سبتمبر ١٩٦٤ . كما  
أتقدم بالشكر للدكتور صالح توج Dr, Salih Tug من المعهد  
الاسلامى لجامعة اسطنبول لحسن اخيافة ، وتعريفى بالمكتبات  
الكبيرة لهذه المدينة ، التى كانت اقامتى بها مصدر معادة لحسن  
ضيافة ده علاء كونيغ Dr, Ayla konig

ولقد كانت زيارتى ممكنة من خلال منحة بحث مقدمه  
من قسم الانسانيات لجامعة بتسبرج التى أدين لها بالشكر .  
ولقد تعهدت بالقيام بزيارة منفردة لاسطنبول أثناء رحلته  
الى الشرق الأدنى فى أعمال أخرى .

كما أننى أشكر الأنسة دورزى هنيل Dorothy Henle  
لاهتمامها بأعداد النسخة للطباعة ، وتصحيح البروفات ، واعداد  
الفهرست . والسيدة سلوى ( سورين ) تيجراريان Teghrarian  
لاعدادها النسخة العربية بعناية كبيرة . وأخيراً ، غاننى أدين  
بالشكر الخاص للأستاذ Michael E, Marmura من جامعة  
تورنتو Toronto لمراجعة ترجمتى لنص ابن الصلاح .  
ن ٠ ر

بتسبرج

شبرابر ١٩٦٥

## الباب الأول

\* \* \*

معلومات العرب من جالينوس والشكل الرابع من القياس

١ - مشكلة أصل الشكل الرابع من القياس :

على عكس ما تقول به التعاليم القديمة العهد - والتي ترجع لمصور النهضة في أوروبا - من أن الشكل الرابع للقياس ينسب إلى جالينوس ، فإن المراجع الحديثة تشكك في هذا . فيقول هنريش شولتس : ربما لم يكن جالينوس هو صاحب الشكل الرابع (١) . كما أنهى ستاكليوم مناقشته الدقيقة للمسألة بتأكيد جازم وهو « أن جالينوس لم يعرف الشكل الرابع » (٢) . كما يقول بوشنسكي - متابعاً لوكايفتش ( أنظر فيما بعد ) - أن الشكل الرابع كان منسوباً فقط لجالينوس بطريق الخطأ (٣) .

(1) Abriss der Geschichte der Logik ( Munster, 1931 ), English Tr, by, k, F, Leidecker, Concise History of logic ( New York, 1961 ), P, 38 of the English Version .

(2) « Why „ Galenian Figure ? », The Scholasticism Ticism, Vol, 16 . ( 1942 ), PP, 289 - 296 .

(3) Formal Logik ( Munchen - Freiburg, 1956, 2 d ed, 1962 ) English Tr, by Ivo Thomas, A history of Formal logic ( Notre Dame, 1961 ), P, 142 of the English Version

كما يكتب وليام نيل ( متابعاً لوكاشيفتش أيضاً ) فيقول  
أنه من السهل رؤية السبب للفهم الخاطئ . . من جانب بعض  
فلاسفة العرب . . الذين كانوا سبباً في انتقال الاعتقاد من جيل  
الى جيل بأن جالينوس أضاف الشكل الرابع لنظرية القياس  
الأرسطية(٤) . كما يصرّ دى ريجيك على أنه من الحقائق الثابتة  
أنها « خروب الشكل الرابع » لم تأت من جالينوس(٥) .

أما لوكاشيفتش ، فقد قدم وصفاً مقبولاً بشكل عام  
لهذه المسألة . حيث قدم في كتابه عن القياس الأرسطي(٦)  
أقوالاً مميزة عن جالينوس والشكل الرابع ( ولقد ذكرت هنا  
لانتقاء الضوء على هذه المسألة ) على النحو التالي :

١ - ان فقرات عديدة في الشرح الأوسط للتحليلات الأولى  
لابن رشد ( المتوفى عام ١١٩٨ ) تنشق بجالينوس في تقديم الشكل  
الرابع(٧) . وهذه الفقرات - التي عرفت في أوروبا من خلال  
ترجمة لاتينية في عصر النهضة لترجمة عبرية - تمدنا بالأساس

---

(4) William and Martha Kneale, The Development of logic  
( Oxford, 1962 ), P, 184 .

(5) Petrus Abaelardus Dialectica, ed, L, M, de Rijk ( Assen  
1956 ), P, Ixiv .

(٦) اكسفورد ، ١٩٥١ ، ط ٢ ، ١٩٥٧ .

(٧) انظر :

Carl Prantl, Geschichte der Logik Im Abendlande Vol, 1,  
( Leipzig, 1955, Photoreprinted, Graz, 1955 ), P, 571 .

الدى اعتمد عليه جاكوب زبرله فى عمله عن الشكل القيلسى الرابع (٨)  
لنشر الشكل الجالينوسى فى المنطق الأوروبى \*

٢ - أنه فى عام ١٨٤٤ نشر مينوديس ميناس فى تصدير  
طبعته التى أعدها لكتاب جالينوس « المدخل إلى الجدول » قطعة  
يونانية مجهولة المصدر (ربما فى أواخر القرن السادس) تقرر  
أن الضروب التى أضافها ثاوفرسطوس واديموس للشكل الأول قد  
حولها بعض العلماء المتأخرين إلى شكل رابع جديد وتنسب  
إلى جالينوس الأسبقية فى هذا المنحى (٩) \*

٣ - وفى حوالى عام ١٨٥٨ نشر كارل برنتل على قطعة  
يونانية فى عمل منطقى للباحث الرومانى يوانس ايتالوس يقول فيها  
متهمًا أن جالينوس عارض أرسطو لقوله بوجود شكل رابع \*

---

(8) Opera (Leiden, 1587), PP, 41 - 58 .

[ وهناك طبعت أخرى مذكورة فى اشارةنا ] ويعلق زبرله على  
القول « اننا لا نقول شيئًا عن هذا الشكل فى كتب جالينوس » بأنه  
موقف ما يزال سائدًا إلى اليوم \*

(٩) ولقد طبعت أيضًا فى :

C, Prantl, , Geschichte der Logik In Abendlande, Vol, 1,  
( Op, Cit ), P, 512, n, 100, and In karl kalbfleisch, « Uber Galen's  
Einleitung In die Logik, » 23 Supplementband der Jahrbucher  
Für klassische Philologie ( Leipzig, 1897 ), P, 707

وهذه المعلومات تلقى الشك على اقتراح نيل بأن الشكل الرابع  
نشأ نتيجة الفهم الخاطئ من جانب بعض فلاسفة العرب ، فهذه  
المعلومات توحي بأن الفهم الخاطئ الموجود كان ظاهرًا فى التراث  
اليونانى \*

روقد كان يريد بذلك أن يظهر من البراعة ما لم يتوافر للشرح  
القدماء ، ولكنه قصر كثيراً دونهم (١٠) .

٤ - وفي عام ١٨٩٩ نشر ماكسيميليان واليس (١١) بحثاً  
يونانيا مجهولاً (ربما من القرن السادس أو السابع) عن شرح  
أمونيوس على التحليلات الأولى ، والذي يقرر فيه أن جالينوس  
يقول في (كتاب البرهان) أن انقياس له أربعة أشكال . لأنه  
ينظر في الأقيسة المركبة من أربعة حدود « أي بثلاث مقدمات » ،  
ولم تكن هي الأقيسة الأرسطية البسيطة (١٢) . « كما يواصل  
المُشارِح شرحه لبعض التفاصيل مبيناً كيف قسم جالينوس مثل  
هذه الأقيسة إلى أربعة أشكال » .

ومن السهل رؤية تلك الاختيارات المقدمة لهذه المسألة  
على النحو التالي :

( أ ) إن جالينوس ابتكر بالفعل الشكل الرابع التقليدي وحيث  
تكوّن الأقوال الخاصة بالأرقام ١ ، ٣ صحيحة بالفعل . . وان

(10) Carl Prantl, Geschichte der Logik im Abendlande  
Vol, 2, ( Leipzig, 1885, reprinted Graz, 1955, P, 302, n, 112

(11) M, Wallies (ed), Ammonii In Aristotelis Analyticorum  
Priorum Librum I Commentarium ( Berlin, 1899 ), P, 9 .

ويعتمد ماكسيميليان واليس أحد الذين حققوا في برلين الشروح  
أبونيانية على أرسطو . انظر في هذا : لوكاشيفتش ، نظرية القياس  
الأرسطية ، ترجمة د. عبد الحميد صبره ، ص ٥٦ ( المترجم ) .  
وأيضاً (١٢) وإلى مثل هذا الرأي ذهب كثير من المناطق . كما توجد  
الكثير من هذه الأقيسة في محاورات أفلاطون . انظر : لوكاشيفتش ،  
المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ٥٩ . ( المترجم ) .

الشارح المجهول للقول رقم ( ٤ ) كان يصطنع مسلكا خاطئا بفوله ان جاليوس قال في مكان ما بأن الأقيسة المركبة من حدود أربعة يمكن أن تصنف في أربعة أشكال •

( ب ) ان جاليوس لم يبتكر الشكل الرابع التقليدي • فبعد عصره فقط ، عندما أصبحت الضروب غير المباشرة للشكل الأول ( وهي من الأمور المحيرة الآن ) مصنفة في شكل مستقل • فإن هذا الشكل نسب بطريق الخطأ الى جاليوس من جانب شارح مجهول • وبالتالي فإن القول رقم ٤ يكون وحده هو الصحيح • أما رقما ١ — ٣ فخاطئان •

ولو تساءلنا • أي البدائل من هذه نختار ؟ فمن الوهلة الأولى نجد أن ( ب ) تبدو أقل الاختيارات قبولاً لأنها تركز على قول شخص واحد في مقابل مجموعة الأقوال الأخرى ذات التأثير القوي من حيث الانتشار الجغرافي والزمني • إلا أن لوكاشيفتش يختار بلا تردد رقم ( ب ) — رغم أنه لم يقدم تفسيراً واضحاً للسبب الذي جعله يفضل ذلك البديل عن البديل رقم ( ١ ) — وكما رأينا فإن الكتاب المتأخرين الذين كتبوا عن الموضوع قد اقتفوا أثره • لذا فإن الفهم الخاطئ هنا ، على أية حال ، ثنائي الاتجاه ، وإن كان الخطأ يمكن أن يقع بالتأكيد على الشارح المجهول للقول رقم ٤ بدلاً من هؤلاء الذين اعتمدوا عليه •

وعلاوة على ذلك ، فإن إحدى المقالات الهامة والتي كسان لها صلة بالموضوع بشكل ظاهر هي غلط تلك المقالة الوحيدة ،



والمنطقية لجالينوس (١٣) ، والتي توجد لدينا في الأصل اليوناني ،  
 « التي جانب كتيب منطقي » وجز جدا بعنوان « المدخل الى  
 الجدول » (١٤) . واذا كان الحديث عن ثلاثة أشكال بالطريقة  
 المألوفة ، ينطوي على ملاحظة أساسية وهي أن هذه هي فقط  
 الأشكال (١٥) ، إلا أنه من الصعب حسم هذا الذي لشكل الرابع  
 من جانب كل المراجع المعاصرة بالفعل - خاصة عندما يتوقف  
 الشخص للنظر بين أشياء أخرى كنتك المقالة التي نحن بصدد  
 رغم كونها مقالة صغيرة الكاتب رجوع للموضوع منذ  
 أزمنة بعيدة ، علاوة على أنها مجرد كتيب روثيني أو كتيب  
 خصص لمبادئ أساسية ، وليس مقالة خمنت لأي غرض

(١٣) والمقالة المصودة هنا هي تلك المقالة الخامسة من كتاب  
 ابن ريسان والتي فيها قسم جالينوس الأشكال المحلية إلى ثلاثة أشكال  
 فقط . انظر في هذا : ابن الصلاح ، المرجع السابق ، ( المترجم ) .  
 (١٤) أكثر الدراسات الحديثة هي :

Jurgen Mau, Galen : Einführung in die Logik, Berlin  
 ( Deutsche Akademie der wissenschaften Zu Berlin ), 1960, and  
 John S, kieffer, Galen's « Institutio logica », Baltimore ( John-  
 shopkins University press ), 1964 .

وانظر أيضا اشاراتنا في نهاية الكتاب .

(١٥) - يقول جالينوس : « أن الأمينة المحلية يمكن أن تحدث فقط  
 في ثلاثة أشكال معروفة . » وأنها ثلاثة وليست أكثر » . ويقول أنه  
 بين هذا في مقالته Notes on Demonstration ( الفقرة ١٢ ،  
 الجزء ١ ) . وأن طريقته في طرح المسألة أمكن بنالها بشكل مقبول  
 لتوحى بأن مسألة الأشكال القياسية وعددها ظهرت وكأنها محور  
 نقاشهم .

أبعد من ذلك (١٦) ، بحيث يوجد فيها عرض لبعض الأفكار الجديدة  
لموضوعات يمكن العناية بها (١٧) •

فالدراصة المقدمة سوف تُورد الدليل على أن الرِّفْضِ الشَّائِعِ  
لتأليف جالينوس للشكل الرابع غير مبرر « فنحن نحاول أن نبين  
أن سوء الطعن الكبير بتقرير ابن رشد يكون في الواقع رأياً  
حاسماً وينبغي أن يمنح أهمية اثباتية أبعد من التي قررها أى كاتب  
عن المشكلة حتى الآن • ففي رأينا أنه حينما ينظر الى تقرير ابن رشد ،  
رغم ما يبدو عليه من أنه متأخر ومعزول وموضع شك ، على  
ضوء سياقه في التقليد العربي ، فإنه يصبح في الواقع أكثر  
أهمية ، وأكثر تعبيراً عن الوضوح الذي نتشده •

وإذا كنا لا نرغم أن مشكلة أشكال القياس واحدة من أهم  
المشاكل الهامة والأساسية للنظرية المنطقية ، إذ أننا نتفق في هذا  
مع لوكاشيفتش في قوله : « هناك بعض المسائل الخلافية المتصلة  
بالمنطق الأرسطي لها أهمية تاريخية دون أن يكون لها أهمية منطقية  
ذات شأن ، ومن هذه المسائل مسألة أشكال القياس » (١٨) •

---

(١٦) لا ينبغي تجاهل العبارة الخاصة بجالينوس « في الفقرة ١١ ،  
الجزء ٢ » عن هذه المسألة •

(١٧) حلاوة على ذلك ، هناك واقعة هامة « وهي التي سوف  
نعيد ذكرها فيما بعد » وهي أنه لا يوجد نص من جانب أى منطقى  
من العصور القديمة يتحدث فيه عن شكل قياس رابع ، ولا من  
باب أولى للربط بينه وبين جالينوس •

(١٨) انظر في هذا : لوكاشيفتش ، المرجع السابق ، ص ٣٨ •  
( المترجم ) •

الا أنه رغم هذه الحقيقة فقد استأثرت هذه المشكلة بجهود الباحثين في التفسيرات الحديثة لمنطق أرسطو كسحر الأنمي لفريستها (١٩) • وفوق هذا فإن العرض الجيد لهذه المسألة له أسباب ثلاثة وهي :

١ - تقديم معلومات عن المصادر العربية غير المعروفة حتى الآن والمتصلة بتاريخ الشكل الرابع •

٢ - القيام بدراسة تمهيدية لتاريخ الأشكال القياسية في شرعيها المتعرف بها ، على نحو ما يوجد في تاريخ الأفكار بحيث يمكننالقاء الضوء على تطور التقليد المنطقي سواء في الإسلام أو في أوروبا •

٣ - التحليل الكامل والواضح للأبحاث المنطقية المتعلقة بالخلاف حول عدد أشكال القياس •

٢ - معرفة العرب بكتابات جالينوس المنطقية :

وبداية ، فإنه نظراً لأهمية الأقوال العربية التي تربط جالينوس بالشكل الرابع نقول ، ان نقطة البداية لبحثنا يجب أن تتمثل في

---

(١٩) ان أكثر الكتب الحديثة عن منطق أرسطو هي  
Gunther Patzig's Die Aristotelische Syllogistik ( Göttingen,  
1959, Abhandlungen der Akademie der Wissenschaften In Göttingen, Philologisch - historische klasse, 3 te Folge, Nr. 42) •

وعليه يخصص ما يزيد عن خمس مساحته لها • كما يخصص لها لوكاشيفيتش خمسة فصول من بين خمسة وثلاثين فصلاً من فصول كتابه الذي يتعامل مع القياس المطلق ( غير الموجبة ) •

التساؤل عن معرفة العرب بكتابات جالينوس عموماً (٢٠) • وكتابات المنطقية بشكل خاص • ويمكن الرد على هذا التساؤل بسهولة وبشكل حاسم عن طريق ما تبقى من أعماله ( وأعمال أتباعه ) •

فترجمات جالينوس من جانب الباحث العظيم حنين بن أسحق « ٨٠٩ - ٨٧٧ » (٢١) والذي تميز بشكل فريد كترجم للنصوص الفلسفية والطبية اليونانية الى السريانية والعربية • قد كتبت بشكل متطابق مع سجل جالينوس بكتابات الخاصة (٢٢) ، فهذه المخطوطة

(٢٠) ان دراسة عن تأثير جالينوس على اللغة العربية تكون ضرورية جداً ، فالمقالة الموجزة من جانب أولري بعنوان :  
Delacy O. Leary, « The Influence of Galen On Arabic Philosophy », Journal of Indian History, Vol, 2, ( 1922 - 1923 ), PP, 233 - 338 ) .

تكون هزيلة على احسن الاحوال .  
ولكن انظر :

S, Pines, Introduction to his Translation of the Guide of The Perplexed by Maimonides ( [ Chicago, 1963 ], PP, lxxvii - lxxviii ) .

والتعليقات عن جالينوس في ..

F, Rosenthal, « The Technique and Approach of Muslim Historical Scholarship », Analecta Orientalia, Vol, 24 ( 1947 ), P, 74 .

(٢١) وعن بليوجرافيته ، انظر :  
N, Rescher, The Development of Arabic Logic ( Pittsburgh, 1964 ), PP; 103 - 105 .

وقد قام استاذنا الدكتور محمد مهران بنقله الى العربية ونقلها علياً مزوداً بالتعليقات ومقدماً له بمقدمة علمية مستفيضة (الترجم :  
(22) Galénou Perités Taxeoston Idion biblion In Claudii Galeni Opera Omnia, ed, G, kuhn, Vol, 19 ( Leipzig, 1830 )

النفسية - نشرت وترجمت منذ ما يزيد عن جيل من جانب المستعرب الألماني جوتلف برجستراسر (٢٣) - ترودتا برأى مفصل بشكل كبير عما يمكن الحصول عليه في العربية من أعمال جالينوس المنطقية عند جماعة بغداد حوالى ٩٠٠ م . التي اهتمت بشكل كبير بدراسة كتابات جالينوس التي كان قد تم جمعها (٢٤) .

وعلى الرغم من أن الاهتمام قد تركز أساسا على كتابات جالينوس الطبية ، فإن الجهد الأكبر كان موجهًا لاختبار أعماله المنطقية أيضا . ونتيجة لهذا امتلك الباحثون العرب لفترة ملخص التعاليم المنطقية الخاص بجالينوس أفضل مما نأمل فيه نحن المعاصرين .

ولتقديم عرض للمقتطفات البارزة التي بذل فيها حنين وأتباعه كل جهد مستماع لجعل كتابات جالينوس متاحة فائنا سنذكر تدوينه لكتاب البرهان لجالينوس (٢٥) :

---

(23) Hunain Ibn Ishaq über die Syrischen und arabischen Galen - Uebersetzungen ) Abhandlungen für die Kunde des Morgenlandes, Vol, 17 ( 1925 ), no, 2 .

(٢٤) للوقوف على هذه الترجمات بالتفصيل ، انظر :  
أولري ، علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب ، ترجمه د. وهيب كامل ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢ م ، ص ٢٢٧ . ( المترجم ) .  
(٢٥) انظر : رسالة حنين بن اسحق إلى علي بن يحيى في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم ، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي ، منشورة ضمن دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ م ، ص ١٧٦ . ( المترجم ) .

فهذا الكتاب جعله (جالينوس) في خمس عشرة مقالة وغرضه فيه أن يبين كيف الطريق في تبين ما يبين ضرورة وذلك كان غرض أرسطو طاليس في كتابه الرابع من المنطق . ولم يقع الى هذه الغاية الى أحد من أهل دهرنا لكتاب البرهان نسخة تامة على أن جبريل « ابن بختيشوع » (٢٦) قد كان عنى بطلبه عناية شديدة وطلبته أنا غاية الطلب وجلت في طلبه بلاد الجريد والسنام كلها وفلسطين ومصر الى أن بلغت الاسكندرية فلم أجد منه شيئاً الا بدهش محنوا من نصفه الا أنها مقالات غير متوالية ولا تامة وقد كان جبريل أيضاً وجد منه مقالات ليست كلها المقالات التي وجدت بأعيانها وترجم له أيوب (٢٧) ما وجد ، وأما أنا فلم تطب نفسي بترجمة شيء منها الا باستكمال قراءتها لما هي عليه من النقصان والاختلال وللطعم وتشوق النفس الى وجود تمام هذا الكتاب ثم اني ترجمت ما وجدت الى السريانية وهو جزء يسير من المقالة الثانية وأكثر المقالة الثالثة ، ونحو نصف المقالة الرابعة من أولها والمقالة التاسعة خلا شيئاً من أولها فانه سقط وأما سائر المقالات الأخر « أي من العاشرة الى الخامسة عشرة » فوجدت الى آخر

(٢٦) بالنسبة لهذا الباحث الهام ، وطبيب الخليفة هارون الرشيد انظر :

Georg Graf, Geschichte der christlichen arabischen Literatur, Vol, 11, ( Vatican city, 1947, Studi e, Testi, no, 133 ), P, 110.

(٢٧) بالنسبة لأيوب بن القاسم العراقي (جوالى عام ٨٢٠) انظر :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic, ( Op, Cit ), P, 96 .

الكتاب خلا المقالة الخامسة عشرة فسان في آخرها بقصاها ترجم  
عيسى بن يحيى (٢٨) ما وجد ( حنين ) من المقالة الثانية الى المقالة  
الحادية عشرة ( الى العربية ) ، وترجم اسحق بن حنين (٢٩) من  
المقالة الثانية عشرة الى المقالة الخامسة عشرة الى العربية (٣٠) .

وكما يتبين من هذه المقتطفات ، فان حنين ومعاونيه لم  
يأتوا جهداً من أجل العناية بكل كتابات جالينوس والأعمال المنطقية  
التي كانت متاحة في العربية بلا استثناء ، وبشكل خاص أربعين  
مقالة منطقية تقريبا لجالينوس . نقل أكثرها هذه الجماعة  
الى العربية بشكل جزئي أو كلي . لذا فمن المقبول ، فيما  
يبدو ، استنتاج أنه لم يكن ممكناً للباحثين المهتمين بعصر  
حنين أن يكون لديهم أدنى سوء فهم فيما يتعلق بتعانيم جالينوس  
المنطقية .

ولطول الطريق ، بالطبع ، من حنين الى ابن رشد ، فأننا  
يجب أن ننظر الى الطريق غير المباشر الى حد ما الذي ربطهم  
معاً .

(٢٨) فيما يتعلق بهذا الباحث انظر :

N, Rescher, The Development of Logic (Op, Cit), PP

111 - 113 .

(٢٩) وهو ابن حنين بن اسحق ، المشهور بالمثل تقريبا ، ومن

أجل بليوجراميته الخاصة ، انظر :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic (Op, Cit), PP,

111 - 113 .

(٣٠) ج برجستراسر ، في المرجع المشار اليه ، ص ١٧ - ١٨

فالنص العربي يتطابق مع ص ٢٨ - ٢٩ الخاصة بالترجمة  
الألمانية . والجملة الأخيرة أصانة مقحمة من جانب تلميذ حنين .

## ٢ - دور كتابات جالينوس المنطقية

### في التقليد العربي للدراسات المنطقية :

إذا كان من المسلم به أن الكتابات المنطقية لجالينوس كانت متاحة للأجيال الأولى من المناطق العرب ، فإن السؤال هو : هل لعبت هذه الكتابات أي دور هام في التقليد اللاحق ؟ والإجابة هي : أنها وإن كانت لعبت دوراً هاماً ، إلا أن ذلك كان بشكل نقدي . وللوقوف على هذا ، فإنه يجب علينا أن نبدأ بموجز مختصر لتطور المنطق العربي (٣١) .

١ - فالدراسات المنطقية كدراسات منطقية ( بالمقارنة بالترجمة واستيعاب الأبحاث المنطقية اليونانية ) بدأت في المنطقة العربية صوالى عام ٨٧٥ م بظهور مدرسة بغداد المنطقية التي ظلت مزدهرة في تلك المدينة فيما يزيد عن قرن من الزمان وأثرت عن وجود الفارابى ( ٨٧٣ - ٩٥٠ ) الذي كان يمثل الاستثناء الوحيد في هذه المدرسة في عدم معرفة السريانية ، وفي كونه مسلماً إذ أن كل أفراد هذه المدرسة كانوا من المسيحيين السريان .

٢ - إن رد الفعل النقدي الحاد ضد هذه المدرسة نشأ من جانب ابن سينا ( ٩٨٠ - ١٠٣٧ ) وكان معززا من جانب أتباعه المباشرين .

---

(٣١) هذا الوصف الموجز المبني على الوصف التكميلي مقدم في :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic ( Op, Cit, )



وفد قدم ابن سينا لفكره ( وبشكل خاص ضد الأرسطيين )  
تحت عنوان « منطق المشرقيين » وهاجم مدرسة بغداد سواء  
بالحجة أو بالذم — وخلال ذلك استثنى الفارابي ، وعدداً معيناً  
من المدرسة الطبية من النقد (٣٢) .

٣ — أن تأثير ابن سينا كان مفنداً من جانب مجموعة قليلة  
من المناطقة الغربيين (٣٣) « كما نسميهم » وهذه المدرسة المناهضة  
بدأت بأبي البركات بن ملكا ( ١٠٧٥ — ١١٢٠ ) ، وكان هو وقفها مدعماً  
من جانب تلميذه الرئيس فخر الدين الرازي ( ١١٤٩ — ١٢٠٩ )  
ولقد ازدهرت هذه المدرسة من عام ١١٥٠ الى عصر ابن كمونة  
( حوالي ١١٢٥ — ١٢٨٤ ) .

٤ — لقد ترسخ التقليد المنطقي لمدرسة بغداد ، وبشكل  
خاص تقليد الفارابي ، في أسبانيا ، واستمر عن طريق ابن باجة

---

(٣٢) وعلى رأس هؤلاء أبو الفرج عبد الله بن الطيب الذي كان  
موضع تقدير كبير من جانب ابن سينا ، انظر في هذا : د. يوسف  
حبي ، « أبو الفرج عبد الله بن الطيب » مجلد المجمع العلمي ، العراق ،  
المجلد الثالث والثلاثون ، ج ٤ ، مطبعة المجمع العلمي ، العراق —  
بغداد — ١٩٨٢ م .

وانظر أيضاً ، ريشتر ، تطور المنطق العربي ، ترجمة د. محمد  
مهران ص ص ٢٥٧ — ٢٦٠ . ( المترجم ) .

(٣٣) المقصود بهم أولئك الذين نامروا أفكار مدرسة بغداد التي  
تمسكت بأرسطو وتعلقت بنصوصه . ( المترجم ) .

( ١٠٩٠ - ١١٣٨ ) ووصل الى ذروته في أعمال ابن رشد  
( ١١٢٦ - ١١٩٨ ) ( ٣٤ ) .

ووفقا لابن رشد فقد تابع المناطقه الألبان المسلمون بشكل  
مقرايد المذهب الأرسطي المعروف للفارابي ، وعارضوا ابن سينا .

٥ - ان تقليد ابن سينا كان مؤيدا من جانب مجموعة من  
المناطقه الشرقيين ( ٣٥ ) ( كما نسميهم ) . ولقد وجدت هذه الحركة ،  
التي تدافع عن ابن سينا ضد الغربيين ، دعائمتها الأساسية في  
الباحث والعالم الشهير نصير الدين الطوسي ( ٣٦ ) ( ١٢٠١ -

---

( ٣٤ ) ولهذا السبب اعتاد المؤرخون والباحثون في النقامة العربية  
عموما النظر الى الاندلس كامتداد طبيعي في الزمان لفلسفة الفارابي  
ومدرسة بغداد ، واستعادة أو تكرارا لموضوعاتها واشكالياتها حيث  
استمر تأثير الدراسات الارسطية لدرسة بغداد في الاندلس وخاصة  
تلك الدراسات التي قلم بها الفارابي . ( المترجم ) .  
( ٣٥ ) المقصود بهم اتباع ابن سينا الذين رغبوا اتجاها مدرسة  
بغداد ، الذي يدعو الى التمسك بنصوص أرسطو - ولهذا أصبحت  
دراسة المنطق عند الشرقيين ممتثلة في صورة أبحاث ورسائل مستقلة ،  
وكانت رسائل ابن سينا المنطقية في هذا الصدد من بين أول وافضل  
نماذج ظهر على أساس هذا الاتجاه المنقل . انظر : ديشير ،  
المرجع السابق ، ص ١٨٧ . ( المترجم ) .

( ٣٦ ) ولقد حامظ الطوس على مدار الفكرة السينية ، الأمر  
الذي جعل ابن قيم الجوزية يقول عنه « انصارا جميل الثارات  
امام الملحد ابن سينا مكان القرآن » . ويرغم هذا فان الطوس  
كثيرا ما مال الى أرسطو ويؤكد هذا بالنظر الى تصنيفه للمعلوم .  
انظر في هذا : ابن قيم الجوزية ، أغانة اللهفان ، ج ٢ ،  
طبعة مصر ، ١٩٢٩ م ، ص ٢٦٧ .

( ١٢٧٤ ) • فكانت القوة المسيطرة على الدراسات المنطقية في المعالم الاسلامي الشرقي حتى ما بعد عام ١٣٠٠ م •

٦ - لقد استهل الطور الأخير للمنطق العربي مجهد التسري ( ١٢٧٠ - ١٣٣٠ ) وتلميذه النهانوي ( ١٢٩٠ - ١٣٦٥ ) ووقف موقف الحكم بين المدرسة الشرقية والغربية (٣٧) « ولكن من زاوية التعاليم الشرقية » وقد ترك الاندهاج الناشئ المنطقة العرب المتأخرين أحراراً مما أدى الى قطاعات من التعاليم ، واستخدام الكتب المحتصرة للمدرستين في دراسة وتعليم المنطق •

ولقد كان دور جالينوس في هذه السلسلة من التطورات دوراً هاماً ومحورياً بشكل حاسم : فالامتداد الكبير لدوره هو ما يشكل في الواقع سبب النزاع أو موضوعه ، فانحراف جالينوس عن أرسطو كان معروفاً ومناقشاً ، منذ بداية معرفة العرب بالفعل للعلم اليوناني من جانب الباحثين العرب ، وتلك القلة - مثل ابن سينا - الذين أرادوا أن يتخلصوا من أحد جوانب سلطة أرسطو في الفلسفة ، والبحث عن كتابات جالينوس لتأييدها •

=  
وانظر ايضاً :

Shephenson, « The Classefication of the Science according to Nasiruddin Tusi », Isis, Vol, 5, 1923 .

( المترجم ) •

(٢٧) ولقد كتب التسري في هذا الصدد رسالة تسمى الى الحكم في التعارضات القائمة بين فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي بعنوان « المحاكاة بين نصير الدين والرازي » • ولقد بقيت هذه الرسالة وطبعت في طهران عام ١٨٨٦ •  
انظر في هذا : ريشر ، المرجع السابق ، ص٤٧٨ • ( المترجم ) •

وبالنظر الى أعمال جالينوس الفلسفية ، وبشكل خاص  
أعماله المنطقية ، فإن الموقف يمكن تلخيصه على النحو التالي :

١ - أن مدرسة بغداد كانت مدركة تماما لانحراف جالينوس  
عن أرسطو ، وأيدت ، في الواقع ، المذهب الأرسطي الأكثر صرامة  
للاسكندر الأفروديسي بمناصرة نقده لجالينوس . فمناقشات الفارابي  
الانقضية لآراء جالينوس المنطقية كانت بشكل خاص عدائية \* (٣٨) . ففي  
شرحه الكبير لكتاب العبارة ، على سبيل المثال ، عالج بالتفصيل  
وبوضوح نقده لجالينوس لأرسطو ، لتعامله مع أقيسة ذات مقدمات  
محتملة ، ولا تملك التطبيق في العلوم ، كنقد تالمه (٣٨) . كما  
أن هناك تقريراً لابن ميمون في شرحه الكبير على التحليلات الأولى  
يقول فيه « أن الفارابي قدم نقداً شاملاً لآراء جالينوس عن  
القضايا الموجهة والأقيسة الموجهة (٣٩) » .

٢ - أن ابن سينا ، الذي انحرف عن أرسطو ، اتجه الى ذلك  
غير مستقل تماماً ، بل تحت تأثير سلطة القدماء المنافسين لأرسطو ،  
وخاصة سلطة جالينوس والرواقيين . كما أن الروح التي قادته

---

(٣٨) ولعلم كوتش ، واستانلي مارو « تحقيق » ، شرح الفارابي  
لكتاب أرسطو طائيس في العبارة ( بيروت ، ١٩٦٠ ) ص ١٩٢ .  
(39) M, Steinschneider, AL - Farabi ( St, Peter - Sbourg,  
1869 : Mémoires de L' Académie impériale des Sciences de St,  
Petersbourg, Series 7 , Vol, 13, no, 4 P, 31 ,

وما بعدها .

( قارن أيضاً بعض المناقشات المذكورة في ص ٢٥٩ - وما يوجد  
تحت اسم جالينوس في الفهرس ) .

للانحراف عن جالينوس في الطب هي نفسها التي قادت ابن سينا  
لوقوف أحيانا كمتحالف معه ضد أرسطو في الفلسفة (٤٠) •

٣ - ان الفلاسفة المسلمين الأسبان قد تحالفوا أنفسهم مع  
المذهب الأرسطي المعروف بشكل كبير للفارابي • كما كانوا معادين  
للتجديدات المعلنّة عن طريق انحراف ابن سينا عن أرسطو (٤١) •  
كما كانوا أيضا معارضين لجالينوس بالطبيع في الفلسفة كما نعرف  
من نقد ابن رشد ( فلم يكن من قبيل المصادفة أن يظل كثر  
من سلسلة أعمال الاسكندر الافروديس المتعلقة بنقد جالينوس باقيا  
في الترجمات العربية في المكتبة الأسبانية ) (٤٢) •

٤ - ان العربيين ، أعنى خصوم ابن سينا المتأخرين ، قد  
الترموها بشكل كبير بالعمل وفقها للأفكار الأرسطية عدوما ، والمعادية  
لنقد جالينوس لأرسطو •

(٤٠) هذا القول ليس معناه ان ابن سينا اعترف بتأثير جالينوس  
« بما يقوله في المنطق » واطهره صراحة كمنطقي • فهو لم يفعل ذلك •  
انظرو:

I, Madkour, L' Organon d' Aristote dans Le monde arabe  
( Paris, 1934 ) P, 207 ) .

ولا يتبل ما قدمه جالينوس في كل النقاط • فهو يرمض ، على  
سبيل المثال ، رأيه في الاتيسة الموجهة • ( المرجع السابق ، ص ص  
٢١١ - ٢١٢ ) •

(٤١) ولقد ذهب Avenzoar الى حد وصف كتاب القانون  
لابن سينا بأنه « مقالة ضمنية » .

D, Campbell, Arabian Medicine, Vol, 1 ( London, 1926 ),  
P, 79 .

(٤٢) انظر :

H, Derenbourg's Catalogue of the Escuréal Library .

• — ان المشرقيين ، أعنى أتباع ابن سينا المتأخرين ، مالوا الى تجاوز استاذهم للمواقف الأرسطية المتنازع فيها بشكل تقليدى • ولهمذا غلبت الآراء التى تغلظت فى المنطق العربى من الرواقيين أو جالينوس قد بقيت أحيانا ( فى صورة متحجرة بلا شك ) فى كتيبات المنطق لهذه المدرسة •

ومما سبق يمكن القول ان انحراف جالينوس عن أرسطو قد انعكس فى أنه لعب دورا هاما — ومحوريا بالفعل — فى تطوير الدراسات المنطقية فى الاسلام •

وللوقوف على رأى الاجمالى لتأثير جالينوس داخل التقليد العربى المنطقى ، فانه من الضرورى أن نسأل عن مصدر معلومات ابن رشد المتعلقة بأراء جالينوس عن المنطق • والاجابة الصريحة ، أن أبا نصر الفارابى كان له تأثير على التقليد المنطقى لاسبانيا الاسلامية من البداية الى النهاية ، فالتأثير المباشر لكتايبه العديدة عن الموضوع كان ملموسا من جانب كل منطقة اسبانيا الاسلامية ، ويمكن تتبعه سواء عند الكتاب المشهورين ( ابن باجة ، ابن ميمون ، ابن رشد ) أو عند الكتاب المغمورين ( أعنى هؤلاء الكتاب ، الذين كتبوا كتيبات المنطق الموجزة التى انتشرت خلال عصر النهضة مع الترجمات اللاتينية للشروح الأرسطية لابن رشد تحت عنوان « مسائل ورسائل فى كتب المنطق الأرسطى » *Quaesita ac epistolae In Libros Logical Aristotelis* ) •

ولقد ذكر ابن رشد آراء الفارابى الخاصة بتفنيد المسائل

المنطقية الجديدة في عصره (٤٣) . وكما يؤكد الدليل التفصيلي ، فإن معلومات ابن رشد عن جالينوس والشكل الرابع تستمد مباشرة من شرح الفارابي الكبير ( المفقود ) على التحليلات الأولى (٤٤) . وكما أثير من قبل ، فإنه من غير المصدق تماما أن يكون الفارابي قد أخطأ في هذه المسألة ، وبالتالي فإنه بغض النظر عما أثير من شكوك عن معلومات العرب الاضامية عن تلك المسألة ، فإن تقرير ابن رشد نفسه ، كما أقدمه ، يعد دليلا يعتمد به .

#### ٤ - الموقف تجاه الشكل الرابع في النصوص المنطقية العربية :

ان الكثير من الأبحاث والكتيبات المنطقية العربية ، وبشكل خاص معظم التي انتجت تحت تأثير المدرسة الغربية ، تفر على

---

(43) Steinschneider, AL-Farabi ( Op, Cit ) .

(٤٤) ومع ذلك فهناك أمل في العثور عليه . فالأب ولهم كوش واستانلي مارو في طبعتهما لشرح الفارابي [ الكبير ] لكتاب أرسطو طاليس في العبارة ( بيروت ) ١٩٦٠ . يتحدثان عن شروح لبقية اجزاء المنطق ، والتي توجد فيما نظن في طهران ( ص ١٠ ) . وإذا حل حائل من العثور على شرح الفارابي ، فإنه توجد في الاسكوريال مجموعة معصلة من التعليقات عليه ( غير منشورة ) ، وهي تلك الخاصة بابن باجة ( مخطوط رقم ٦٠٩ ، ٦١٢ ) . وانظر ايضا :

D, M, Dunlop, « Remarks on the life and work of Ibn Bajjah [ Avempace ] » Proceedings of the 22 nd International Congress of Orientalists [ Istanbul, 1951 ], Vol, 11 ( ed, Z, Velidi Togen; Leiden, 1957 ), PP, 188-196 .

وهذه التعليقات يمكن أن تكون ملائمة لاثبات هدفنا هنا .

الشكل الرابع من الكرام (٤٥) • لذا غافنا سنلقى الآن نظرة عامة ،  
مترتيب زمني ، على كل هذه المناقشات العربية للشكل الرابع -  
بعد وقبل ابن رشد - التي أثارت انتباهنا (٤٦) •

١ - ان ابن سينا ( ٩٨٠ - ١٠٣٧ ) لم يذكر جالينوس في  
كتابه « الاشارات والتنبيهات » (٤٧) • ولا يعتبر هذا الشكل الرابع  
شكلا ، بل بناء قياسي ، ويعتبره تفكيراً غير طبيعى ويرفضه •  
وباختصار ، فإنه على الرغم من أنه لم يجهل الشكل الرابع ،  
الا أنه يضمه في مرتبة أدنى (٤٨) • فمناقشته للموضوع ( منشورة  
وان كانت غير متاحة في هذا الكتاب ) في الفصل الخاص بالقياس من

---

(٤٥) ويمكن استثناء الشرح الكبير على التحليلات الأولى من ذلك •  
لأنه من المتوقع أنه يتعامل مع النقاط المتجادل حولها • الا أنه مفتود  
على حد ما نعرف الآن • ويمكن القول أن عدم الحديث عن الشكل  
الرابع أنها كان أمكاسا ، بشكل عرضي ، للشروح اليونانية - حتى  
في شروحها الكبيرة - وللمنطقة السريان في القرن الخامس والسادس  
الذين اعتمد عليهم الجبل الأول من المنطقة العرب بشكل كبير •  
انظر :

( H. F. Janssens [ed] L, Entretien de la Sagesse de Bar  
Hebraeus [ Paris and Liege, 1937 ], P, 198 ) •

(٤٦) ان المعلومات التمهيلية المتعلقة بالمنطقة العرب الذين يشملهم  
النقاش هنا يمكن أن توجد في :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic ( Op, Cit ) •

(47) Ed, J. Forget Ibn Sina : Le Livre des Theorèmes et  
des Avertissements ( Leyden, 1892 ) •

توجد الفقرات المتعلقة بالنقاش في ص ص ٦٧ - ٦٨ •

(٤٩) عن معالجة ابن سينا لأشكال القياس • انظر :

I, Madkour, L' Organon d' Aristote dans Le monde arabe  
( Paris, 1934 ), PP, 206 - 213 and 246 - 248 •



تتأهب الشفاء ستكون من الحقائق الأكثر أهمية (٤٩) . حيث ميز بين الأشكال على أساس موقع موضوع ومحمول النتيجة في المقدمات (كموضوع أو كمحمول) . وهنا غاب ابن سينا يصل الي أربعة أشكال ممكنة نظريا بطريقة معروفة . وينسب هذا الاجراء صراحة الى جالينوس ، ولكنه يرفض الشكل الرابع بوصفه غير ضيقى (٥٠) . ويعالجه الى حد بعيد بطريقة سطحية كما هو الحال في كتاب الاشارات (٥١) .

٢٠٠ - ان الباحث المغربى أبا البركات بن الكا ( حوالى عام ١٠٧٥ - ١١٧٠ ) اهتم بوصف ومناقشة الشكل الرابع في كتابه

(٤٩) هذا النقاش لخص بابجاز في :

I, Madkour, Ibid, PP, 206 - 207 .

(٥٠) وكان هذا الشكل في رايه موضع اخذ ورد ، لأنه يعيد عن الطبع ، ولا تكاد تسبق تباينه الى الذهن ، فضلا عن انه في اثبات حجة كلفة مضاعفة . كما يشير ابن سينا في اقتضاب الى ان جالينوس أو فاضل الأطباء كما يسميه يذكر الشكل الرابع ، بينما يؤكد ابن سينا الا يعرض له ، ولا يدخل في تفاصيله . وقد نرم ذلك في بنطق الشفاء وفي كتبه المنطوية الأخرى . ومعنى هذا ان ابن سينا لم يجهل الشكل الرابع ولم يغفل الإشارة الى موقف جالينوس منه كما زعم برنقل ، الذى أعوزته المصادر العربية ، ولكن كل من هناك هو أن ابن سينا لم يأخذ بهذا الشكل . انظر في هذا : ابن سينا ، الشفاء ( ٤ - المنطق ) ، ص من ١٠٧ - ١١١ . ( المترجم ) .

(٥١) انظر ، ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، تحقيق د. سليمان دنيا ، القسم الاول ، دار المعارف ، ١٩٦٠ م ، ص ٤٣٤ ، ٤٣٥ . ( المترجم ) .

« المعتبر في الحكمة » (٥٢) • وانتهى الى أنه لم يناقش من جانب أرسطو • ولكنه قدم من قبل بعض الباحثين المتأخرين كإضافة لأرسطو ( ولا يذكر جالينوس ) • وينظر اليه على أنه شكل مختلف عن الشكل الأول ، ولا يتفق مع المعالجة الكاملة التي قدمها للأشكال الثلاثة الأرسطية ( والترجمة الكاملة لهذا النقاش توجد في الفصل السابع فيما بعد ) •

٣ - ابن الصلاح ( حوالي عام ١٠٩٠ - ١١٥٣ ) ويستأنوه فيما بعد ••

٤ - ابن الباحث المغربي عبد اللطيف ( حوالي عام ١١٦٢ - ١٢٣١ ) فيما تذكر الببليوجرافية العربية قد كتب مقالة تفصيلية بعنوان « مقالة في تكذيب الشكل الرابع » (٥٣) إلا أنها مفقودة •

٥ - ابن العسال ( حوالي عام ١١٩٠ - ١٢٥٠ ) في مقالته في المنطق (٥٤) يدرك ويسلم صراحة بالشكل الرابع • برغم ما يقوله عنه من أنه غير طبيعي الى حد بعيد •

(٥٢) نشرة شريف الدين بلتيكا ، حيدر آباد ، ٢ أجزاء ، ١٣٥٨ هـ

١٩٣٩ م  
(53) Ibn abi usaibi, ah, Uyun, ed, Muller, Vol, 11, PP, 212-

213 -

(٥٤) حبيب أده ( = بول أدبه ) ، المشرق ، « مجلة اللغة العربية المنشورة في بيروت » • جزء ٧ [ ١٩٠٤ ] من ص ٨١١ - ٨١٩ ، من ص ١٠٧٨ - ١٠٧٢ •

( الفقرات المتعلقة بهذا النقاش تقع في ص ١٠٧٦ - ١٠٧٧ ) • وقد أعيد نشر هذا العمل في كتاب لـ • شيخو بعنوان « رسائل غير منشورة للفلاسفة العرب القدماء » • L, Cheikho, Traités inédites d' anciens Philosophes arabes ( Beyrouth, 1911 ), PP, 133 - 147 •

٦ - ان المنطقى المشرقى الأبهري ( حوالى ١٢٠٠ - ١٢٦٥ )  
قد أثبت فى كتابه « ايساغوجى فى المنطق » (٥٥) الشكل الرابع  
مع بقية الأشكال ، بل وعالجه معهم بشكل متنسق دون انتقاد .

٧ - ان الباحث المشرقى نصير الدين الطوسى « حوالى  
١٢٠١ - ١٢٧٤ » عرف الشكل الرابع (٥٦) برغم معالجته السطحية  
واعتباره غير طبيعى على نحو ما أشار أيضا ابن سينا .

٨ - ان الباحث المشرقى القزوينى الكاتبى ( حوالى ١٢٢٠ -  
١٢٩٢ ؟ ) تلميذ ابن العسال يعالج الشكل الرابع فى رسالته  
الشمسية (٥٧) بشكل متنسق مع الأشكال الأخرى على نحو ما فعل  
الأبهري ولكن فى تفصيل أكثر (٥٨) . فبعد أن حدد الضروب

---

(55) English Translation by Edwin E. Calverly, « AL-  
Abhari's Isaghuji fi'L-Mantiq » The Macdonald Presentation  
volume ( Princeton, 1922 ), PP, 75-85 .

( و المناقشة المتعلقة بذلك فى ص ٨٢ - ٨٣ ) .

(٥٦) انظر :

Max Horten, Die Philosophischen Ansichten Von Razi und  
Tusi ( Bonn, 1910 ), PP, 7 , 161 .

(٥٧) ولقد نشر النص العربى ، وترجمة انجليزية بواسطة  
الويس سبرنجر فى قاموس المصطلحات المستخدمة فى علوم المسلمين ،  
الجزء ٢ ( كلكتا ١٨٦٢ ) . انظر ص ص ٢٠ - ٢٢ من النص العربى ،  
ص ص ٢٦ - ٣٠ من الترجمة الانجليزية .

(٥٨) وفى هذا يقول « والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد  
الاول عند الحدين الآخرين يسمى شكلا . وهو اربعة لان الاوسط  
ان كان محمولا فى الصفري وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول ،  
وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى ، وان كان موضوعا فيهما



مع الأشكال الثلاثة الأخرى (٦٢) .

١٠- ان الفيلسوف العربى اليهودى والمترجم لكتاب المقاصد للقمزالى اسحق البلاغ ( حوالى عام ١٢٥٠ - ١٣١٠ ) قد دون جزء المنطق من هذا الكتاب ، وهو جزء متاح (٦٣) . ويصر على الحاجة لأشكال أربعة ، ويقدم قواعد الصحة للشكل الرابع ، ويوضح ضروبه المنتجة .

وبقدر ما يمكن أن يكتشف المرء من الأجزاء المتاحة ، فإن البلاغ يعالج الشكل الرابع بتفصيل ، وبدون انتقاد .

١١- لقد اعترف الأخرى ( حوالى عام ١٥١٤ - ١٥٤٦ ) فى « السلم المروتنق فى المنطق » - وهو نظم شعري مبين بشكل كبير لكتاب ايساغوجى للأبهرى - بالشكل الرابع ، ويقبله

---

(٦٢) المرجع السابق ، ص ١٩٤ ، ٢٠٣ . وانظر ايضا مناقشة المترجم فى ص ١٩٨ - ٢٠٠ وبشكل خاص الفقرة التى يقول فيها : ان ابن العبرى ينسب [ فى العديد من أعماله ] للشكل الرابع نفس أهمية الأشكال الأخرى ويعتبر ضروبه صحيحة . اذا فهو هنا يتناقض مع الراى الذى قال به فى

Livre des Pupilles ( 14 a Iss )

حيث قال : اذا كان الحد الأوسط محمولا للأصغر ، ووضوعا للحد الأكبر . فهذا هو ما يمكن ان نسميه بالشكل الاول ، واذا كان العكس نسوف نسميه بالشكل الرابع . ولكن هذا الشكل لا يستحق الذكر لأنه لا يوجد حقيقة .

(٦٣) ولقد ورد فى كتاب :

I, M, Bochenski, Formal Logic ( Op, Cit ), PP, 217 - 218

بدون تردد بغض النظر عن قوله ان الأشكال الأربعة تترف  
بحسب الكمال أو الخلو من العيوب (٦٤) \*

وهكذا نرى الآثار الواضحة لتطور قبول الشكل الرابع  
في المنطق العربي . حيث أخذ به المنطقة الأوائل على نحو قليل ،  
أو أنهم لم ينتبهوا له . وعندما انتبهوا اليه اعتبروه  
( ابن سينا وبعض تلاميذه الأوائل فضلا عن المنطقة الذين كانوا  
تحت تأثير مدرسة بغداد ) غير طبيعي .

أما الكتاب المتأخرون في التقليد المشرقي فقد أجدهم بلا  
تردد على قبول الشكل الرابع مع الأشكال الأخرى \*

---

(٦٤) ترجمه الى الفرنسية ج. د. لوسيانى ..

تحت عنوان : السلم : رسالة منطقية :

Le Soullam : Traité de Logique ( Algiers 1921 ), PP, 53 - 56

ويقدم هذا العمل ايضا تعليقات الناشر [ ابراهيم الباجورى ،

المتوفى عام ١٨٦١ ] لطبعة اقدم :

[ Cairo, Imprimerie Orientale, 1314 - 1315 AH ( = 1896 -

1897 ) ] .

يقول فيها : ان رأى الابهرى بالنسبة للشكل الرابع هو انه  
للقدماء . الا ان المرء لو اتبع الكاتب المناخر بشكل كبير قبل  
الضروب الثمانية على انها منتجة في هذا الشكل - والكاتب الذى يتكلم  
عنه هنا هو بلا شك الفزوينى الكاتبى ، فهو من بين الذين أخذوا  
بهذا الرأى بشكل مؤكد ) . ونسبة ان الاشكال ( اى الاشكال الثلاثة  
المعروفة ) اعيدت بنظام كامل انما تتجاوز على الأقل أبوليدس  
المعاصر لجالينوس .

انظر :

C. Prantl, Geschichte der Logik im Abendlande, Vol, 1 ( Op,  
Cit ), P, 585 .

ولقد ذكر إبراهيم مدكور (٦٥) ، في معرض دراسته الهامة لمنطق ابن سينا ، الشكل الرابع من القياس . الذى قدمه منطقة العرب المتأخرون ، بوصفه أحد الانحرافات القليلة جداً عن التنظيم الخاص بابن سينا للمنطق الأرسطى . ومع ذلك ، فقد أخفق هذا الاتجاه في لفت الانتباه للدور الإيجابي لابن سينا في سياق التطور (٦٦) .

فطريقة ابن سينا لتحديد الأشكال ( بوضع الحد الأوسط كموضوع أو كمحمول في المقدمة الصغرى والكبرى ) تساعد على تقديم شكل رابع (٦٧) . فهمى بالفعل تجعل من المتعذر اجتنابه ، بينما تترك مسألة حالته الضيحية عرضة للنقاش . ومن الواضح أن طريقة فهم ابن سينا للموضوع مزودة بدافع لقبول الشكل الرابع الذى تطور بشكل أساسى في تقليده الخاص ( وكان مفندا بشكل حاد من جانب خصومه ) .

---

(05) L' Organon d' Aristote dans Le monde arabe ( Op, Cit ), P, 246 .

(٦٦) وهذا القول يعنى أنه لا شيء في الواقع يؤكد أن قبول الشكل الرابع في المنطق العربى ( ولو على نطاق محدود ) يسبق زمناً ابن سينا ( انظر ذلك فيما بعد ) .

(٦٧) وهذا يختلف عن تحديد الفارابى . وللوقوف على ذلك انظر :

N, Rescher ( Tr ), AL-Farabi's Short Commentary On Aristotle's « Prior Analytics », ( Pittsburgh, 1963 ), P, 62 .

Petrus Hispanus

فوصف الفارابى يختلف عن وصف ابن سينا . ف يرى الفارابى أن ما يكون ممكناً هو ثلاثة أشكال فقط .

## • - حقائق جديدة من مقالة ابن الصلاح (٦٨) :

مع أننا نصادف صعوبات قليلة في الوصول الى مناقشات العرب للشكل الرابع ، فإن الأصعب هو الوصول الى تلك المناقشات التي تربط ذلك الشكل هراحة بجالينوس . ومع ذلك يمكننا منيا بيان احدى الحقائق الجديدة والهامة وهي مقالة « عن الشكل الرابع للقياس الحملى المنسوب لجالينوس » (٦٩) للطبيب الرياضي ابن الصلاح ( حوالى عام ١٠٩٠ - ١١٥٣ ) .

واذا كان هذا العمل سيثقل اهتمامنا بالتفصيل ابتداء من الباب الثانى الى الرابع فيما بعد . فاننى سأكتفى هنا فقط بتلخيص بعض الحقائق الجديدة التى يقدمها هذا العمل عن تاريخ الشكل الرابع من القياس .

ويصدر ابن الصلاح مناقشته لمنطق الشكل الرابع ببلوجرافية موجزة ذات أهمية كبيرة - رغم قصرها - نظرا لأنها تخبرنا عن محتوى العديد من الأعمال المختلفة المفقودة - وهذه الحقائق الجديدة تكون على النحو التالى :

---

(٦٨) وهو طبيب له أهمية ، وكتب في العديد من الموضوعات العلمية ، وخاصة الرياضيات والفلك . كما كان حلقة من السلسلة المتواصلة من علماء بغداد المناطقة الأطباء . انظر ، ريشر ، تطور المنطق العربى ، ترجمة د. محمد مهران ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .  
١ ( المترجم ) .

(٦٩) ولقد ذكر ابن ابى اصيعة هذه المقالة في معرض حديثه عن ابن الصلاح .  
- انظر : ابن ابى اصيعة ، طبقات الأطباء ، ص ٦٤١ . ( المترجم ) .



١ - ان مقالات جالينوس ( المفقودة الآن ) من كتاب « البرهان »  
ومن كتاب « احماء القياسات » تقسم الأشكال القياسية الى  
ثلاثة فقط .

٢ - لقد أخبره باحث سرياني مجهول الاسم معاصر للكندی  
( المتوفى حوالى عام ٨٧٠ ) بأن فى حوزته مقالة سريانية لجالينوس  
ناقش فيها الشكل الرابع .

٣ - ان الفارابى ( المتوفى حوالى عام ٩٥٠ ) قد ناقش ورفض  
لشكل الرابع « ومن المحتمل أن يكون ذلك فى شرحه الكبير على  
التحليلات الأولى » . وقد تابعه أيضا أبو الفرج بن الطيب  
( المتوفى حوالى ١٠٤٣ ) وذلك فى معرض شرحه على « التحليلات  
الأولى » .

٤ - ان ابن الصلاح نفسه وقعت لديه ترجمة عربية  
لمقالة لرجل مسيحي سرياني ازدهر حوالى عام ٨٠٠ يعرف  
بندحا القس موسومة بالشكل الرابع الجالينوسى ( أنظر فيما  
بعد ) .

وهكذا فان هذه الحقائق الجديدة - التى سبق قول  
ابن رشد بحوالى أربعين عاما ، وانبثقت من منطقة مختلفة  
تماما من العالم الاسلامى كحقائق ابن سينا - انما تقوى  
شكنا . بمعنى أنها تدعم ، ان كانت هناك حاجة لتدعيم ، رأى  
المناطق العرب الذين نسبوا الشكل الرابع الى جالينوس والذى  
ربما يستمدوه مباشرة من ابن سينا ، وبشكل أساسى من شرح

الفارابي الكبير على « التحليلات الأولى » . وهذا يبين أن الباحثين العرب كان لديهم دليل وثائقي محدد يربط الشكل الرابع بجالينوس .

#### ٦ - عن منطق الشكل الرابع ومصطلح القياس :

ومن الضروري تحديد بعض الملاحظات التمهيدية حول التساؤل عن امكانية وجود أو عدم وجود شكل رابع للقياس (٧٠) نظرا لأهميتها أساسا بعض النظر عن أية اعتبارات تاريخية . ففي مسألة كتلك التي أثار جدلا طويلا ، وخلافات كثيرة لا تكون الاجابة عليها بنعم أو بلا . بل بنعم ولا اعتمادا على الكيفية التي يتصور بها القياس ، وذلك من خلال طريقتين رئيسيتين علميتين ،

١ - انه يمكننا أن نأخذ قياسا تكون فيه فقط المقدمتان غير متميزتين ، ثم ننظر اليهما لنرى ما اذا كانت النتيجة تلزم عنهما ( حيث أن النتيجة غير متميزة ) . ( وهذا هو البناء الأرسطي الأساس للموضوع ) (٧١) . فلكي تلزم أية نتيجة أيّا كانت كانت

(٧٠) فنحن نتعامل مع المسألة هنا بطريقة تمهيدية . ونقدم فقط ما هو ضروري للاعتبارات التاريخية للفصلين التاليين . وهذه المسألة مروضة ميرة إيجري وبفصيل أكثر في الباب الثاني . (٧١) وذلك هو أيضا رأي المدرسين الأوائل . « حيث انه لا ينظر الى الضرب على انه مركب من ثلاث قضايا ، بل من قضيتين فقط . ولذلك يدافع Petrus Hispanus عن نظام عرض القضايا المزدوجة المشكوك في كنهها وكيفية . مثلما فعل الأكوي في : Opusc, Ixviii, de Syll, Ch, 4 » , H, L, Mansel ( ed ), H, Aldrich : Artis Logicae rudimenta ( Oxford, 1852 ), P, 72, notes .

ينبغي أن تشترك المقدمات بشكل عام في حدود أوسط ( ونظرا لعدم وجود نتيجة ظاهرة ، فإنه من الصعب أن نحدد أي الحدود يكون محمولا للنتيجة ، وإيهما يكون موضوعا لها ) : وبالتالي لا يوجد منذ البداية تمييز بين مقدمة كبرى ومقدمة صغرى (٧٢) .

وفيما يتعلق الآن بالحد الأوسط ، فإنه توجد له ثلاثة حملات بشكل دقيق على النحو التالي :

- ١ - أن يكون محمولا لأحدى المقدمات وموضوعا للأخرى .
- أو ٢ - أن يكون محمولا للمقدمتين ، أو ٣ - أن يكون موضوعا للمقدمتين .

ومن وجهة النظر هذه - وهي في نظري معتقد أرسطي - فإنه ليست هناك امكانية للحديث عن أي شيء أكثر أو أقل من ثلاثة أشكال . ( وفيما يتعلق بالشكل الرابع فإنه يمد جزءا من الشكل الأول ) .

٢ - أنه يمكننا أن نأخذ قياسا ترتبط فيه المقدمتان بنتيجة مفترضة ( وهذا أساسا - من حيث التوقع والتبسيط - هو البناء الجالينوسي لموضوع على نحو تام ) . ومرة أخرى ، فإنه ينبغي أن تكون المقدمات مرتبطة بأحد الحدود المشتركة ، وفضلا عن

٧٢) بمعنى ، عدم التمييز الصوري « وبرغم ذلك فإنه يمكن أن تكون عبارة واحدة بالفعل ، ومستنتجة على أساس حالة الشبول [ الاتساع ] الحدود المستلزمة » .

ذلك فان المقدمات تصبح متميزة وذلك لأن موضوع النتيجة ( المفترضة ) يجب أن يكون وارداً في إحدى المقدمات ( المضرى ) ومحمولها ، في المقدمة الأخرى ( الكبرى ) . ولهذا توجد احتمالات أربعة للمد الأوسط :  
 ١ - أن يكون محمولاً في المضرى وموضوعاً في الكبرى .  
 ٢ - أن يكون محمولاً للمقدمتين .  
 ٣ - أن يكون موضوعاً للمقدمتين .  
 ٤ - أن يكون محمولاً في الكبرى وموضوعاً في المضرى (٧٣) .  
 ( وجود النتيجة المفترضة يؤدي الى التمييز بين المقدمات ، ويقسم الشكل الأول القديم الى شكلين (٧٤) . وبالنظر الى هذا البناء الجالينوسى للقياس ( \* ) فبانه يؤدي الى أربعة أشكال وليس ثلاثة .

(٧٣) فالتمييز بين شكلين من أشكال القياس يكون ظاهراً بحسب كيفية تصور الحد الأكبر والأصغر وذلك بتقسيم مؤلفيهما في النتيجة ، وكذلك بحسب بعض الأسمى الأخرى ( كالانواع النسبية للحدود ) فيما ذكر من قبل .  
 (٧٤) كما يمكن أن نتصور نفس التأثير بالنظر الى ترتيب المقدمات ، اذ ان المقدمة الأولى منهما هي التي تشتغل على موضوع النتيجة . ( \* ) ولقد أخبرنا ابن سينا في أكثر من موضع أن جالينوس وصل الى شكل رابع من خلال هذه الزاوية للفهم . انظر : كتاب الدكتور ابراهيم مذكور عن تاريخ « الأورجانون الأرسطى في العالم العربى » ، باريس ١٩٣٤ ، ص ٢٠٦ .  
 . وعلاوة على ذلك ، فان جالينوس ، في الفقرة ٧ من كتابه « المدخل الى الجدل » ، يصف الفكرة رقم ( ١ ) مزاحمة بانها تخص الفلاسفة القدماء . وهذا يوحى بوجود محدثين ( ربما الرواقيين ) الذين أخذوا برأى مختلف .

فمسألة الخلاف حول العدد الصحيح لأشكال القياس  
 يمكن - فيما نعتقد - أن تقلب كل فكرة القياس رأساً على  
 عقب بمعنى هذا القياس . كما يسميه الإسكندر الأفروديس ،  
 اعتزان ، أى ينظر إليه . كقضيتين حمليتين مرتبطتين على النحو  
 المشار إليه بأحد الحدود المشتركة بحيث تصلح معاً كمقدمات  
 ( فقط ) لقياس في المعنى الحديث ؟ أم أن القياس ، على نحو  
 ما يسميه الإسكندر الجامع . بمعنى أن ترتبط ثلاث قضايا حملية  
 على النحو المشار إليه بالنسبة لتداخل حدودها بحيث تصلح  
 معاً كمقدمات ونتيجة لقياس في المعنى للحديث (٧٥) ؟ فالمسألة  
 ببساطة ليست متمثلة في السؤال هل هناك ثلاثة أشكال أم  
 أربعة ؟ بل أنها تعتمد أساساً على فكرة الشخص عن القياس  
 وبالمثل عن الشكل . فوجود النتيجة أو غيابها ( الفعلى أو  
 الضمني ) في قياس هو العامل الحاسم للسؤال عن عدد الأشكال  
 القياسية .

## ٧ - تحليل أبو البركات بن مالك :

ومن يتابع ترجمة الفصل الخاص بالشكل الرابع للقياس من  
 النسخة الأصلية العربية من كتاب المنطق الموجود ضمن كتاب المعبر

(٧٥) ولقد نشأ الكثير من الخلط بسبب المناقشات المنطقية للمصور  
 الوسطى والقدسية . نظراً لأن كتابها كثيراً ما يظهرون الاختلاف لارسطو  
 عند بداية نقاشهم لشكل من أشكال القياس الأرسطي . إلا أنهم  
 سرعان ما ينزلون بعد ذلك في معالجاتهم لما تسميه ببناء القياس  
 الجالينوسى .

في الحكمة لأبي البركات بن مالكا (حوالي ١٠٧٥ - ١١٧٠) (٧٦) ، وهو الكتاب الشامل الذي يتضمن ثلاثة جوانب فلسفية ( المنطق ، الطبيعة ، الميتافيزيقا ) فسانه يجد أن ما يقرره ابن مالكا في هذا الكتاب يلقي الضوء الكثير على تاريخ الشكل الرابع . فيقول :

[ ١٢٥ : ٧ ] إذا لم يعتبر المطلوب ( أى النتيجة ) وحدها فلا يوجب القسمة ( حرفيا تمييز ) سوى [ ٨ ] الأشكال الثلاثة المذكورة (٧٧) ، حيث يكون الحد الأوسط (أما ) محمولا على حدين ( آخرين ) أو موضوعا [ ٩ ] لحدين ، أو محمولا على حد وموضوعا لآخر ، إذا لم يبين الحدان ( الآخران ) بموضوع المطلوب [ ١٠ ] أو محموله ، وذلك ألف أرسطوطاليس أشكالاً ثلاثة ولم يذكر الرابع . وإنما تتعين الصغرى [ ١١ ] والكبرى من المقدمتين في الشكل الأول بالتى فيها ( إذا أخذنا بتعين الاعتبار ) الحد الأوسط محمولا أو موضوعا ( للمقدمات ) [ ١٢ ] حتى يكون الذى هو ( الحد الأوسط ) لهما محمول صغرى ، والتى هو فيها موضوع كبرى . وأما في [ ١٣ ] الشكل الثانى والثالث فلا يتميز صغراهما عن كبراهما بقياس الحد الأوسط [ ١٤ ] لكونه محمولا أو موضوعا لهما جميعا متميزا ( إذا أخذنا بتعين الاعتبار )

(٧٦) منشورة شريف الدين بلنكا --- S. Yalrkaya - ٣ أجزاء ، حيدر آباد ١٣٥٨ هـ ( = ١٩٣٩ ) . والنشرة المقتبة هنا تقع من ص ١٢٥ - ١٢٦ من الجزء الأول . وللطلوب من ابن مالكا انظر : N. Rescher, The Development of Arabic Logic ( Op, Cit ), PP, 169-170 .

(٧٧) بمعنى ، الأشكال التباسية الأرسطية الثلاثة .

بموضوع المطلوب ومحموله فانتقلت [ ١٥ ] انسبة ( للمقدمات ) الى  
المطلوب المعين وحديه شكلا رابعا ينتج المطلوب المعين معكوسا  
محموله [ ١٦ ] موضوعا وموضوعه محمولاً .

مثل أن يكون مطلوبنا هل كل إنسان ضاحك ، كما قيل  
[ ١٧ ] أم لا . فنحيط القرينة ( للمقدمات ) هكذا : كل ناطق إنسان ،  
وكل ضاحك ناطق . فينتج منه أن كل [ ١٨ ] ضاحك إنسان .  
وهو عكس المطلوب ، حيث وضعنا كبراهم مكان الصغرى في القرينة  
( للمقدمات ) [ ١٩ ] وصغراء مكان الكبرى ، فإذا بدلنا المقدمتين  
في وضع الكلام ( للبرهان ) عاد إلى صورة [ ٢٠ ] الشكل  
أول بعينها . وتبديل الكلام في التقديم والتأخير لا يغير من  
صديقه [ ٢١ ] شيئاً . فانتاجه لما ينتجه بين بنفسه ولكنه  
عكس ( نتيجة ) المطلوب المعلن فإذا عكسنا النتيجة [ ٢٢ ] كانت  
جزئية . كما علمت في ( مناقشة ) العكوس نفيصح منها ( النتيجة )  
أن بعض الإنسـان ضاحك وإن ( مهما ) [ ٢٣ ] نظرنا إلى القرينة  
( فقط ) من غير تعيين المطلوب ليم يخالق في الصورة والشكل  
[ ٢٤ ] للشكل الأول إلا بتقديم اللفظ ( أو التعبير ) وتأخيره .  
ولا تأثير لذلك في الصديق ( للنتيجة ) إذا بدل ( هذا ) [ ٢٥ ]

١٧٨) ان تحليل هذا المثال يكون على النحو التالي:  
ان نبدا بقولنا صحيح (ك م م ك م م ك م - ل ا ع)  
كل و ك  
كل م و  
                      
كل م ك

[ ١٢٦ : ١ ] والكلام في هذا الشكل الرابع استدركه على  
أرسطو طاليس بعض المتأخرين [ ٢ ] باعتبار المطلوب المعين  
( أيضا ) . وفي الانتاج هو ( أرسطو ) الأول والاعتبار بالانتاج  
والأشكال [ ٣ ] بحسبه ( أيضا ) هي الثلاثة المذكورة ( أو الثلاثة  
التي ذكرها هو ) لا غير .

فهذه الطريقة الخاصة بالتساؤل عن ثلاثة أشكال قياسية مقابل  
أربعة ، انما ترجع إلى ابن مالك ، وأن كان من الممكن أن يتأكد  
أن نقابلها في النصوص المنطقية العربية الأخرى ( ٧٩ ) .

وبما أن النتيجة المستلزمة ( من خلال العكس بالتحديد ) هي :  
« بعض ك من » فاننا بتبديل المقدمات نحصل على قياسي صحيح :  
( ك م ك م ج م - ٤ )  
كل من و  
كل و ك  
بعض ك من

وطالما أننا تأخذ بعين الاعتبار المقدمات فقط ، فلن يكلا  
من هذين القياسين يطابق « الشكل الأول » الأرسطي بشكل غير  
متميز . ومع ذلك ، فإن ادخال النتيجة في الاعتبار كصفة مميزة  
للمطابقة بينهما يظهر أن مبررات تحديدهما مخلفة الشكل - وأن كان الآن  
في معنى متغير إلى حد ما .

( ٧٩ ) أنظر على سبيل المثال ، ابن العسسال : « مسألة في المنطق »  
نشرها جبيب اده « بول ادبه » ، المشرق ( المجلة العربية المنشورة  
في بيروت ) ، جزء ٧ [ ١٩٠٤ ] ، ص ٨١١ - ٨١٩ ، ١٠٧٢ - ١٠٧٨ .  
والفقرة المتعلقة بالنقاش تقع في ص ١٠٧٦ - ١٠٧٧ . ( ولقد  
أعيد نشرها في كتاب ل. شيخو « رسائل غير منشورة للفلاسفة  
العرب القدماء » .

L. Cheikho, Traités Inédits d, anciens Philosophes arabes  
( Beyrouth, 1911 ), PP, 133-147 ) .



ولهذا فإنه لمن الواضح أن بعض المناطق العرب قد  
تعامل مع مسألة الأشكال القياسية بشكل منصف تملأ اتجاه الطريقة  
الأرسطية التي تركز على المقدمات ، وفكرة القياس الجالينوسية  
التي تركز على المقدمات والنتيجة ( كما هو مبين في الفصل  
السادس فيما بعد ) ( ٨٠ ) .

#### ٨ - المفاتيح الاصطلاحية الدالة على معرفة

##### جالينوس للأشكال الأربعة :

ويمكننا الآن تقديم بعض الأدلة التفصيلية وغير المباشرة  
والتي لا يمكن إنكارها لما يلي :

( ٨٠ ) وصدى هذه المسألة التي شغلت العرب بالنسبة لوضع  
النتيجة في القياس ما يزال موجودا عند زبريه اذ يقول : أنه ينبغي  
ملاحظة النتيجة في المقدمات . لأنه يقال عند ابن رشد . . . وان لم  
يكن الاسكندر [ الاندوسي ] مايلي :

يوجد اتفاق بين المدافعين عن جالينوس بوضع ذلك الشيء .  
كما أنه بالرجوع لأرسطو في كتاب التحليلات الأولى نجده ينتقل  
للقياس باعتبار أن النتيجة مقرر .

( Liber de quarta syllogismorum figura, Caput 11 , Ppera  
Logica [ Basel; 1594 ], Col, 102 ) .

ألا أن زبريه قد حذف الشكل الرابع معتندا فيه على :  
أولا على تحليله للقياس على أساس أنه يقوم على « مشكلة الشكل  
ولا واحد » ، وثانيا على أساس أن رأي جالينوس لمن شأنه أن يقتضيه  
صورة مشوهة للطابع الحقيقي للتكمير . ( المترجم ) .

## ١٠٠ - الحسنة

ان جالينوس ميز بين : ١ - الأشكال الثلاثة ( متحدثا عن مخطط Schéma في اليونانية ، وشكل في العربية ) لقياس المقدمات فقط الخاص بأرسطو = الاقتران القياس ( قرينة في العربية ) الخاص بالاسكندر الاغروديسي ، و ٢ - والأشكال الأربعة ( متحدثا عن : أنظمة Systasis في اليونانية = ببناء في العربية ) للقياس المكتمل المقدمات مع النتيجة = The Syllogistic Sympleke ( جامعة في العربية ) الخاصة بالاسكندر والتي يبدو ان جالينوس قد استخدم لها الكلمة Techné ( صناعة في العربية ) .

واذا كان هذا الحسنة محيطه فلان جالينوس يكون بهذا قد تابع أرسطو بالفعل في معرفة ثلاثة فقط من الأشكال القياسية الأرسطية . ومن ناحية ثانية ، فهو عرّف أيضا الشكل الرابع - بشكل مؤكد - في مناقشته للضروب الخاصة ببناء ( صناعة ) الأقيسة الجامعة المبنية على وجهة نظر مغايرة تماما لما هو مستخدم في القياس . لهذا فشان القول بان جالينوس قد أتبع بشكل كبير الطريق المعتاد ، ولم يتساءل عن الأشكال القياسية كمسألة هامة ومحتلة منوهة يقتر بعدم معرفة النصوص المتطابقة القديمة حتى بعد عصر بوثيوس للشكل الجالينوسي أو التعامل مع أقيسته المختلفة على طول الخط عن تلك الأقيسة الخاصة بثيوفراستس واديموس .

إلا أن الاعتبارات التالية تشكل أدليل الذي يعتمد عليه  
حدسنا :

١ - أن الترجمات العربية للنصوص المبطنية اليونانية في القرن  
التاسع مترجم الكلمة اليونانية Techné بالكلمة العربية صنعة .

٢ - أن نصوص المنطق العربي في القرن التاسع يظهر فيها  
أحيانا - ولكن بشكل نادر - كلمة صنعة وبناء بدلا من الكلمات  
العربية انقياس والشكل . ( فكلمة شكل العربية = الكلمة اليونانية (٨١)  
Schema ) ولعل ما قدم في ملحق هذا الفصل يعد دليلا  
على هذا التوكيد .

٣ - أن قائمة الأعمال الخاصة بجالينوس تتضمن عناوين عدة  
لمقالات تعالج خصائص صنعة القياس أو بنائها (٨٢) .

٤ - أن ابن سينا يشير في أحد المواضع إلى الضروب غير  
المباشرة للشكل الأول ( أو المعكوسة - أي الناشئة بعكس النتيجة )  
بوصفها شكل بناء قياسي (٨٣) .

---

(٨١) عن الشكل انظر : M. Afnan, Philosophical Terminology In Arabic and Persian ( Leiden, 1964 ), PP, 107 - 108 .

(٨٢) Opera Omnia, ed. C. G. kuhn, Vol, xix, (Leipzig, 1830) PP, 44 - 45 .

(٨٣) وهو يشير بشكل حرقى إلى إباناتها القياسية . (Kitab al - isharat , ed Forget [Op - Cit], P, 68, Line 1) .

وانظر أيضا ، ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، تحقيق د. سليمان  
دنيا ، القسم الاول ، دار المعارف ، ١٩٦٠ ، ص ٤٣٥ . ( المترجم ) .

وبالنظر إلى المساراة بين بعض الكلمات نجد أن :  
 كلمة صنعة في العربية = *Techné* اليونانية  
 وكلمة بناء في العربية = *Systasis* اليونانية

وهذا يزودنا بلا شك ، بالمضلة بين جالينوس والشكل الرابع ، لأنفسنا فيما نعرف أن جالينوس قد كتب مقالات منطقية عن بناء ( *Systasis* ) ، وخصائص صنعة القياس ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الكلمات العربية بناء ، وصنعة قد استخدمت أحيانا في النصوص المنطقية العربية القديمة (٨٤) بشكل متطابق بالنسبة للأشكال القياسية .

وباعتراف الجميع فإن لهذه التفاعلات نتيجة هامة ، وهي أنه إذا كان هذا صحيحا ، فإنه يجب علينا في بحثنا عن الدليل على اختراع جالينوس للشكل الرابع ، أن نكون على استعداد للشك في أية عبارة لجالينوس تقول بوجود ثلاثة أشكال للقياس استنادا إلى وجهة النظر الأرسطية (٨٥) . بحيث يكون ذلك هو العامل الحاسم لعدد الأشكال القياسية .

(٨٤) هذه الطريقة من النظر للموضوع تختلف عن ما كتبته في :  
 « Some Arabic Technical Terms of Syllogistic Logic and Their Greek Originals » , Journal of The American Oriental Society, Vol, 82 ( 1962 ) , PP, 203 - 204 .

(٨٥) من الملاحظ أن جالينوس في كتابه « المنفل إلى الجدل »  
 حديثا يحدد الأشكال القياسية ( في المقدمة رقم ٧ ) "مفهومه بمعالج القياس  
 على أساس فكرة المقدمات فقط" إلا أنه يتناولها في الفقرة  
 رقم ١٣ "بمعالج السؤال من الأمثلة المنتجة في تلك الأشكال التي  
 كان قد جدها في معالجة الأمثلة على أساس فكرة المقدمات زائد  
 النتيجة" .



## ملحق

وهذا الملاحق سوف يقدم نبذة موجزة للدليل النصي على أن كلمة صنعة وبناء قد استخدمت أحيانا في نصوص المنطق العربي للمصور القديمة لتعني القياس ( بالمعنى الجالينوسى للقياس المتمثل في مقدمتين ونتيجة ) .

في فنى فصل المنطق من موسوعة مفاتيح العلوم (٨٧) للباحث البشارى محمد بن أحمد الخوارزمى ( المتوفى حوالى عام ٩٩٥ ) يمكننا أن نقرأ مايلى : الجامعة ( = القياس المكتمل المقدمات مع النتيجة Symploke ) ، هي القرينة ( = اقتران المقدمات Syzygia ) والنتيجة اذا جمعتا ( في حدودها بشكل قياسى ) . وتسمى أيضا الصنعة واسمها باليونانية سولو جيموسى ، أى القياس ( من ١٤٧ من طبعة فان فلوتن ) .

وفي الفصل المعقود عن أرسطو في كتاب تاريخ اليعقوبى (٨٨) نقرأ مايلى : ( وإذا كانت مقدمات ونتيجة معاً تسمى صنعة ، ويشير هوتسمان Houtsma لهذه الكلمة على أنها صحيحة ) .

٣ - ان ابن سينا ، كما لوحظ فيما سبق ، قد درس « العكس ( للشكل ) الأول » ليس كشكل آخر بل كإبانة قياسية (٨٩) .

- 
- (٨٧) نشرها ج. فيان فلوتن ( ليدن ، ١٨٩٥ ) .  
 (٨٨) نشره هوتسمان ، المجلد ١ ( ليدن ، ١٨٨٢ ) .  
 (٩٠) انظر : ابن سينا ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ ( المترجم ) .

وفي قصيدته في علم المنطق ( نشرها شمولدرز ، باريس ، ١٨٣٩ )  
يساوي أيضا بين كلمتي الشكل والبناء ( انظر ص ١٢٩ ) .

وتفيري للمسألة ، ان النقطة رقم ١ ، ٢ - أو بالأحرى  
مصدرهما ، وبشكل محتمل الكندي ( المنوفى عام ٨٧٣ ) - هما  
يمكنان أصلا الفكرة اليونانية للقياس على أنه المركب من مقدمتين  
وتنتيجية . وفي مثل هبذم الطريقة يكون لدينا أربعة أشكال  
للبناء وليس ثلاثة أشكال قياسية أو سطحية .

ومن المهم أن نميز معنى الصنعة في المسألة ههنا من المسائل  
الآخرى ، أعني تلك الخاصة « بالفنون القياسية » - كالبرهان ،  
الجدل ، الخطابة ، السفسطة ، الشعر لأنه من المقترض استخدام  
القياسية للتفكير في هذه المجالات (٩٠) .

٩ - خلاصة :  
( نتميزه نألفه قسمة ههنا ) .

وعلى سبيل المراجعة ، فإنه يبدو من اللائم إعادة عرض بعض الآراء  
المتعلقة بنقشنا بشكل أساسي ، والتي تختص بأثر المصادر العربية  
على تاريخ الشكل القياسي الرابع ومنها :

(٩٠) انظر من فنون القياس :  
Steinschneider, AL - Farabi ( Op, Cit ), PP, 14-18

وأيضا :  
N. Rescher, AL - Farabi's Short Commentary On Aristotle's  
« Prior Analytics », ( Op, Cit ), PP, 124 , 131 .

١ - أننا على ثقة تامة ، بأن قول ابن رشد بأن جالينوس عرّف الشكل الرابع إنما يستمد من أبي نصر الفارابي .

٢ - ان المعلومات المتوافرة في عصر الفارابي كانت كثيرة إلى حد لا يصدق معه تماما أن ينشأ أى خطأ في الموضوع .

٣ - أن عرض قول ابن رشد في سياق ، يعكس استمرار التقليد العربى للتعليم القياسى ، ذلك التقليد الذى ترجع جذوره إلى نقطة تتجاوز الشك في صحتها .

٤ - ان وجود اشارات كثيرة للشكل الرابع في مناقشات العرب تبرر لنا رفض ما يمكننا أن نقابله في عمل جالينوس ( المدخل إلى الجدل ) من حقيقة وجود ثلاثة أشكال قياسية أرضية فقط .

٥ - ان ما نحصل عليه من معلومات ، كالدفاع عن شكل رابع لجالينوس إنما يعمد أساسا معقولا بشكل كبير على عدم وجود ذكر لشكل رابع جالينوسى في كل المصادر الرئيسية للعصور القديمة المتأخرة .

فهذه الآراء تؤدي بشكل معقول إلى اثبات وجهة النظر التقليدية بأن جالينوس قد بدأ بفكرة مختلفة ( من المحتمل للرواقيين ) عن طبيعة القياس بوصفه متضمنا نتيجة صريحة ، ووصل بالمثل إلى فكرة مختلفة عن الشكل القياسى أدت بشكل حتمى إلى الأشكال الأربعة المعروفة .



الا أن هذا الموقف لا يختلف كثيرا عن موقف لوكاشيفتش المتمثل في عدم معرفة جالينوس للأشكال الأربعة بمعنى من المعاني الخاصة بالقياس الأرسطي ، لكنه تمسك ( حقيقة ) بالأشكال الثلاثة المعروفة . ومن ناحية أخرى ، فهو لا يشك في معرفته للأشكال الأربعة في سياق آخر . وبشكل خاص ، بمعنى من المعاني الخاصة بأشكال بناء القياس ( الحديث ) الذي تكون فيه المقدمات مع النتيجة . ( وبالتالي فإن هذا يؤيد تماما فكرة الأشكال القياسية الأربعة بالطريقة التي تعلم في فصول المدارس اليوم ) فانسقطة التي أخطأ فيها لوكاشيفتش والشارح المجهول ، هي الاعتقاد بأن كل ما قد قاله جالينوس كان عن الأقيسة المركبة ( ٩١ ) ، وهو بلا شك غير صحيح .

وختاما فإن هذا الجانب من بحثنا إنما يعد واحدا من الأبحاث التي تستحق التركيز والاهتمام ، ورغم قلة المادة لتاريخ المنطق لحسم مسألة ما لفرانكيان جالينوس ابتكر الشكل الرابع أم لا فإن أهم مميزات نقاشنا لا تقع ، فيما يبدو ، على ما أثبتته من اكتشاف جالينوس للشكل الرابع ، بقدر ما تنمب شئ تفسير واقعة أكثر أهمية وهي احتمال عدم الاستغلال الكبير للمواد العربية كمصدر لنظرة جديدة الى المراحل المتأخرة من تاريخ المنطق اليوناني .

( ٩١ ) أي الأقيسة المركبة من أربعة حدود ، والتي قد وجد كثيرا منها في محاورات افلاطون ، وعن أهمية هذه الأقيسة أنظر ، لوكاشيفتش ، نظرية القياس الأرسطية ، ص ٥٩ - ٦١ . ( الترجمة ) .

## الباب الثاني

\* \* \*

### الشكل الرابع في الفسرب

#### ١ - فكرة الشكل عند أرسطو وتفسيرها :

ليس من السهل هنا افساح المجال لدراسة كاملة لفكرة  
أرسطو عن الشكل القياسي . فالمراجع تختلف . كما أن كل محاولة  
احسم الموضوع تدخل في اعتبارها أن ما أوردته كل الأبحاث  
المتعددة إنما يتسم بالتطويل والتمقيد (١) .

(١) ان مجموع ما كتب بشكل رئيسي في هذا الموضوع يوجد في  
الاعمال التالية :

Adolf Trendelenburg, Logische Untersuchungen ( 1 st ed,  
Berlin, 1840 : 2 d ed, 1862 : 3 rd ed, 1870, Photoreprinted, Hil-  
desheim, 1964 ) .

Carl Prantl, Geschichte der Logik im Abendlande Vol, 1  
( Leipzig, 1855 : Photoreprinted, Graz, 1955 ) .

Friederich Ueberweg, System der Logik ( 1 st ed, Bonn  
1857 : 5 th ed, 1882 ) .

Heinrich Maier, Die Syllogistik der Aristoteles ( Tübingen  
1896 : 2 d ed, Leipzig, 1936 ) .

W, D, Ross, Aristotle's Prior and Posterior Analytics ( Ox-  
ford, 1949 ) .

Jan Lukasiewicz, Aristotle's Syllogistic ( Oxford, 1951 :  
2 d ed, 1957 ) .

وعلى الرغم من الانطباعات السطحية • فإنه لمن الانصاف  
الحقيقى القول مع ما لاحظته ماير « ان التساؤل الذى على  
أساسه تتميز الأشكال الأرسطية الثلاثة ، انما يمد من أكثر  
الصعوبات التى يقابلها مفسر المنطق الأرسطى (٢) ، لذا فان كل  
ما يمكننا عمله هنا هو تقديم وصف موجز لاحتلاف الأفكار  
الرئيسية ، والاشارة بإيجاز على نحو حاسم لفكرة التى نهيل اليها •

### الفكرة رقم ( ١ )

فالأساس الأول للتمييز بين الاشكال القياسية يكمن فى وصف  
حالة شمول أو اتساع حدود القياس • وهذا يجعل التمييز  
بين حد أكبر وأصغر مسألة ثانوية وغير أساسية (٣) • ( ولا نكون  
فى حاجة الى النتيجة لهذا التمييز ) • وعلى هذا فان ما يكون  
ممكنا فقط فى هذه الحالة هو وجود ثلاثة أشكال فقط  
حسبما يكون الحد الأوسط ( أى المشترك ) على النحو التالى :

---

Gunther Patzig, Die Aristotelische Syllogistik ( Gottingen,  
1959 : Abhandlungen der Akademie der Wissenschaften In G.  
Philologisch - historische klasse, Dritte Folge, Nr, 42 ) .

W, and M, Kneale, The Development of Logic ( Oxford,  
1962 ) .

(2) Die Syllogistik des Aristoteles ( Op, Cit ), Vol, 11, Part  
1, P, 48, notes .

(٣) وهذه المسألة كانت موضع نزاع منذ العصور القديمة ،  
تسارن :

I, Madkour, L' Organon d' Aristote dans Le monde arabe  
( Paris, 1934 ), PP, 205 - 206 .

- ١ - أن يكون أصغر في الاتساع من أحد الطرفين ( أى الحدود غير المشتركة ) . وأكبر من الآخر .
- ٢ - أن يكون أكبر من كلا الطرفين .
- ٣ - أن يكون أصغر من كلا الطرفين .

وبناء على هذا الرأى فإنه من الممكن وجود ثلاثة أشكال غلط ولا موضع للسؤال عن شكل رابع .

ولقد كان هذا البناء منسوبا لأرسطو من الناحية التاريخية ، واعتقد في صحتة معظم المدرسين في العصور الوسطى (٤) ، وكذلك معظم المناطقة التوأويين الحديثين . والكثير من المناطقة الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر ( ويشك بارز قبل ترندلبرج ) (٥)

(٤) انظر على سبيل المثال :

Albertus Magnus, *Commentaria In Priorum Analyticorum*, bk 1, Tract 11, ch ii .

ولقد صاغ ذلك وليام شرازوود بدقة واحكام على النحو التالي : فيقول « يحدد الشكل عن طريق وضع الحد ، ومهما تختلف الضروب ، فإنها تنحصر في ثلاثة اشكال تنحدد حسبها يرد الحد الأوسط في المقدمتين . وقد يكون الأوسط موضوعا في قضية ومحمولا في أخرى ، أو قد يكون محمولا في القضيتين ، أو موضوعا في القضيتين ، ومن ثم لا يوجد سوى ثلاثة اشكال » .

( M, Grabmann, « Die, Introductiones In Logicam des wilhelm Von Shyreswood », Sitzung Sberichte der Bayerischen Akademie der wissenschaften ' (Philosophisch - historische Abteilung) 1937. ( Heft 10 ), P. 51 : 21 - 29 ) .

(٥) ولقد لخص أوبرنيج موقفه بدقة ، وغندة ببراعة .

F, Ueberweg, *System der Logic* ( Op, Cit ), PP, 332 - 335

وجانب كبير من المنطقة الانجليزي (٦) ، وكذلك روس (٧) W. D. Rose  
 في فترة ما . فضلا عن وجود محاولة حديثة في عمل  
 هيرش ماير (٨) . ( Op, Cit ) Die Syllogistik der Aristoteles  
 تؤيد موقف ترندلبرج .

(٦) ومن بينهم ، على سبيل المثال . مانسل H, L. Mansel  
 في طبيعته لكتاب :

H, Aldrich's Artis Logicae rudimenta [Op, Cit], P, 75, notes.

حيث يقول : « ان أرسطو يعرف ثلاثة أشكال فقط ، وذلك  
 يتضح بالنظر الى نطاق الحد الأوسط بالمقارنة مع الحدين الآخرين  
 وليس بسبب موقعه في المقامين » . ( وهنا نجد أن مانسل يتابع  
 ترندلبرج ) .

(7) Aristotle ( Oxford, 1923 ), ch, ii

وقارن ايضا :

O. Hamelin, Le Système d' Aristote ( Paris, 1920, 2 d ed,  
 1931 ), P, 185 .

(٨) وفيما يتعلق بهذا فإنه ينبغي ان اذكر مناقشة يان لوكاشيفتش  
 عن نظرية القياس الارسطية ( Aristotle's Syllogistic [ Op, Cit ] )  
 حيث يقول : [ وذلك على لسان ماير ] فما كتبه عن اشكال القياس  
 عامة والشكل الرابع خاصة هو في رأي اكثر الفصول غموضا في  
 كتابه الشاق الذي يؤسف له . يقول ماير ان هناك راين متعارضين  
 فيما يميز اشكال القياس : فعلى الراي الاول « وهو راى اوبرفيج  
 خاصة » تنعين الاشكال بموضع الحد الأوسط باعتباره موضوعا أو  
 محمولا ، وعلى الراي الثاني « وهو راى ترندلبرج خاصة » تنعين  
 الاشكال بنوع علاقتي المصدق بين الحد الأوسط وبين الحدين المتطرفين .  
 ويقول ماير ان واحدا من الراين لم تثبت صحته بعد . .  
 ( Op, Cit, Vol, Iia P, 48, n, 1 ) وهو يتبع الراي الثاني . . .  
 ( P, 36 ) . ولقد نقد لوكاشيفتش ماير بتفصيل تام الى حد ما  
 ( PP, 36 - 38 ) فيتمه بأنه وصل الى « ذروة . . . الغموض المنطقي » .

## الفكرة رقم ( ٢ )

وهي أن التمييز بين اأحد الأكبر والأصغر هو الأساس الأول لتمييز وهو تمييز يقوم على أساس دور الحدود في النتيجة : فالأحد الأكبر = محمول النتيجة ، والأحد الأصغر = موضوع النتيجة . وهذا بدوره يضمن لنا التمييز بين مقدمة كبرى وصغرى ، كما يؤدي إلى إمكانية وجود أربعة أشكال على النحو التالي :

محمول النتيجة يكون محمولا		موضوع النتيجة يكون موضوعا	
لمقدمتها		لمقدمتها	
( الكبرى )		( الصغرى )	
١ -	نعم	نعم	
٢ -	نعم	لا	
٣ -	لا	نعم	
٤ -	لا	لا	

وبناء على هذا الرأي ، فإن الأشكال القياسية الأربعة تكون محتومة من الناحية النظرية . وهذا يثبت أن أرسطو قد صرف النظر عن الشكل الرابع على أساس غير ضرورية ، بل لاعتبارات جوهرية ( وهي أنه غير طبيعي ، الخ ) إلا أنه مهما تكن عيوبه الجوهرية ، فإن الشكل الرابع موجود بشكل أساسي ، وعلى نحو غير زائد طبقا لهذا الرأي .

ويمكن القول أن هذه الفكرة الخاصة بالأشكال والتي تعد

أحد الأفكار الصحيحة منطقيا إنما كانت — كما تأكد لى هذا —  
 معروفة لجالينوس ( مع التعديلات المقدمة فيما سبق ) • كما يمكن  
 أن نلتقى بها عند ابن سينا (٩) ، وعند العديد من المناطقة العرب  
 من بعده بمن فيهم ابن رشد (١٠) • كما أنها قدمت في أوروبا  
 في عصر النهضة ، فكانت معروفة من جانب أرموند A nauld  
 في منطق بوردويال ، كما كانت مقبولة من جانب لينتزر • بل يمكن  
 القول أنها تمتد في الواقع وجهة النظر التي تمسك بها  
 معظم المناطقة المحدثين (١١) •

ألا أن لوكاشيفتش والكاتب الشهير روس (١٢) يذهبان الى أن

---

(9) A, M, Goichon ( ed ), Ibn Sina : Livre des directives  
 et remarques ( Beirut and Paris 1951 ), PP, 197 - 198 .

ونقلن :

I, Madkour; L, Organon d' Aristote dans Le monde arabe  
 ( Op. Cit ), P, 206 .

(10) Aristotelis Opera Cum Averrois Commentariis Vol. 1  
 ( Venice, 1562 , Photoreprinted Frankfurt am Main, 1962 ), P.  
 8 a , Col, 2 of The middle Commentary On Anal, Pr ( Priorum  
 Resolutionum ) .

(١١) انظر على سبيل المثال ، تعريف الشكل عند أندريه لالاند :

A, Lalande, Vocabulaire Technique et Critique de La Philo-  
 sophie ( Paris, 1925 and Later ) S, V, Figure .

(12) Aristotle's Prior and Posterior Analytics, ( Oxford,  
 1949 ), PP, 34 - 35 .

ومع ذلك ، فإن روس اقتر الفكرة رقم ( ١ ) في كتابه الاول عن  
 - ارسطو ( اكسفورد ، ١٩٢٩ ) •

هذه الفكرة ترجع من الناحية التاريخية لأرسطو نفسه الذي كان له ، في رأيهما ، شأن خطير . مع أن هذا التفسير يتطلب أن أرسطو قد تعرض لخطأ غير مقصود ، وأن ذلك هو ما نعلمه من ادراك الشكل الرابع الناشئ بشكل حتمي عن فكرة الشكل .

### الفكرة رقم ( ٣ )

وهي أن التمييز بين المقدمة الكبرى والصغرى ( وليس الحدود ) هو الأساس الأول . وهذا التمييز يقوم على أساس ترتيب المقدمات في القياس على النحو التالي :

أن المقدمة الكبرى = المقدمة المقررة أولا ، والمقدمة الصغرى = المقدمة المقررة ثانيا ( والعكس عند أرسطو نفسه محتمل ) ( ومرة أخرى ، فإنه لا توجد هنا إشارة الى النتيجة المطلوبة لهذا التمييز ) .

وعلى ذلك يمكننا الآن التمييز بين أربعة أشكال قياسية وفقا لدور الحد الأوسط في المقدمتين على النحو التالي :

في المقدمة الكبرى	في المقدمة الصغرى
يكون الحد الأوسط	يكون الحد الأوسط
١ - موضوعا	محمولا
٢ - محمولا	محمولا
٣ - موضوعا	موضوعا
٤ - محمولا	موضوعا



وبناء على هذا الرأي . فأنه من الماحية النظرية يكون لدينا أربعة أشكال قياسية حتمية . ومع ذلك فإن الشكل الرابع هنا يكون زائدا وغير ضرورى . وذلك لأن الشكل الرابع يوجد ببساطة فى الشكل الأول بتغيير ترتيب المقدمات . ولعل هذا رأى هو ما تمسك به المناطقة الانلاقييون منذ أكثر من خمسة عشر قرناً ، بل ظل هذا الرأى باقياً ، على الأقل ، حتى بيير جاسدى Pierre Gassendi فى القرن السابع عشر (١٣) . « ولا يوجد من بين المتأخرين ، فيما أعرف ، من يؤيد هذا الموقف » (١٤) .

### الفكرة رقم ( ٤ )

وتعتمد هذه الفكرة على أن التمييز بين الأشكال هو نفس المبدأ الأساسى الاول ( وأن التمييز بين الحد الأكبر والاصغر ،

(١٣) أنظر من ص ١٠٨ - ١١٠ فيما بعد . .

(١٤) ان مسألة ترتيب المقدمات فى الاتيسه « الى كبرى مثلاً أو صغرى » تعد من المسائل المعقدة والتي لا يمكننا أن نناقشها هنا . وفيها يتطرق بتفصيلات هذه المسألة . فانها توجد فى مواضع كثيرة عند برنتل .

C, Prantl's Geschichte der Logik Im Abendlande .

( وعلى سبيل المثال ، المجلد الاول ، من ص ٥٨٧ - ٥٨٨ ) .

وانظر ايضا :

H, Hallam, Introduction To The Literature of Europe (American ed, 4 Vols, N, Y, 1874 ), Vol III, Pt. III, Ch. III, Sect 151

وللوقوف على الخلاف حول هذه المسألة انظر فى هذا :  
لوكاشيفتش ، نظرية القياس الارسطية ، ترجمة د. عبد الحميد صبره ،  
منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦١ ، ص ص ٤٩ - ٥١ . ( المترجم ) .

أو المقدمات يحدث وكأنه شيء ثانوي ومستتج ) • ولهذا لم يأت  
نقطة البداية تكون من مقدمتين غير متميزتين كلية الا باسطر  
الى السياق الخاص بالمسألة القياسية • المتمثل فيما اذا كان  
شيء يلزم عنهما ( ولا يوجد هنا أية اشارة الى النتيجة •  
مثلا هو الحال في الفكرة رقم ١ • ٣ • بينما تختلف عن  
الفكرة رقم ٢ ) • ونطبقا لهذه الفكرة فإنه من الممكن أن توجد  
ثلاثة أشكال حسبما يكون الحد الأوسط على النحو التالي :

- ١ - أن يكون موضوعا في إحدى المقدمتين • ومحمولا في الأخرى •
- ٢ - أن يكون محمولا في المقدمتين •
- ٣ - أن يكون موضوعا في المقدمتين •

وبناء على هذا الرأي ، فإنه من الممكن وجود ثلاثة أشكال  
فقط ولا يجوز السؤال هنا عن شكل رابع • حيث لا يحدث تمييز  
بين حد أكبر وأصغر أو / ومقدمات حتى بعد السؤال عن الشكل  
المقرر •

ولقد كانت هذه الفكرة منسوبة الى أرسطو من جانب  
ثاغورسطى (١٥) ، والاسكندر الاغروديس (١٦) ، وجالينوس « مع  
التعديلات المقدمة فيما سبق » ومن جانب معظم مناطق العصر

---

(15) Alexander, 69 - 27

(16) Alexander, 258 : 17 (ad 1, 23) and 349 : 5 (ad 1, 32)

ونبارن :

Lukasiewicz, Aristotle's Syllogistic ( Op, Cit ), P, 27 .

انقديم (١٧) ، وبعض المناطق العرب « مثل الفارابي وأبو البركات  
ابن مالك » (١٨) ، فضلا عن الكثيرين من الملائكيين في العصور  
انوسطى « مثل ابيلاز » (١٩) ، كما نظر اليها في العصر  
الحديث كموقف أرسطى أصيل من جانب دي دورجان (٢٠) ،  
وأوبرفيج (٢١) . وهو ما نجده أيضا منذ عهد قريب عند

(١٧) قارن :

C. Prantl, Geschichte der Logik Im. Abendlande, Vol, 1  
( Op, Cit ), P, 588

(١٨) بالنسبة للأول انظر :

N, Rescher (Tr), Al-Farabi's Short Commentary on Ari-  
stotle's « Prior Analytics », Pittsburgh, 1963 ), P, 62

أما الثاني فقد عرضنا له في الفصل السابع مما مدى :  
( وكما سنرى ) فإنه من الواضح تماما ان ابن الصلاح يميز  
بين الفكرة رقم ١ ( التي لا ينسبها لأرسطو أو الفارابي ، بل فقط يرى  
انها مجهولة المصدر ) والفكرة رقم ٢ « التي يتبناها كمفكرة مسديحة » .  
(١٩) انظر :

L, Minio - Paluello, Twelfth Century Logic, Vol, 11 ( Rome,  
1958 ), P, 9 .

(٢٠) وينظرة سريعة سينضج للتأريء « ان الارسطيين الأوائل  
كانوا احكم من المتأخرين في هذه المسألة » فكانوا يعتبرون  
ان الشكل الاول والرابع متوافقان ، وان فكرة الترتيب عن طريق  
الأكبر والأصغر مخفية . ولم يكن هذا مجرد مادة للاعتقاد بانفصال  
الشكل الرابع عن الأول « . المنطق الصوري ( لندن ، ١٨٤٧ ) ،  
ص ١٥٣ .

(٢١) ولا يمكن المضي بدون ملاحظة ان أوبرفيج قد أدرك بوضوح  
هذه الفكرة للشكل بوصفها أحد الأفكار التي أدت الى نشأة الأشكال  
الثلاثة المعروفة في طريقة طبيعية

( System der Logik [Op, Cit], P, 320 ) .

=

فيل (٢٢) بشكل ظاهر . ويمكن القول ان هذه الفكرة - فيما

كما يواصل بسبب هذه الدكرة لأرسطو ( Ibid, PP, 333 , 337 )  
ون الانصاف من الناحية التاريخية ، أنه يجب ان نعدل اقتناعنا بن  
مناقشة اورمستع للأشكال الميائية كانت من المناقشات الهامة التي اخفق  
مورخو المطلق والمناطقه التالون في توجييه الانشاء الكائن اليها .  
بينما نجد ، على نحو متكافئ ان فريدلرغ جشم أوبرنيغ كان ، مستعدا  
للاعتراف بقوة حفته ..

( Logische untersuchungen, Vol, 11 [3 re, ed, Leipzig, 1870  
Photoreprinted Hildesheim, 1964], P, 344

(22) The Development of Logic ( Op, Cit ), P, 68 .

مالوصف اللغظي متفق مع نكرتنا رقم ٤ . مع ان الرسوم البيانية  
مبالة الى التميز للرسالة . وذلك بعمين نظام ثابت لطرفي النتيجة .  
ومع ذلك فمن تعدد الحسنة الحقيقية المتعلقة بأثر السيد فيل .  
( ص ص ٧١ - ٧٢ ) فأرسطو رتبها صور القياس في ثمارين معتادة  
كمجموعة من ثلاثة حروف ا على سبيل المثال ا ب ج ) وكل زوج  
منها ( ا ب ، ب ج ، ا ج ) يمثل قضية فعلية . وبعدئذ تترك الحدود  
ا ، ب ، ج لتعامل على انها حد اكبر ( ك ) وأصغر ( ص ) ،  
وأوسط ( و ) ، وتنظم على النحو التالي :  
ك و ص ( الشكل الاول ) ، و ك ص ( الشكل الثاني ) ، ك ص و  
( الشكل الثالث ) ( والفهم المقدم هو ان ك ينبغي ان تسبق ص -  
وان تقديم شكل رابع يتساوى مع انهيار هذا التقييد - وان هذه  
هي فقط الأشكال التي من الممكن ان تنشأ . وهذا الأثر الخاص  
ينهل قد تطور بالتفصيل عند روس ..

Lynn E. Rose, « Aristotle's Syllogistic and The Forth Fig-  
ure », Mind, Vol, 74 ( 1965 ), PP, 382-389

والراى الأكثر تعقيدا هو ، في الواقع ، ذلك الراى الذى مزج  
الفكرة رقم ١ ، والفكرة رقم ٤ - خاصة وان أرسطو رأى ان  
الشكل القياسى الاول من وجهة نظر رقم ١ بينما الثانى والثالث  
من وجهة النظر رقم ٤ - وقد تمسك به كتاب كثيرون ، ولقد  
أشار اليه على سبيل المثال ، د. ابراهيم مذكور .

نرى ، تمد تفسيراً محيطاً لموقفه أرسطو فيما يتعلق بالتساؤل  
عن الأشكال القياسية (٢٣) .

ومن الاعتبارات الأساسية لتفسير فكرة الشكل في التحليلات  
الأول بالفكرة رقم ٤ مايلي :

١ - أن أرسطو يأخذ مقدمتين - زائد - سؤال . وليس مقدمتين  
مع نتيجة كنقطة انطلاق لفكرة القياس .

٢ - أن تمييز أرسطو للشكل لم يتطلب أية اشارة للنتيجة  
للتمييز بين المقدمات .

٣ - أن وصف أرسطو للأشكال يتوافق بدقة مع هذه الفكرة  
الرابعة الخاصة بالأشكال .

أما الاعتبارات الأساسية ضد الأفكار الثلاثة الأخرى فتكون  
على النحو التالي :

---

I, Madkour, L, Organon d' Aristote dans le monde arabe  
[ Paris, 1934 ], PP, 205 - 237 ) .

ولقد درس باتزج Patzig هذا الموقف ، ودافع عنه  
بمهارة وذلك في كتابه عن القياس الأرسطي ( الذي سبق ذكره ) .

(٢٣) أن مردنا للأفكار المختلفة للمسألة يتطلب منا بكل معاني  
الكلية تجنب بعض الأفكار الخاصة كلية كذلك الفاصلة بكرشمان  
J, H, Von Kirchmann الذي يدافع عنها فيقول : « وبما أن  
الشكل الجالينوسي يتعرب أكثر من لغة الحياة خصوصاً في اللغات  
الحديثة . فقد وضع هذا الشكل في مستوى الشكل الأول ، وجعلوه  
كالشكل الذي وضعه أرسطو » .

### الفكرة رقم ( ١ )

ففى الواقع . ان أرسطو لم يأخذ فى الحسبان علاقة اتساع الحدود كنقطة بداية فى تمييزه بين الأشكال . كما يلاحظ نيل حيث يقول « ان فى تحديده ( أرسطو ) للشكل الأول فقط توجد إشارة للمقارنة بين الحدود من حيث الاتساع » (٢٤) . وان صح ذلك . فان الكثير من الصعوبات يمكن أن تتلاشى . مثل سؤالنا : كيف يمكن للمرء تحديد حالة لتساع الحدود على أساس التغير الشكلى بدلا من الحدود المتعينة ؟ فهذه الفكرة . فى الواقع . تسبب الارتباك الكامل لفكرة الشكل القياسى (٢٥) .

### الفكرة رقم ( ٢ )

والرد على هذه الفكرة . فاننا نقول ان هذه الفكرة تنطوى على ضرر كبير فيما يتعلق بالتمييز بشكل أساسى بين الحد الأكبر والأصغر . كما أن هذه الفكرة تلزم أن التمييز يقوم على أساس

---

(24) W, and M. kneale, The Development of Logic ( Op, Cit ), P, 69 .

(٢٥) انظر من ص ١٢٥ - ١٢٩ فيما بعد .

وانظر ايضا :

F. Ueberweg : System der Logik ( Op, Cit ), P, 333 .

G, Patzig, Die Aristotelische Syllogistik, (Op, Cit), PP, 123

وما بعدها .

W, and M, Kneale, The Development of Logic. ( Op, Cit ), P, 69 .

دور الحدود في النتيجة . الا أن هذا الرأي زائف بالنسبة لاجراء  
أرسطو : كما أنه يمثل وجهة من النظر لم تدخل في التقليد  
الأرسطي قبل هينوبونوس .

### الف- فكرة رقم ( ٣ )

وعلى الرغم من أن هذه الفكرة الخاصة بالشكل القياسي  
تكون مقبولة وجذابة . فأنها لا تستحق أن تكون تفسيراً أرسطياً  
فعلى الرغم من أن ترتيب مقدمات القياس يكون أساسياً بآية حسال ،  
الا أنه مسألة ثانوية شكل كبير . فالترتيب القانوني لصغرى —  
وكبرى — ( ونتيجة ) لقياس لا يكون محددًا الى ما بعد مايلي :

١ — أن يكون اشكل قد حدد .

٢ — وأن يكون قد تم تمييز الحد الأكبر والأصغر — والمقدمات  
بالمثل .

ووفقاً لرأينا ، فإن رأى أرسطو عن الشكل القياسي يكون  
متمثلاً في الفكرة رقم ٤ . خاصة وأن الضروب غير المباشرة  
للشكل الأول ستوجد له آنذاك — كما كانت بالفعل — كأقيسة  
بسيطة من الشكل الأول ، وهي بالطبع صحيحة وإن كانت من النوع  
المتكلف وغير الطبيعي .

وما نجدّه عند لوكاشيفتش يمد من بين الآراء الحديثة المعارضة  
بقوة لهذه الوجة من النظر . لذا فمن الضروري رؤية موقفه  
بتفصيل تام . فهو يقول :

« وكون الحد الأوسط موضوعاً أو محمولاً في المقدمتين هو مبدأ التقسيم الأرسطي لضروب القياس الى أشكال . فيقول أرسطو صراحة اننا نعرف الشكل من موضع الحد الأوسط . ( « التحليلات الأولى » . المقالة الأولى ، الفصل ٣٢ ، ص ٤٧ ب ، س ١٣ ) وفي الشكل الأول يكون الحد الأوسط موضوع الحد الأكبر ومحمول الحد الأصغر ، وفي الشكل الثاني يكون الأوسط محمول الأكبر والأصغر معاً ، وفي الشكل الثالث يكون موضوعهما معاً . ولكن أرسطو مخطئ حين يقول ان كل قياس غلابد من أن يكون في واحد من هذه الأشكال الثلاثة . اذ أن هناك احتمالاً رابعاً . هو الذي يكون فيه الحد الأوسط محمولاً للأكبر وموضوعاً للأصغر . ونحن اليوم نقول عن الأضرب التي من هذا النوع انها تنتهي الى الشكل الرابع ( المرجع السابق ، ص ٣٢ ) .

ولقد استبدلت بهذه الطريقة طريقة أخرى تقوم على عدم تحديد حدود الأطراف ، بحيث ترتب على ذلك اختفاء « الاحتمال الرابع » الخاص بلوكاشيفتش ، فضلاً عن اختفاء الخطأ الأرسطي معه . ولقد أدرك هذا لوكاشيفتش بنفسه فيقول :

« ينتج مما تقدم ان أرسطو يعلم ويقبل كل أضرب الشكل الرابع ( المنتجة ) . وينبغي تأكيد ذلك في معارضة الرأي الذي ذهب اليه بعض الفلاسفة من أنه رغب هذه الأضرب . وفي رفضها خطأ منطقي لا نستطيع أن ننسبه الى أرسطو . وقد كان خطأه الوحيد يقوم في اهمال هذه الأضرب في قسمته المنهجية للاقيسة . ولستنا نعرف السبب في ذلك الاهمال . والحق أن



ثاوغراسطوس قد وجد لأضرب الشكل الرابع مكانا بين أضرب  
الشكل الأول ، ولم يكن لتلك الأضرب ماوى فى نظرية أرسطو  
وقد توصل الى ذلك بادخل تغيير بسيط فى تعريف أرسطو للشكل  
الأول . فبدلا من القول ان الشكل الأول يكون فيه انحد الاسط  
موضوعا للأكبر ومحمولا للأصغر وهو قول أرسطو ( التحليلات  
الأولى ، الفصل ٢٣ ، ص ٤٠ ، س ٣٠ و ص ٤١ أ سطر ١٣ ) قال  
ثاوغراسطوس على سبيل التعميم ان الشكل الأول يكون فيه الأوسط  
موضوعا فى واحدة من المقدمتين ومحمولا فى الأخرى . ويكرر  
الاسكندر هذا التعريف ( الاسكندر ، ص ٢٥٨ ، س ١٥ حتى المائة  
الأولى ، الفصل ٢٣ ) الذى ربما أخذه عن ثاوغراسطوس . ويبدو  
أنه قد أدرك الفرق بينه وبين وصف أرسطو للشكل الأول .  
والحل الذى جاء به ثاوغراسطوس لمسألة أشكال القياس يستوى  
مع اضافة شكل جديد ( المرجع السابق ، ص ص ٢٧ - ٢٨ ) .

الا أنه يمكننا القول . ان الموقف المفصل للوكاشيفش اصما  
يستند الى أساس ضعيف . فالنصوص الأرسطية التى يذكرها لا تؤيد  
تفسيره بشكل حاسم . كما أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بان  
ثاوغراسطوس قصد القول ان أضرب الشكل الرابع بشكل خاص  
بلا ماوى عند أرسطو وليس أنه تجاهلها فحسب بدلا من الاعتقاد  
بان وصف ثاوغراسطوس للأشكال القياسية يعد شرحا لموقف أرسطو  
أكثر من كونه تعديلا له . وعندما يتفق الاسكندر مع ثاوغراسطوس  
فماذا ينبغى علينا أن نأخذ ذلك لتوضيح عدم اختلاف ذلك عن  
وصف أرسطو للشكل الأول أكثر من كونه دلالة على أن أفضل  
الأرسطيين من القدماء قد حملوا على تعاليم أرسطو فى هذه المسألة  
على نحو صحيح ؟

والخلاصة ، أن المراحل الرئيسية لتطور فكرة الشكل  
التي هي في العصور القديمة بعد أرسطو كانت على النحو التالي :

ان تلاميذ أرسطو كثيرون ( بالتأكيد ) واديموس ( ربما  
أيضا ) ، جمعوا خمسة أقيسة - تأكيد وجودها وصحتها من  
جانب أرسطو - وأسندوها للشكل الأول - وضموها معاً ، ووفقوا  
بينها مراحلة ، في نسق معروف وكان الضروب من الخامس  
الى التاسع خاصة بأقيسة الشكل الأول ( وأصبح ذلك الترتيب  
مقبولاً على النحو التالي :

- |                |                  |               |
|----------------|------------------|---------------|
| 5 - Bramatip . | 6 - Calemes ,    | 7 - Dimatis , |
| 8 - Fesapo .   | 9 - Fresison ) . |               |

ويمكن عكس هذه الضروب عند بوئتيوس وفي العصور الوسطى  
اللاتينية الى صيغ من الشكل الأول ، وعلى أية حال ، فقد فعل  
ذلك الكتاب المتأخرون (٢٦) . كما انتشرت هذه الطريقة بشكل  
عام ( أو هكذا تقريباً ) خلال العصور القديمة .

ولقد اختلف المتأخرون تصنيفات وتمييزات اصطلاحية  
بمعينة ، وكانت تلك هي أهم ما أشار الشوك في المناقشات الخاصة  
بأرسطو . ومن أهم هذه التهييزات بشكل خلاص :

---

(٢٦) بالنسبة لهذا الدليل والنصوص الخاصة به انظر :  
C, Prantl, Geschichte der Logik Im Abendlande (Op, Cit)  
Vol, 1, PP, 365 - 368 .

كما توجد ايضاً مناقشة موجزة عند :  
F, Ueberweg, System der Logik ( Op, Cit ), PP, 339 - 340

١ - التمييز ( الذي وجد أول ما وجد عند الاسكندر  
الافروديس ) بين قياس المقدمات فقط ( Zyzgia ) وقياس  
المقدمات مع النتيجة ( Symploke ) .

٢ - الفكرة الموجودة ، على سبيل المثال ، عند فيلوبونوس ،  
والمقررة من جانب كل كتاب المصور للوسطى والكتاب المحدثين (٢٧)  
الخاصة بتحديد الحد الأكبر والأصغر (٢٨) بالنسبة لدورهما في  
النتيجة (٢٩) . مما ينجم عنه وجود الشكل القياسي الرابع

---

(27) Philoponus, In Aristotelis Analytica Commentaria, ed  
M, wallies ( Berlin, 1905 ), P, 67 .

وانظر :

W, and M, kneale, The Development of logic ( Op, Cit ),  
P, 71 .

حيث توجد فيه ترجمة ونقاش لبعض الفقرات المتعلقة بذلك .  
وقارن ص ٧٠ حيث نلاحظ ان هذا الرأي كان مقترحاً في ذلك  
الحين من جانب الاسكندر الافروديسي .

( In Aristotelis Analyticorum Priorum Librum, 1 Commer-  
tarium, ed, M, Wallies [ Berlin, 1883 ], P, 75 ) .

(٢٨) توجد في نص ريشر « الأوسط » . الا انني اعتقد ان ذلك  
مجرد سهو من المؤلف . فالاترب الى الصحة هو كلمة الاصغر التي  
اثنينا نظرا لان ما يظهر في النتيجة بجانب الأكبر هو الاصغر .  
( المترجم ) .

(٢٩) وان كانت هذه المسألة قد تعرضت للنقد من جانب  
Pacius ( ed Anal, Pr, 1 , 7 ) بوصفها طريقة غير ملائمة للضروب  
غير المباشرة . ولعل ذلك هو ما أدى بهانسل الى التعليق بغضب  
على هذه المسألة ( في طبعته الخاصة بـ Aldrich's Artis

Logicae rudimenta P, 67 notes ) فيقول : « ان الضروب غير  
المباشرة يمكن أن تستغنى عنها بدون نقص » .

بشكل حتمي - وان كان غيلوبونوس نفسه لم يجتز هذا الطريق .

أخيراً ، فإن هناك دليلاً واضحاً على أن الضروب المنحرفة عن الشكل الأول كانت مستخدمة ( على نحو قليل و غامض ) من جانب بعض المناطقة كضروب مستقلة . فالشكل الرابع ليس متأخراً عن القرن السادس بل من المحتمل جداً قبله (٣٠) . لذا فإنه لمن المؤكد ، من وجهة نظرنا ، أن الشكل الرابع يرتبط بجاليثوس .

## ٢ - وصف موجز لتاريخ الشكل الرابع في المنطق الغربي بعد المعصور القديمة

ففي معرض الكتابة عن الشكل الرابع في منطق المعصور الوسطى يقول بوثنسكي معلقاً :

« انه لا يوجد في اللاتينية ، فيما نعرف ، نص منطقي مدرسي يمكن أن يوجد فيه الشكل الرابع في المعنى الحديث . اذ أن اهتمام كل منطقة هذه الفترة كان موجهاً الى الكشف عن الضروب غير المباشرة للشكل الأول » (٣١) .

(30) J. Lukasiewicz, Aristotle's Syllogistic ( Op. Cit ), P, 41 .

وقارن : L. M. de Rijk ( ed ), Petrus Abaelardus Dialectica ( Assen, 1956 ), P. Ixiv .

(31) I. M. Bochenski, A History of formal Logic ( English Tr, by I. Thomas, Notre Dame, 1961 ), P, 216 .

ويعلق نيل W, Kneale على هذا فيقول :

« انه لمن اللافت للنظر عدم توازن أثر لاي شخص ( في المنطق الغربي ) يدافع عن مبدأ الأشكال الأربعة قبل نهاية العصور الوسطى » (٣٢) .

فالنوع Celarent , Barbara كان معروفًا عموماً حوالي عام ١٢٧٥ ، أو قبل ذلك إلى حد ما ، إلا أنها بلا شك ليست شكلاً رابعاً كما قد يتصور ، بل أنها شكل أول غير مباشر (٣٣) .

I - Barbara, Celarent, Darii, Ferion

(1) Baralipon, Celantes, Dabitis, Fapesmo, Frisesomorum,

II - Cesare, Camestres, Festino, Baroco .

III - Darapti, Felapton, Disamis, Datisi, Bocardo, Ferison

والصورة الأخيرة لهذه الأشكال المتعلقة بالذكر تحذف

رقم ( ١ ) وتضيف :

---

(32) W, and M, kneale, The Development of Logic ( Oxford, 1962 ), P, 183 . -

« فالمكرة الخاصة بوجود أكثر من ثلاثة اشكال قياسية كانت موضع معارضة من جانب كل منطقة العصور الوسطى . إلا أنه تم تدميرها فخط اثناء عصر النهضة » .

( E, Rabier, Logique [ Paris, 1886 ], P, 66 ) .

(٣٣) وهكذا عند بيلار الأسباني « المتوفى عام ١٢٧٧ » كما ذكر ذلك بوئنسكي ، المرجع السابق ص ٢١٢ . ولا يوجد ذكر لسطور التذكارية عند ابيلار ( ١٠٧٩ - ١١٤٢ ) ولكن بقدر ما نعلم فقد كانت مستخدمة في البداية من جانب وليام شيرازود ( المتوفى عام ١٢٤٩ ) . انظر :

L, M, de Rijk (ed), Petrus Abaelardus : Dialectica ( Assen, 1956 ), P, Ixiv, notes .

IV - Bamalip, Calemes, Dimatia, Fesapo, Fresison .

أما عند معظم الكتاب المتأخرين فنكون على النحو التالي :

IV - Bramantip, Camenes, Dimaria, Fesapo, Fresison

ولا يمكننا تتبع هذه الصورة في الماضي إلى أبعد مما

يوجد في كتاب جرون واليس : *Institutio Logicae* ( Oxford, 1687 )

( حيث قدم واليس Wallis تقريرين ، تقريراً يتعلق بالشكل

الرابع ، وتقريراً خاصاً بالشكل الأول غير المباشر (٣٤) . كما

يوجد ذكر للشكل الرابع في كتاب هنري الدريتش Henry Aldrich

بعضه : *The Artis Logicae rudimenta [ or Compendium ]* :

( Oxford, 1691 ) .

أما التصور الخاص بالأشكال القياسية الثلاثة فإنه يوجد

في أعمال منطقة العصور الوسطى -الأوائل مثل بيتر ابيلا

( ١٠٧٩ - ١١٤٢ ) ، والبرت الكبير ( ١١٩٣ - ١٢٨٠ ) ووليام

شيرازوود ( المتوفى عام ١٢٤٩ ) . كما يستمر هذا التصور مع

منطقة العصور الوسطى المتأخرين من أمثال وليام الاوكامي

( المتوفى عام ١٣٤٩ ) ، وبول الفينيس Paul of Venice ( المتوفى عام

---

(٣٤) انظر :

J, N, Keynes, *Studies and Exercises In Formal Logic* ( Op, Cit ), P, 330, notes .

١٢٢٩ (٣٥) . كما وقف أوائل اللاتينيين ضد الشكل الرابع ،  
 وذكروه بالاسم . ولقد حدث ذلك فيما أعرف . في الكتابات  
 الخاصة بلامبرت Lambert of Auxerre ( ازدهر حوالي عام  
 ١٢٥٠ ) (٣٦) .

وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر أصبح الشكل

(٣٥) فيما يتعلق بابيلار انظر :

Petrus Abaelardus : Dialectica, ed. I. M. de Rijk ( Assen, 1956 ), P. Ixiv .

وفيما يتعلق بالآخرين انظر : الاستشهادات النصية المقدمة من  
 جانب بوشنسكي . المرجع السابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣٦) فيقول : « وهكذا يمكننا القول لبعض القائلين بوجود  
 وجود شكل رابع يكون فيه الأوسط متضمنا في الأكبر ، والأصغر متضمنا  
 فيه . أنه ينبغي القول في هذا الصدد أنه توجد ثلاثة أشكال  
 قياسية . ولا يمكن أن يوجد شكل آخر يكون فيه الحد الأوسط  
 متضمنا في الأكبر والأصغر متضمنا فيه . ولا يمكن أن يوجد بالطلاق  
 أو كشيء خاص ولا يتبع بنتائج .

وهذا النص ذكره برنتلي في المرجع المشار إليه ، المجلد ٢ ،  
 ص ٣٠ ، هامش ١٢١ . ( وحجة لمبرت خادعة - إذ أن ما توضحه ليس  
 أكثر من أن قياس الشكل الرابع لا يؤدي بشكل صحيح إلى نتيجة  
 كلية موجبة ) فحجة لمبرت تكون بالتالي ضد النصوس المنطقية  
 في البصير الوسطى ، وعلى سبيل المثال دانزسكوت . ( المنوف عام  
 ١٣٠٨ ) . انظر المرجع السابق ، ص ٢٢١ ، وعند جلبيس الرومي  
 Giles of Rome ( المنوف عام ١٣١٦ ، انظر المرجع السابق  
 ص ٢٦٤ ) . نموتف لامبرت يكون متوقفا في الباب الخامس بعنوان  
 « عن كفاية الأشكال الثلاثة » ..

« De Sufficientia figurarum Trium habitarum » :

من الكتاب الرابع من شرح البرت الكبير على المقالة الأولى  
 في التحليلات الأولى إلا أن البرت لا يذكر بالاسم الشكل الرابع .

الرابع مكانة ثابتة ، وشهرة واسعة . فأعترف بيتر المانوتى (\*)  
 Peter Mantua « ازدهر حوالى عام ١٤٦٠ - ١٤٧٠ » بالشكل  
 الرابع ، وفحص ضروبه المنتجة (٣٧) . وذلك فى كتابه « Logica »  
 ( Pavia, 1483 ) . كما يفخر بيتر تارتريت Peter Tartaret  
 - « ازدهر حوالى عام ١٤٨٠ » بأنه أول منطقى يثبت  
 وضوح الشكل الرابع ، وينسب له أربعة ضروب منتجة من  
 تلك الضروب التى ترد الى الشكل الأول الذى ترد اليه الأشكال  
 السابقة (٣٨) .

(\*) وذلك نسبة الى مدينة مانوتا ، وهى المدينة التى شهيدت  
 ميلاد فريجيل ، وتقع فى شمال إيطاليا . ( المترجم ) .  
 (٣٧) انظر :

Prantl, Op, Cit, Vol, 4, PP, 178-179 .

فبعد أن أشار الى أن بيتر قد عرف ١٥ ضربا منتجا للشكل  
 الأول ، ١٦ للثنائى ، ١٨ للثالث . فإن برانتل يستمر ويقدم ١٥  
 ضربا للشكل الرابع فى مذاجة لا خجل فيها ، وبدون أن يذكر ولو  
 بحرف واحد المشاكل الناتجة .

(38) Ibid : P; 205 .

قلرن هامش ١ من الباب ٣ ، ص ١٧٢ ، ومضلا من هذا  
 بواصل تارتريت ويقول :

« أن تحويل القضايا السابقة فقط لا يؤدى الى تغيير فى الاشكال .  
 ولكن تحويل القضايا السابقة مع تحويل الحد الاوسط هو الذى  
 يؤدى الى تنوعات فى الاشكال » .

ومن بين الذين تابعوا بيتر تارتريت  
 Jodoe Trutfelder  
 احد معلمى لوثر Luther ( المتوفى عام ١٥١٩ ، انظر برانتل ،  
 المرجع السابق ، ص ٢٤٢ ) ، وكذلك جوان ايك Johann ECK  
 المتوفى عام ١٥٤٣ ، انظر برانتل ، المرجع السابق ص ٢٨٦ -  
 ( ٢٨٧ ) ، وعلى أية حال ، فإن الذين تابعوا بيتر تارتريت لم



... ومن غير المدهش وجود هذا الموقف المؤيد للشكل الرابع  
 من جانب هؤلاء المناطقة ، خاصة وأن طريقتهم قدمت تصورهم  
 للمقدمة الكبرى والصغرى بشكل ضميمي وصحيح تماما (٣٩) .  
 حيث أنهم حددوا المقدمة الكبرى والصغرى طبقا لترتيب العبارات  
 بحسب « فالكبرى - ما تكتب أولا - والصغرى - ما تكتب ثانيا » (٤٠)  
 بدون أية إشارة للنتيجة . وبهذه الطريقة وصلوا الى شكل  
 رابع . وان كانوا اتفقوا فيما بينهم على أن المرء لا يمكنه أن  
 ينظر اليه كشكل مستقل على نحو أصيل « لأنه ببساطة ماهو  
 الا شكل أول وضعت فيه إحدى المقدمات مكان الأخرى » . ولقد  
 قدم أوكام Ockham ( المتوفى عام ١٣٤٩ ) أصول هذه الفكرة  
 خيول : « ان هذا لا يعد بالضرورة شكلا رابعا . لأنه اذا  
 كان الحد الأوسط ( في الشكل الأول ) متضمنا في الأكبر ، ويتضمن

بضمروا أنفسهم في تلك البروستاتانت ، بل كانوا يلززين بشكل ظاهر  
 في جامعة باريس - ( انظر الانتباس من قول جيورجيو بنينغو  
 Giorgio Benigno المقدم في كتاب برانكل ، المرجع السابق ،  
 ص ٢٩٠ ، هامش ٧٢٠ ) .

(٣٩) انظر :

I. M. Bochenski, A History of Formal Logic ( Op, Cit ), PP.  
 216 - 217 .

(٤٠) الا ان هناك من يرى أن ترتيب المقدمتين في الاثنية الارسطية  
 امر لا الزام فيه . لأن مقدمتي القياس يتألف منهما قضية عطيفة  
 وهي تقبل التبديل فيما بينها . لذا فليس وضع المقضية الكبرى  
 الا من قبيل الاصطلاح .

.. انظر ، لوكاتسيفتش ، نظرية القيلس الارسطية ، ترجمة  
 د. عبد الحميد مبره ، ص ٤٩ . ( المترجم ) .

الأصغر . فإنه لن يوجد شكل رابع ان لم يوجد تحول  
لقضايا الموضوعة سلفا في الشكل الأول . وبالتالي لن يلزم عن  
ذلك نتيجة أكثر من تلك التي تلزم عن المقدمات السابقة في الشكل  
الأول « (٤١) .

ولقد أصبح رأى أوكام بمثابة قاعدة تقريبا في القرن  
الخامس عشر : فالشكل الرابع — طبقا لمعظم الكتاب — ليس  
شيئا آخر سوى عكس الشكل الأول ، وان كان غير طبيعي (٤٢) .

ولقد بدأ هذا الموقف يتغير — بعد عصر النهضة —  
عندما أصبحت النصوص المنطقية العربية ( وخاصة نصوص ابن رشد )  
متاحة بشكل عام في اللاتينية . ( ويمعد مارسيليوس Marsilius  
الانجهني (٤٣) « المتوفى عام ١٣٩٦ » (٤٤) من أوائل الكتاب اللاتينيين  
الذين ينسبون الشكل الرابع لجالينوس . ولقد قدم دليلا على  
ذلك يتفق مع نقائش ابن رشد ) . وليس معنى ذلك أن هذه  
النصوص تدعم أو تؤيد الشكل الرابع — فهي عادة ما تفعل

(٤١) مذكور في :

E, A, Moody, The Logic of William of Ockham ( London,  
1935 ), P, 212, notes .

(٤٢) وانظر ايضا :

Pierre de La Ramée ( 1515 - 1572 ) : Petrus Ramus, Aris-  
totelicae animadversiones ( Paris, 1573, , Photoreprinted Stutt-  
gart - Bad Cannstatt, 1964 ), P, 62 b

(٤٣) وهو اللقب الذي اشتهر به هذا الكاتب « المترجم » .

(44) Prantl, Op. Cit, Vol, 4, P, 98 .

عكس ذلك - بل انها نشرت تصورا مختلفا للشكل الرابع . وان كنت قد مهدت الطريق لتعاضف معيه . فالتساؤل عن شكل من الاشكال لم يمد الآن ببساطة من الأمور المعتمدة على ترتيب المقدمات . بل انه يتوقف على العلاقة المنظمة لحدودها بانظمة الحدود النتيجة . ولعل هذا هو ما وضع الأساس انهام تمييز بين الضروب القياسية للشكل الأول والرابع . ولقد كانت هذه الفكرة منتشرة بشكل مؤثر في مقالة لجاكوب زبرله بعنوان « الشكل الرابع القياسي » (٤٥) « De quarta Syllogismorum figura »

على الرغم من اثبات زبرله نفسه ان الشكل الرابع متكلف وغير ضروري « متبعا في ذلك ابن رشد » (٤٦) . وهكذا ، فإنه على

Opera ، وما بعدها . PP, 41 . (Leiden, 1557) Opera (45)  
Logica (Basel, 1594) . Cois, 101 . وما بعدها .

حيث يضع زبرله ١٥٣٢ - ١٥٨٩ مسألة الشكل الرابع على النحو التالي : انه إذا كانت مقولة أرسطو عن عدد الاشكال تنطبق في القول : « كميات كانت الحدود الثلاثة مرتبة ميبا بينها ، بحيث يكون الأخير مندرجا في الأوسط ، والأوسط مندرجا أو غير مندرج في الأول . فإنه يتكون بالضرورة من الحدين المتطرفين قياسا كليا » . ولهذا أعلن جالينوس رأى انه يمكن إيجاد شكل رابع بتعبير مواضع الحد الأوسط .

(Basel ed, Col, 103) .

وعن منطق زبرله عموما انظر :

Wilhelm Risse, Die Logik der Neuzeit, Vol. 1 (Stuttgart - Bed Cannstatt, 1964) PP, 273 - 290 .

٤٦ ، ولقد انزعم أوغسطينوس نيبوس Augustinus Niphus (١٤٧٢ - ١٥٤٦) ، رقيق زبرله ، في كتابه « شرح المحللات الأولى

حين أن المبدأ الأساسي للرأي المؤيد للشكل الرابع كان مطروحا بدرجة اكبر في عصر النهضة ، فإن الشكل الرابع نفسه قد بقي في مرتبة أدنى ، أو تعرض للرفض - على نحو ما كان

لأرسطو « ( نيسبا ، ١٥٥٤ ) بنفس خط ابن رشد والذي نبه مؤرخا زيرله . يذهب الى وجود شكل قيلى رابع ولكنه غير طبيعي ولهذا يقول : « ان الشكل ... الرابع . لا يخلف عن تحولات الأشياء المقولة في الشكل الأول » .

مقتبسة من :

Wilhelm Risse, Die Logik der Neuzeit, Vol. 1 ( Op. Cit ), P, 224, n, 3 .

كما اتخذ جو فرانك Joh Franc ، المعاصر الاسمر لنفيوس ، موقفا أكثر رجعية في :

His Super Libros Priorum Resolutionum Aristotelis .. Commentaria ( Venice, 1524 ) .

حيث رفض اقرار الشكل الرابع كشكل مختلف عن الأول ( W, Risse, Op, Cit, P, 231 ) .

والاعتراض الأساسي على الشكل الرابع بوجود بنفس الكلمات عند عديد من الكتاب - وهو ان المقدمات في الشكل الرابع لا تختلف عند التحويل عن مقدمات الشكل الأول .

ولقد ذكره Olivier of Siena في كتاب برنيل :

Prantl, Op, Cit, Vol 4, P, 274 .

وقارن على سبيل المثال :

( Erasmus Wonsidel, Ibid, P, 274 ) .

ولذلك فإن اتهام جالينوس يصبح على النحو التالي : انه ليس حقيقيا ان جالينوس تناول بفردية ويتوسع ما قيل على لسان أرسطو ( المرجع السابق ، قارن هامش ٤٣٥ ص ٢٤٩ هامش ٥١٩ ص ٢٧٢ ) .

ذلك بالفعل من جانب كل هؤلاء المناطقة العرب الذين كانت  
كتاباتهم متاحة (٤٧) •

ومن أوثاق، اذين أوجدوا الشكل الرابع في المنطق الانجليزى  
ريتشارد كراكينثورب Richard Crackenthorpe ( ١٥٦٩ - ١٦٢٤ )  
فهو أول من نشره في كتبه المنطقية الخمسة عن Praedicabilibus  
في لندن عام ١٦٢٢ • « ولقد طببع هذا الكتاب مؤخرا طببعات  
عديدة صدر معظمها في اكسفورد » ، غفى هذا العمل نجد  
أن كراكينثورب قد نشر الشكل الرابع بين المناطقة الانجليز  
حيث عالجه كشكل مستقل عن الشكل الأول غير المباشر (٤٨) •

كما حدد جواكيم جنجيس Joachim Junguis الأشكال  
في كتابه (٤٩) Logica Hamburgensis بطريقة تؤدي الى نشأة  
شكل رابع (٥٠) • حيث أدرك أنه يمكن التعامل معه ولو في  
طريقة مستقلة وقرعية (٥١) • وان كان قد رأى أن الشكل الرابع  
غير شرعى ، ولهذا يعالجه بوصفه تحويلا زائفا للشكل الأول •

---

(٤٧) من المفترض أن زبرله قد ذكر في مصادر اتصار جالينوس  
أو نقله من العرب ( أو اليهود ) .

(٤٨) قارن :

H, W, B, Joseph, An Introduction to Logic, ( Op, Cit ), P,  
284, notes .

(49) Hamburg, 1632, reprinted Hamburg 1962 .

(٥٠) أنظر تعريفات الأشكال الثلاثة الأولى في ص ص ١٢٩ - ١٣٥  
من طبعة ١٩٦٢ م •

(51) Ibid, PP, 187 - 189 .

كما رأى أن ضروبه المنتجة تمثل حججا تشبه القياس ، بينما  
من في الحقيقة ليست أقيسة . ولهذا رأى ، كزبرله ، أن ضروب  
الشكل الرابع كلية غير طبيعية (٥٢) .

ولقد حدث تغير كبير في النصف الثاني من القرن السابع  
عشر ، حيث لعب منطق بوررويال ( ١٦٦٢ ) الخاص بانتوني ارنولد (٥٣)  
Antoine Arnaud دورا هاما . وهنا نجد أن وجهة النظر  
الحديثة تتمثل في أن تحديد المقدمة الكبرى والصغرى يكون وثيق  
صلة بشكل مباشر بالنتيجة . وفي هذه الحالة تنشأ الأشكال  
الأربعة بشكل حتمي . ولهذا فإن وجهة النظر التي سادت  
المضمر الوسيط المتأخر ، والمتمثلة في أن الاختلاف بين الشكل  
الأول والرابع يكون في تبديل المقدمات بحسب ، تكون مرغوبة  
بشكل قوى من جانب ارنولد . حيث يقول : ان هؤلاء الذين  
يأخذون أقيسة الشكل الرابع على أنها تلك الأقيسة التي تتبدل  
فيها المقدمة الكبرى والصغرى يكونوا بلا شك مضللين . فمثل  
هؤلاء الأشخاص يزعمون أن قياسا مثل القياس الذي يقول :

كل الأجسام قابلة للقسم

كل ما يقبل القسم يكون ناقصا

---

لذا ، فإن كل الأجسام ناقصة

(52) Ibid .

وانظر أيضا تعليقات الناشر في ص ١٨٧ .

(٥٣) ولقد ذكرت هذا العمل في الترجمة الانجليزية الخاصة بـ

J, Dickoff and P, James - Antoine Arnaud : The Art of  
Thinking : Port Royal Logic ( New York, 1964 ) :

يكون من الشكل الرابع ، وهو الشكل الذي اتهموا أرسطو بعدم معرفته . واننى مندهش من أن ( بيير ) جسندى (٥٤) قد وقع في هذا الخطأ . حيث اعتقد أن المقدمة الكبرى للقياس هي ما تكتب أولا في القياس ، وأن المقدمة الصغرى هي ما تكتب ثانيا . وهذا مضحك ، فالأصح هو أنه يجب أن يأخذ انقياس كقياس من الشكل الأول إذا كان الحد الأوسط موضوعا للمقدمة التي يقع فيها الحد الأكبر ( محمول النتيجة ) ، ومحمولا للمقدمة التي يقع فيها الحد الأصغر ( موضوع النتيجة ) . أما تلك الأقبية التي تكون من الشكل الرابع فهي التي يكون فيها فقط الحد الأوسط محمولا في المقدمة الكبرى ، وموضوعا في المقدمة الصغرى . وفي هذا المعنى سيوف نستخدم الكلمة « شكل » (٥٥) .

ومن هنا فإن الأشكال الأربعة تكون متاحة . وعلى ضوء ذلك تخلى أرنولد عن التقليد — الذي سبق ملاحظته فيما مر وهو أن أرسطو وأتباعه لم يعرفوا شكلا رابعا (٥٦) ،

(٥٤) وهو تسميى فرنسى عارف بالفلسفة والرياضيات ، واشتغل بالطبيعات والفلك ، وكان معجبا بجاليليو ومثارا به . ولقد نشر في شبابه نقدا شديدا للفلسفة المدرسية ، واصطنع مذهب ابيقور اخذاً عن لوكريس . وكان أحد الذين عرضت عليهم تأملات ديكارت فدون عليها الاعتراضات .

انظر في هذا : د. يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة . .  
وانظر أيضا : د. عثمان أمين ، ديكارت ، ط ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ م ، ص ص ١٦٠ ، ١٦١ . ( المترجم ) .

(55) Ibid, PP, 188 - 189 .

(56) Ibid, P, 188 .

لأن نتيجته تستمد بطريقة غير طبيعية - الذى لم يكن ذا أهمية  
كبيرة •

ولقد التزم ليبنر - ومن بعده نيووارد أويلر (٥٧) L. Euler -  
بموافقة منطق بوررويل على وجود شكل مستقل (٥٨) • لذا كتب  
ليبنز في خطاب الى س. د. كوتش C. D. Koch في الثانى  
من سبتمبر عام ١٧٠٨ يقول فيه :

« ان الأجيال التالية ( لأرسطو ) لم تطبق بطريقة سيئة الشكل  
الرابع ، وهو الشكل الذى ينسبه ابن رشد لجالينوس ، ولم  
يسمونه شكلا أول غير مباشر ، ولم يقولوا بوجود أربعة  
أنكال ( لو أمكن تحويل الشكل الأول ) • فالشكل الرابع وجد  
عند جالينوس كما وجد الشكل الأول في المنطق ، وأنه منتج •

---

(57) Letters To a German Princess On Different Subjects  
In Natural Philosophy, no, 106 ( 28 th February, 1761 )

ولقد توصل أويلر الى الكشف عن الطريقة المعروفة باسمه في  
أغلب كتب المنطق التقليدى ، لتوضيح البراهين القياسية وتصويرها  
باستخدام الدوائر للتعبير عن الحدود أو العنات ، وهى الطريقة التى  
كان لها تأثير كبير في استخدام الأشكال عند من بعد ذلك •  
انظر :

Lee, H, Symbolic Logic ( Routledge and K, Poul, London,  
1962 ), P, 8 .

وانظر أيضا : د. عزمى اسلام ، اسم المنطق الرمضى ، مطبعة  
الأنجلو ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢ ، ٢٣ . ( المترجم ) •

(٥٨) بالنسبة لنقد طريقة بوررويل كلية انظر :  
J, Duval - Jouve, Traité de Logique ( Paris, 1844 ), P, 306



ولهذا تقلوه كما هو ، ولم يغيروا من شكله من حيث أماكن الحدود . إذا ، فإنه عندما يقال أنه أول غير مباشر ، فهذا يعنى أن الحد الأوسط محمول في المقدمة الكبرى . وأن الأوسط موضوع في المقدمة الصغرى . ولهذا فإنه لمن المشكوك فيه أنه رابع وليس أول (٥٩) .

ولقد اتخذ لينتز هذا الموقف ليس فقط في الرسائل المتبادلة سرّاً ، بل أيضاً في كتاباته المنشورة (٦٠) .

وترجع شهرة الشكل الرابع في المنطق الانجليزى الى اثنين من نصوص أكسفورد في أواخر القرن السابع عشر وهما :

- John Wallis, *Institutio Logicae ad Communes usus accommodata* (Oxoniae, 1687) ,
- Henry Aldrich, *Artis Logicae Compendium or Artis Logicae rudimenta* (Oxoniae, 1691) .

حيث خصص واليس Wallis فصلاً خاصاً ( الفصل ٩ من الجزء ٣ ) للشكل الرابع ، ويحدده في طريقة حديثة ، ويقبله

(59) Philo Sophische Schriften (ed. C. I. Gerhard), Vol. VII, PP, 477 - 478 .

ولقد أخذ لينتز يردد ذلك ، بحرص ، مؤكداً معرفة الشكل الرابع في مناقشاته العديدة للمنطق التباسى ، ومستهدلاً به مناقشته عام ١٦٤٦ عن ..

انظر :

Arte Combinatoria ( Phil, Schr, Vol. IV, PP, 51 - 53 ) .

(٦٠) انظر على سبيل المثال :

The New Essays Concerning Human Understanding, bk, IV, Ch, ii, Sect, 1 .

كشلت طبيعى • ولهذا يقول : « انه يمكن الحديث بمقتلانية عن هذه الضروب بأنها ضروب مباشرة للشكل الرابع ، وضروب غير مباشرة للشكل الأول • كما يضيف بأن أمونبوس لم يرفضها (٦١) •

كما يحدد الدريتش Aldrich الأشكال فى طريقة حديثة لكى يكون وجود الشكل الرابع محتوما (٦٢) ، فهو يقبله ويعالجه فى

---

(٦١) ولقد اعتمدت فى الموضع المشار اليه آنفا على الطبعة الثالثة من كتاب واليس « أكسفورد ، ١٧٠٢ » •

ومن بين نصوص منطق أكسفورد من فترة كرايثنورب الى واليس امكنى ان افحص فقط الاعمال التالية :

Edward Brerewood, Elementa Logicae ( Oxford, 1612).

Samuel Smith, Aditus ad Logicam ( Oxford, 1634 ) •

Robert Sanderson, Logicae artis والطبعة الشعبية الخاصة به

ولقد اعيد طبعه لأكثر من قرن ..

Compendium ( Oxford, 1613 ).

وان كانت كل هذه الاعمال تعالج فقط الأشكال الثلاثة المعروفة ، إلا ان الفحص الدقيق سوف يلتقى بلا شك ضوءا أكثر على مصير الشكل الرابع أثناء هذه الفترة النقطة • وبالنسبة لهذه الفترة انظر :

W, S, Howell, Logic and Rhetoric In England : 1500 - 1700 ( Princeton, 1956 ) •

(٦٢) فى هذه النقطة نجد ان نظرية القياس تذكر ان باربارا ، الخ ، يكمل الى الشلت الرابع ، فى صيغة حديثة • انظر :

H, W, B, Joseph, Introduction to Logic ( Op, Cit ), P, 155 notes •

حيث يوجد ادعاء للأسبقية التى يجب أن تنسب الى واليس ، كما شاهدنا فى بداية هذا الفصل •

تفصيل قلم شأنه كشأن الأشكال الأخرى ، ولكنه يضيف ويقول ان الشكل الرابع يختلف عن الأشكال الثلاثة الأخرى لان الحد الأوسط فيه يكون محمولا على الأكبر وموضوعا للأصغر (٦٣) .

ولقد تخلى الميخى وولف Wolff تلميذ لينتزر عن موقف استاذة بالنسبة للشكل الرابع . حيث اهتم في كتابه الألماني الأصغر بالشكل الاول فقط (٦٤) . كما اهتم أيضا في مقالته المنطقية اللاتينية الأكبر بالأشكال الثلاثة المعروفة بينما يتجاهل ليس فقط مجرد فكر الشكل الرابع ، بل حتى الضروب غير المباشرة للشكل الأول (٦٥) . حيث عرف : بالصريق المعتاد منذ أبوليدس (٦٦)

---

(٦٣) انظر ص ص ٨٩ - ٩٠ من عمل الدرينش Aldrich في الطبعة الثانية هـ . لـ . مانسل Mansel « اكسفورد ، ١٨٥٠ ، ط ٢ » : حيث اننى لم استخدم طبعة الدرينش الأصلية . ولم ارجع لبعض كتب المنطق القديمة كتك الخاصة بفرائكو بورجر سديسيوس Franco Burger Sdicius ( ١٥٩٠ - ١٦٣٦ ، استاذ في ليدن ، ودرس منطق جون استيوارت مل عام ١٨١٩ ) . ومعاصره مارتينبو سميجليكوس Martinus Smiglecius

وبالنسبة لهؤلاء المناطقة المعاصرين انظر :

Wilhelm Risse, Die Logik der Neuzeit, Vol, 1 ( Op. Cit ),

W, S, Howell, Logic and Rhetoric In England : 1500 - 1700 ( Op. Cit ) .

(64) Friderich Ueberweg, System der Logik ( 5 th ed, Bonn, 1882 ), P, 342 .

(65) Philosophia rationalis Sive Logica ( Franco - Furta et Lipsiae, 1728, 2 d ed, 1732 )

حيث توجد فقرتان في ص ص ٣٦٥ - ٣٩٧ .

(٦٦) وهو احد تلاميذ أفقليدس ، وكان يعارض أرسطو في بعض آرائه المنطقية . انظر : د. محمود زيدان ، المنطق الرمزي نشأته وتطوره ، دار الجامعات المصرية ، ص ٣٩ . ( المترجم ) .

وبوثيوس (٦٧) : أن الشكل الأول يعد أكثر الأشكال الطبيعية - وهو  
 منتج مباشرة من « مقالة الكل ولاشيء » (٦٨) Dicto de Omni et nullo  
 فهو الشكل التام بالمقارنة بالشكلين الآخرين غير المكتملين . كما  
 يتجاوز وولف ، من ناحية ثانية ، هذا الموقف الأساسي في ذكر  
 شكل الثانی ٠٠٠ ( و ) والشكل الثالث من القياس لأنهما أقيسة  
 أقل من الأول ٠٠٠ نظرا لأيهما في حاجة الى أن يبرهن عليهما  
 بواسطة الشكل الأول . ولهذا ، فإن الشكلين الثاني والثالث ،  
 فيما يرى وولف ، بدون ميزة فردية . بل هما مجرد تعديل  
 « خفي » للشكل الأول (٦٩) .

(٦٧) ولقد كان جالينوس في القرن الثاني الميلادي وبوثيوس في  
 القرن السادس يشرحان بعض نظريات أرسطو مستخدمين أمكرا روائية .  
 انظر : د. محمود زيدان ، المنطق الرمزي نشأته وتطوره ، دار  
 الجامعات المصرية ، ص ٤١ - ( المترجم ) .  
 (٦٨) وهو المبدأ الذي اعتمد المناطق تسميته بمبدأ القياس  
 الذي قدمه أرسطو بوصفه البدئية التي يقوم عليها الاستدلال القياسي ،  
 انظر : د. محمد مهران ، مدخل الى المنطق الصوري ، دار الثقافة  
 للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ م ص ٢٢٧ - ( المترجم ) .  
 (٦٩) فقرة ٣٨٥ ، ٣٩٧ .

Ibid .

وانظر أيضا :

Christian August Crusius, Weg Zur Gewissheit und Zuver-  
 lassigkeit der menschlichen Erkenntnis ( Leipzig, 1747, 2 d ed,  
 1762 ),

الفقرة ٢٥٣ ( ص ٥٩٨ من الطبعة الاولى ) .

كما نجدها في :

The Institutiones dialecticae of Cunradus Theodoricus  
 Dietericus ( Gissae, 1609 and Later ) .

وما يوجد في مقالة كانط بعنوان « اثبات خطأ منهج

الشكل القياسية الأربعة » ( ١٧٦٢ ) :

« Die Falsche Spitzfindigkeit der Vier-Syllogistischen Figuren erwiesen » ( 1762 )

انما يقترب ولو قليلا من موقف وولف • حيث يرى أن الاستدلال  
المعتلى الخالص يكون ممكنا فقط في الشكل الأول بينما الاستدلالات  
غير النخلصة أو المولدة فتكون ممكنة في الأشكال الأخرى التي  
تكتسب قوتها الاستدلالية من الشكل الأول • وأما قياس الشكل الرابع :

... فهو كان ينطوي بالفعل على أهمية ، إلا أنه  
لا ينشأ من تفكيرنا • وهو ليس بأية حال استدلالا منطقيا طبق  
لترتيب المنطق الممكن للأشكال الأربعة • • ( فقياس الشكل الرابع  
يمكن أن يكون مشروعاً لكنه ) ليس متميزاً عن الشكل الأول من  
حيث اختلاف وضع الحد الأوسط ، بل فقط من حيث تبديل

=

حيث يقول : إلى هذه الأشكال الثلاثة العلنية أضف جالينوس  
شكلاً رابعاً ، يكون فيه الحد الأوسط محمولاً للأكبر وموضوعاً  
للأصغر ، والحقيقة أنه لا ينطوي على ضرورة واضحة نظراً لما يلي :  
١ - أنه لا يرقى لتعريف القياس المشروع ، فالحد الأصغر يوضع قبل الأكبر  
٢ - أنه يخفى شكلاً أول غير مباشر ، ويمكن رده إلى الشكل الأول  
: ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧ من طبعة ١٦١٢ ، ومقتبسة من :

R, W, Meyer ( ed ), J, Jungi, Logica Hamburgiensis [Ham-  
burg 1962 ], P, 187, notes ) .

وقسارن أيضاً النقرة الواردة في كتاب :

W, Risse, Die Logik der Neuzeit, Vol, ( Op, Cit ), P, 463, n  
118 .

وقد تطورت فكرة Cypsis في تفصيل كبير من جانب  
Jungius, ( Op, Cit ), bk, 11, ch, ii .

ترتيب المقدمات ، وترتيب حدود النتيجة . الا ان هذا لا يشكل تناوباً في الشكل ، نظراً لوجود خطأ من هذا النوع الذي يوجد في منطق Crusius في المكان المشار اليه ، حيث يعتقد المؤلف أنه يمكن استنتاج النتيجة في الشكل الرابع من خلال حرية التبديل لترتيب المقدمات . وأن ذلك يكون طبيعياً الى حد بعيد . وأنه لمن المؤسف رؤية مصدر الاضطراب . الذي بمقدور الانسان أن يثبت أنه عديم الجدوى . غاشي ، الوحيد المفيد الذي يمكن أن يفعله المرء هو ابطاله (٧٠) .

وفي الجانب الآخر ، فإن لمبرت J. H. Lambert ينظر الى الأشكال الأربعة في كتابه Neues Organon ( ليبرج ١٧٦٤ ) ، بدرجة متساوية من حيث الوجود . حيث يرى أنه اذا كان الشكل الأول يقوم على « مقالة الكل ولا شيء » ، فإن الشكل الرابع يقوم على « مقالة التبادل The Dictum de reciproco » والتي تكون على النحو التالي :

اذا كان لا واحد من أ هو ب ، فإن لا واحد من ب هو أ ، وحينما تكون د اما ب أو لا تكون ، فإن ب تكون اما د أو لا تكون (٧١) .

وفي كتاب المنطق لاسحاق واتس Isaac Watts ( جزء ٣ ،

(70) Tr. T. K. Abbott, Kant's Introduction - To Logic ( London, 1885 ), PP, 66 - 67 .

وعن كروسيوس Crusius انظر الهامش السابق .

(٧١) الفقرة ٢٢٢

Op, Cit .

وانظر داخل السياق الفقرات ٢١٨ - ٢٢٢ .

باب ٢ ، فصل ٣ ) الذي نشر للمرة الأولى في لندن عام ١٧٢٥ .  
وأعيد نشره في طبعات عدة ، يمكننا أن نجد رفضا خاطفا  
لشكل الرابع يتفق الى حد ما مع نوع معين من نصوص المنطق  
الانجليزى المتأخرة حتى وقتنا الحالى \* حيث يقول :

ان وجود شكل رابع أيضا ، يكون فيه الحد الأوسط  
محمولا في المقدمة الكبرى ، وموضوعا في المقدمة الصغرى ، انما  
يعد الى حد بعيد طريقة غير مباشرة ومنحرفة للاستنتاج ، ولا يمكن  
استخدامها لا في العلوم ولا في الحياة الانسانية ، ولذلك فهي  
طريقة عقيمة — كما أن بعض المناطق لا يهتمون بها الا لمجرد كونها  
ليست شيئا آخر سوى عكس الشكل الأول ، وضروبه ( أعنى )  
Baralipson, or Barbari, Calentes, Dibatus, Fespamo, Fresisom  
ولهذا فهي ليست جديدة بأن تشرح ولو بمثال واحد (٧٢) .

ويمكننا أن نجد نفس هذا الموقف أساسا — مع اهتمام أكثر  
بالتفصيلات عموما — ( بين عدد آخر ، أقل تأثيرا بشكل عام )  
في متابعة الأعمال التالية (٧٣) :

• Richard Whately, Elements of Logic ( London, 1825, 9 th ed,  
1848 ) . . . . .

---

(٧٢) وهنا نجد ان وائس Watts قد تابع الأبحاث المنطقية  
لجون واليس John wallis وهنرى الدريتش Henry Aldrich  
( واعتمد عليها بشكل كبير ) .

(٧٣) هذه القائمة تغفل الاسكتلندى المسيب للفلافل وهو سيم  
وليام هادلون ، فهو لم يتحدث عن شكل رابع . « انظر مقالة  
بمعنوان ( القياس ، انواعه ، وقوانينه ، ورموزه ، الخ ) التى طبعت  
تحت عنوان ١١ مناقشات حول الفلسفة والادب [ لندن ، ١٨٥٢ ] » .

( أنظر الكتاب ٢ ، الباب ٣ ، الفصل ٤ حيث نجد أنه على الرغم من معرفة واتسلي بالشكل الرابع ، إلا أنه ينتقده ) .  
- J. S. Mill, A system of Logic ( 2 Vols, London, 1843 ) .

( أنظر الكتاب ٢ ، الباب ٢ ، الفصل ١ . حيث نجد أن مل يتابع واتسلي وإن كان يذكر أيضا لمبرت ويمتدح كتابه [ Nuova Organon ] .  
- W. H. Karslake, Aids To the Study of Logic ( 2 Vols, Oxford, 1851 ) .

( أنظر المجلد ١ ، ص ص ٧٤ - ٧٥ ) .  
- Francis Bowen, Treatise On Logic ( Cambridge, Mass, 1864, 10 th ed, 1874 ) .

( أنظر ص ١٩٢ من الطبعة ١٠ لهذا العمل الأمريكي المنشور بشكل كبير ) .

• W, Stanley Jevons, Elementary Lessons In Logic ( 1 st ed, London, 1870, 22 d edition 1903, American ed, New York, 1920 ) .

( أنظر ص ص ١٤٧ - ١٤٨ من الطبعة الأمريكية ) .  
• H, W, B, Joseph, An Introduction To Logic ( Oxford, 1906, 2 d edition, 1916 ) .

( أنظر ص ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ٢٨٠ - ٢٨٦ ) .  
• A, N, Prior, Formal Logic ( Oxford, 1955 ) .

---

(74) The mathematical Analysis of Logic ( London, 1847, Photoreprinted, New York, 1948 ), PP, 31 - 47 .



( أنظر ص من ١١١ - ١١٤ ) •

وابتداء من النصف الأخير من القرن التاسع عشر . اتجه المنطق الانجليزي - تحت تأثير بعض المتأثرين بالمنطق الرمزي - الى الأخذ بالرأى المؤيد للشكل الرابع • فكان جورج بول (٧٤) ، وأوجستس دي مورجان (٧٥) من المؤيدين لهذا الاتجاه • حيث عالج كل منهما الأشكال الأربعة بشكل متساو • كما استجاب لهذا التأثير كثير من الكتاب المتأخرين الذين كتبوا عن المنطق القياسي فوضعوا الشكل الرابع على نفس المستوى تقريبا مع الشكل الثانى والثالث • ومن أمثلة هؤلاء :

• J. N. Keynes, Studies and Exercises In Formal Logic ( London, 1884, 4 th ed, 1906 ) .

( أنظر ص من ٣٢٨ - ٣٣١ من الطبعة الرابعة ) •

• J. Welton, Amanual of Logic (2 Vol, London, 1891, 2 d ed 1896 .

( أنظر المجلد ١ ، ص من ٣٠١ - ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٣٧ - ٣٤٠

من الطبعة الثانية ) •

• W. E. Johnson, Logic ( Pt, 1, Cambridge, 1921, Pt, 11 Camb.-idge 1922, Pt 111, Cambridge 1924 ) .

(75) Formal Logic (London, 1847, reprinted , London,1946) PP, 17-18 and 132-136 of The 1, St ed .

ولقد اهتم دي مورجان ، مثل هاملتون ، بكم المحمول ، ولكن مقدرته الرياضية كانت اعظم من مقدرة هاملتون ، ويدين تطور المنطق الرياضى له ، في نواح متعددة ، بأكثر مما يدين لاي من السابقين عليه •

انظر ، رودلف متس ، الفلسفة الانجليزية في مائة عام ، الجزء الثانى ، ترجمة د. هؤاد زكريا ص ٣٧١ ( المترجم ) •

( أطر ، الجزء انشائي ، الباب ٢٠ ، الفصل ٩ - ١٠ ) .  
 وابتداء من النصف الأول للقرن التاسع عشر تابع المناطق  
 الألمان عموما آراء كانط عن القياس وتخليه على الأقل عن الشكل  
 الرابع . ولهذا استخف هيغل (٧٦) . وهربرت (٧٧) J, F, Herbart  
 بالشكل الرابع . كما اختتم أدولف فريدلبرج مناقشته للموضوع  
 بالتعليق التالي فيقول : « ان أبينة الشكل الرابع كلية مشكوك  
 فيها . ولهذا فإن رؤية أرسطو تظهر كما لو كانت هي  
 لأصح » (٧٨) .

كما يكتب شوبنهاور ويقول :

... ان هذا الشكل الرابع هو نفس الشكل الأول ، ولكنه

---

(٧٦) يسمى هيغل الشكل الرابع بالشكل الزائد ، ويصفه بشكل  
 فاطع بأنه « منافي للعقل ، وقد اضافته الحدوث للأشكال الثلاثة  
 المرونة لأرسطو » . .

.. ( W, wallace, the Logic of Hegel Translated, From the En-  
 cyclopedia of Philosophical Sciences [ Oxford, 1892] 2 d, ed  
 2, 321 ) :

وينتعرض هيغل فكرة مختلفة تماما عن الأشكال التباسية  
 لشائعة - ائسبه بما يوجد في النسخة المنقحة لمصره البارز  
 Wilhelm Traugott Krug ، الذي ينطوي منطقته ( الفقرة ١٠٩ )  
 على نقد واسع لأفكار لبرنت عن أشكال القياس - لن نذكرها هنا .  
 ( انظر :

Theodor Ziehen, Lehrbuch der Logik [ Op, Cit ], P, 737 ) .

(٧٧) انظر :

F, Ueberweg, System der Logik ( Op, Cit ), P, 345 .

(٧٨) Logische Untersuchungen ( 2 Vols, Berlin, 1840 ) ٣rd  
 ed, 1870 ( Photoreprinted Hildesheim, 1964 ), Vol, 1, P, 346 of  
 The 3 rd ed . .

مقلوب على رأسه بشكل متعسف . وهو لا يعبر مطلقا عن  
تفكير طبيعي . (٧٩) .

كما توجد نفس هذه الوجهة من النظر عند كثير من الكتاب  
الألمان المتأخرين مثل ، كريستوف مييجوارت (٨٠) C, Sigwart  
وبينو ارديمان (٨١) Benno Erdmann . حيث تأثروا بهذه الوجهة  
من النظر بشكل كبير .

وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأ نفوذ كانط يضعف ،  
كما أخذ بعض المناطق الألمانية بأكثر الآراء المؤيدة للشكل الرابع ،  
ولعل المثال الشهير على ذلك هو غريديريك أوبرفيج الذى يشتمل  
كتابه System der Logik على تحليل رزين - ولو أنه أهمل  
دالا يمكن تحليله - للشكل الرابع سواء من الناحية التاريخية أو  
التفريعات على حد سواء (٨٢) . ومن بين الأعمال المتأخرة لهذا  
النوع من التحليل الكتاب الذى كتبه Theodor Ziehen  
بمعنوان (٨٣) : Lehrbuch der Logik

---

(79) Die Welt als wille Und Vorstellung, Vol 11, bk, 1,  
ch, 10 .

(80) Logik ( First Published In Tubingen In 1873, Logic.  
Tr, H, Dendy From the 2 d ed, London, 1895 ) .

انظر ص ٢٥٢ من الترجمة الانجليزية .

(81) Logik ( 2 Vols, 2 d ed, Halle, a, s, 1907 ) .

انظر مجلد ١ ، فصل ٥٢٢ : « لا توجد وجهة نظر مستمدة  
من الموضوع ذاته تؤيد الشكل الرابع » بل تعتمد فقط على منهج  
مورى .

(٨٢) انظر الفصل ١٠٣ من Bonn, 1857, 5 th ed, 1882 .

(٨٣) انظر الفصل ١٢٧ من Bonn, 1920 .

ولقد تابع الهيجليون الانجليز حلفاءهم الألمان في التسليم بوجود الشكل الرابع ، ولو أنهم رفضوه على أنه غير طبيعي . وقد أخذ كل من روبرت لاتا (٨٤) \* و برنارد بوزنكيت (٨٥) بهذا الموقف (٨٦) .

ولقد ظل تأثير منطق بوررويل في فرنسا ملحوظا بسبب ما شهدته الشكل الرابع من نجاح أفضل مما كان عليه في ألمانيا أو إنجلترا (٨٧) .

أما المناطقة الكاثوليك ابتداء من (٨٨) Bossuet الى ماريتان (٨٩) Maritain فقد قبلوا فقط بشكل ثابت تقريبا الأشكال الأرسطية الثلاثة ، بينما رفضوا الشكل الرابع . حيث تمسكوا بشكل عام

---

(84) The Elements of Logic ( London, 1895 )

من ص ١٧٧ وما بعدها من الطبقة المعدلة التي قام بعملها  
ماكيت ( لندن ١٩٢٩ ) .

(٨٥) ولم ينزعج ف. ه. برادلي من الهجوم على الشكل الرابع للقياس - فهو فيما بعد يعتبره الهدف الأعظم لهجومه ، إذ أن كل المنطق العياني بالنسبة له يعد « وهما » .

The Principles of Logic (2, Vols, Oxford, 1883, 2 d ed, 1922)  
Vol, 1, P 248 and Passim .

(88) The Essential of logic ( London, 1895 ), P, 146 .

(٨٧) أنظر على سبيل المثال :

E, Rabier, Logique ( Paris, 1886 ), ch, v .

(٨٨) أنظر :

A, Gratry, Logic ( Engl, tr, by Hand M, Singer : La Salle, Illinois, 1947 ), P, 306

(89) Jacques Maritain, An Introduction to Logic ( Tr 1, Choquette, New York, 1939 ), PP, 186 - 187 .

بوجهة النظر المعروفة عن أقيسة الشكل الرابع بوصفها سورا غير مباشرة للشكل الأول على نحو ما كان عليه الحال في العصور انوسطى (٩٠) . ولكن بما أن الاختلاف بين الحد الأكبر والأصغر يمكن تبيينه بالنظر للنتيجة ، فإنه يتحتم لذلك وجود شكل رابع ، وإن كان قد حدث بعض التردد ، غير الموجود في العصور الوسطى ، في المنطق التوماوى الحديث : فعلى حين أن الأقيسة المزیدة كانت مقبولة في البداية بوصفها صحيحة (منتجة) . إلا أنها سرعان ما انتقدت بعد ذلك بوصفها غير طبيعية (٩١) .

ومع ظهور المنطق الرمزی ، أصبح الشكل الرابع موجوداً على نفس مستوى الشكل الثانى والثالث تقريباً ( بصرف النظر عن الهيكلين الجدد / وبقية المنالبيين . والخارجين عن التوماوية الجديدة )

---

(90) A. Gratry, *Logic* ( Op, Cit ), PP, 271 , 306 - 307 .

وقارن معالجة الأشكال القياسية عند :

Joseph Gredt, *Elementa Philosophiae Aristotelica - Tomisticae* ( Rome, 1899 : numerous reprints ) .

(٩١) ومثال ذلك ، نص للمنطق عام ١٩٥٠ بعنوان ، المنطق النمورى . . هو النص الخاص بلوفيان Louvain ، الذى كان له تأثير على البرونفور جوزيف دوب :

(Tr, J, R, E, Ramirez and R, D, Sweeney, New York 1960) .

حيث يقول فيما يتعلق بالفروب غير المباشرة للشكل الاول ( الشكل الرابع ) انه من الصعب ان يكون لها دور حقيقى ككامل ، فضلا عن انها لا تبدو طبيعية تماما . .

« *Precis de Logique Classique* » Appendice I .

ومن أوائل المدللين لهذا الاتجاه لويس كوتورات (٩٢) Louis Couturat  
اذ أنه من الثابت جدا الآن . أنه كان من بين الكتاب الذين  
كتبوا عن المكافئة التقليدية للشكل الرابع . حتى أن مقالة كبيرة من  
المقالات المعارضة له . تتعامل معه فقط في هادش تاريخي (٩٣) .

## ٢ - دراسة نقدية للاعراضات الموجهة للشكل الرابع :

وفيما نرى فإن تاريخ معارضة الشكل الرابع القياسي بدأ  
في العصور القديمة . وامتد حتى عصرنا الحالي . ولذلك يقول  
المنطقي البارع بروير A, N, Prior

« انه على أية حال ، فإن الأشكال الثلاثة الأولى أكثر  
أهمية من الشكل الرابع الى حد بعيد » (٩٤) .

ومن الضروري الإشارة الموجزة — بشكل منطقي خالص

---

(92) To La Logique de Leibniz ( Paris, 1901 ) .

حيث يقول كوتورات صراحة « ان اقبسة الشكل الرابع المنفعة  
تنسب الى شكل خاص شرعي ومستقل كالأشكال الأخرى » ( ص ٤٥٥ ) .  
وفي مقابل ذلك ( اهل بيرس C, S, Peirce الشكل الرابع  
واراد أن يحيى ضروب ثيوغراسطي غير المباشرة ( مقالات مجمعة ،  
نشرها هارنثورن C, Hartshorne ، وويس P, Weiss المجلد ٢/١  
[ الطبعة ٢ ، كمبردج ، عدد عام ١٩٦٠ ] ص ٤٧٩ ) الفقرة ٢ ،  
ص ٥٠٦ الفقرة ٢ . وتارن ص ٢٦٦ الفقرة ١ ) .

(٩٣) ومثال ذلك :

J, Porgensen, A Treatise of Formal Logic ( 3 Vols, Copen-  
hagen and London, -931 ) .

انظر ، المجلد رقم ٢ ، تعليقات من ص ٢٥ - ٢٦ .  
(94) Formal Logic ( Oxford, 1955 ), P, 111 .

وليس تاريخياً : للاعتراضات المقدمة على التفكير الخاص بالقياس  
« المسمى بالشكل الرابع » (٩٥) . وإن كنا هنا سوف لا نتعرض  
مع أفكار « الشكل القياسي » التي لا تعترف بالشكل الرابع ككل .  
بل أننا سنتعامل بالأحرى مع تلك الأفكار التي تقول بالامكانية  
انظرية للشكل الرابع ، ومع ذلك تنقد أقيسة هذا الشكل  
بوصفها أقل ثباتاً أو أنها غير منطقية .

ويمكنني ، بشكل أفضل ، تحديد تلك الاعتراضات الموجهة  
لشكل الرابع في سبع نقاط على النحو التالي :

### الاعتراض رقم ( ١ )

ان أقيسة الشكل الرابع لا تحدث بشكل طبيعي في الحديث  
العمادي ، أو أنها — على نحو ما صاغها الكثيرون من الكتاب —  
لا تظهر « الحركة الطبيعية للتفكير » (٩٦) ولذلك قلنا :

---

(95) Sigwart, Logic, 2 d ed, Tr, II, Dendy ( 2 Vols, London  
1895 ), Vol, 1, P, 1931 ) .

(٩٦) وللوقوف على مناقشة مؤيدة لهذا الخط من التفكير ، انظر  
على سبيل المثال :

J, N, Keynes, Studies and Exercises In formal Logic ( 6 th  
ed, London, 1909 ), PP, 328 - 329 .

وبالنسبة لتفصيل اسباب الاستخدام النادر للشكل الرابع ، أو  
عدم استخدامه مطلقاً انظر :

W, H, Karlake, Aides To the Study of Logic ( 2 Vols, Ox-  
ford, 1851 ), Vol, 1, PP, 74 - 77 .

حيث يقتبس كارملاك Karlake هذا التعبير ، بالإضافة

انه لمن الواضح أمذاك . أنه على الرغم من أن الشكل الرابع يكون شكلا من الناحية النعومة . إلا أنه ليس شكلا منطقيا متميزا : حيث أن الاهتمام في هذا الشكل يكون منصبا على أن المحمول النعوى للنتيجة يكون في موضوعها بالفعل . ولهذا فإنه يجب على كل منطقى مخلص أن يرفض الشكل الرابع وينظر إليه كشكل أول غير مباشر (٩٧) .

### الرد على الاعتراض رقم ( ١ )

ولقد حاول بعض الكتاب الرد على هذه النقطة بتقديم أمثلة واقعية للاستنتاجات التي تكون ملائمة بشكل طبيعي في الشكل الرابع . ولهذا يقدم كينز J. N. Keynes المثال التالي :

« لا حوارى من اليونانيين ، بعض اليونانيين جديرون بالاحترام

---

الى أكثر نقاطه ، من كتاب المنطق لريتشارد واتيلي Richard Whately رئيس الأساقفة ( الكتاب ٢ ، الباب ٢ ، الفصل ٤ ) ولقد عاش واتيلي من عام ١٧٨٧ - ١٨٦٣ ، ونشر كتابه عن المنطق في لندن عام ١٨٢٥ ( ط ٩ ، ١٨٤٨ ) .

(97) Jacques Maritain, An Introduction To Logic ( Tr, 1, Choquette New York, 1937 ), P, 187, notes .

وعلى أية حال ، فإن هذا الرأي يكون غريبا عن السلطات الكانوليكية .

تارن على سبيل المثال :

W, S. Jevons, Elementary Lessons in Logic ( American ed, New York, 1920 ), PP, 147-148 .



لذا ، فإن بعض الجديرين بالاحترام ليسوا حواريين « (٩٨) ، كما يستخدم بعض المدافعين عن الشك الرابع حجة *Tu quoque* والتي تعنى « أنت أيضا » كحجة ضد الأقيسة الأخرى ، ولهذا يقول كوتيرا « اذا كان يزعم حتى الآن بأن ضرور اشكل الرابع غير طبيعية ومفتعلة وانها لهذا تتسم بالغرابة فان الضربين باروكو وبوكاردو يتصفان بهذه الصفة » (٩٩) .

ولقد اعترض ونيام فيل William kneale بشكل مباشر على هذه الطريقة حيث يقول : « انهم [ نقاد الشكل الرابع ] أحيانا ما يتحدثون وكأن مسألة الخلاف تتعلق بطريقة الناس في البرهنة الطبيعية ، فان كانت هذه هي المشكلة ، فان الطريقة المناسبة لحلها هي مواصلة البحث التجريبي على نطاق واسع ،

---

(98) J. W. Keynes, *Studies and Exercises In Formal logic* (Op. Cit), P, 329 .

(\*) وتحدث هذه المغالطة عندما تكون إحدى الحجج الشخصية مستخدمة للرد على حجة أخرى وهذه المغالطة يمكن النظر اليها كنوع نرعى لمغالطة الحجة الشخصية ، لاننا في هذه المغالطة نجد ان ( أ ) يبرهن على ان ما يقوله ( ب ) يكون كاذبا بمعنى ان الاتهام الموجه ضد ( أ ) يكون كاذبا ، وبتوجيه الحجة الى ( ب ) فانه يحاول بدوره ان يبين ان نفس الاتهام او اتهامات مشابهة يكون مستخدمة أيضا ضد ( ب ) . ( المترجم ) .

انظر :

Simco/ James, *Elementary Logic*, P, 261 .

وانظر ايضا :

Carney and Scheer, *Fundamentals of Logic*, P, 36 .

(99) *La Logique de Leibniz* ( Paris, 1901 ), PP, 455 - 456

الا أنه يجب علينا عندئذ أن نفكر في احتمال وجود الشكل الرابع عند بعض الفلاس . وعدم وجوده للبعض الآخر .  
نائبات شيء بدون أدلة كافية يكون هنا في نظر جونسون W. E. Johnson خطوة كلاسيكية ، ولهذا يقول :

انه منذ فترة طويلة كان هناك تحيز قديم ضد تضمين الشكل الرابع في التعليم المنطقي ، وكان الدافع الملح لدعم هذا الرأي هو ما يلي :

ان أية حجة تستحق الاقرار المنطقي يجب أن تكون ، ولما ستوجد في الحديث المعادى . وطالما اكتشف أنه ليست هناك حجة في الحديث المعادى تكون في الشكل الرابع . اذن فلا حجة في الشكل الرابع تستحق الاقرار المنطقي . فهذه الحجة الموجودة في الشكل الرابع تفند نفسها ، ولذلك فإن ما يكون مطلوباً لا يكون أيضاً مناقشاً (١٠٠) .

### الاعتراض رقم ( ٢ )

« ان ما يسمى بالشكل الرابع إنما هو فقط مجرد شكل أول بعكس النتيجة ، ولذلك فإننا لا نفكر بالفعل في الشكل الرابع (١٠١) »

---

(100) W. and M. Kneale, The Development of Logic (Oxford, 1962, P, 101 .

(101) W. E. Johnson, Logic, Part 2 (Cambridge 1922), PP, 88 - 89 .

يل في الأول فقط . وحينئذ لماته اذا كانت هناك ضرورة تتطلبه ،  
فإن النتيجة تحول الى الرابع « ( ١٠٢ ) » .

### الرد على الاعتراض رقم ( ٢ )

ان ما يعتمد عليه هذا الاعتراض يكون على النحو التالي .

١ - أنه يفترض أساسا أن الشكل الأول هو أكثر  
الأشكال الطبيعية والتامة .

٢ - أن أقيسة الشكل الرابع موضع النزاع إنما ترد  
في الحال إلى الشكل الأول بعكس النتيجة فحسب ( و/ أو بتغيير  
مواضع المقدمات ) . وان كنا نرجى النظر في النقطة ( ١ )  
إلا أن النقطة رقم ( ٢ ) غير صحيحة بشكل واضح : إذ أن هذا

---

(102) Francis Bowen, Logic ( 10 th ed, Cambridge, mass,  
1874 ), P, 192 .

وهذا هو موقف كتب مدرسية لا تند ، ومن أكثر الأمثلة الشبيهة  
لهذا النوع القديم الكتاب التالي :

Asa Mahan, The Science of Logic ( New York, 1857 ), PP.  
132 - 133 .

ولقد عرض كسانط هذه النقطة في مقالة له بعنوان :  
« Die Falsche Spitzfindigkeit der Vier Syllogistischen Fig-  
uren erwiesen » ( 1762 ) .

فيذهب إلى أن الشكل الأول هو فقط الطبيعي والتام ، أما بقية  
الأشكال فهي زائفة ، وتستمد صحتها فقط بطريق العكس إلى الشكل  
الأول .

التفسير للشكل الرابع لا يمكن ... أن يكون مقبولا ، لأنه لا ينطبق على الشكل Fesapo أو Fresison . فعلى سبيل المثال ، أنه لا يمكن مطلقا استنتاج نتيجة في الشكل الأول من مقدمات الشكل Fesapo ( لا ق تكون ك ، كل ك تكون ل ) ( ١٠٣ ) .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاعتراض ينطوي على قدر قليل من المدق ذلك لأن رد الشكل الأول لاقية الشكل الرابع يتطلب نسط العكس » أنظر الاعتراض رقم ( ٤ ) فيما بعد » ولا يستلزم استنتاجا عن طريق الخلف ( كما هو في الواقع مع الضرب Baroco في الشكل ٢ ، والضرب Bocardo في الشكل ٣ ) . إلا أن هذا بين في أحسن الأحوال أن الشكل رقم ٤ يكون بمعنى ما « أقل استقلالاً » عن الشكل الأول من الشكل ٢ ، ٣ وإن كان ذلك لا يثبت عدم ضرورة الشكل الرابع .

ويمد جوزيف H. W. B. Joseph من بين الكتاب الذين يؤكدون أن قياس الشكل الرابع لا يمثل استنتاجا في شكل مختلف بسبب « أنه بدون أحد مناهج الإثبات ( أعنى الرد إلى الشكل الأول ) فإن حالته النهائية لا تكون ظاهرة » . .

(103) J. N. Keynes, *Studies and Exercises In Formal Logic* ( 4 th ed, London, 1906 ), P, 383 ,

وتنار :

P. Henle, « On The Fourth Figure of the Syllogism », *Philosophy of Science*, Vol, 16 ( 1945 ), PP, 94 - 104 .

« يكون مفتقرا الى شيء ما من الوضوح » (١٠٤) وهذا الرأي  
يجمع في نفس المذهب السيكلوجي المشكوك فيه ، والذي نقابله  
في الاعتراض رقم ( ١ ) . علاوة على ذلك ، فانه من الصعب  
رؤية كيفية اتباع هذا النوع من السرد لكي يطبق على الشكل  
الرابع وليس الثاني والثالث (١٠٥) . ووفقا لنقل هذا التفكير  
الى حدوده الطبيعية ، فانه منعرض ( مع وولف وكانط ) ليسر  
نقط الشكل الرابع ، بل الثاني والثالث أيضا .

### الاعتراض رقم ( ٢ )

ان أحد العيوب ( ضد - التقييدية بوضوح ) التي كانت  
مطروحة عند تقديم الشكل الرابع : انما كان مقدما من  
جانب لينتز . فالشكل الرابع ، فيما لاحظ هو ، لا يمكن  
ان يكون مستمدا من الشكل الأول عن طريق الرد وحده ، بل  
انه يتطلب عمليات من العكس - تعتبر طبقا له من الناحية المنطقية  
أقل ملاءمة - « الى حد أنه يعتمد واحدا فواحدا عن الثاني  
والثالث ، وهذان بدورهما وعلى حد سواء يعتمدان عن الأول (١٠٦) » .

---

(104) H, W, B, Joseph, An Introduction To Logic, 2 d ed,  
Oxford, 1916, P, 326 .

(١٠٥) ان جوزيف كانف في هذه المسألة بثبات ( في الموضع  
المشار اليه آنفا ) ولكنني أعتقد أنه يفعل ذلك بشكل عقيم .

(106) New Essays Concerning Human Understanding bk  
4, ch 2, Sect 1 .

## الرد على الاعتراض رقم ( ٢ )

ومن الناحية التاريخية ، فإن الاعتراض يتلشى في مواجهة  
التقيد الأرسطى التام ، الذى ينظر من البداية الى النهاية الى  
برهان الخلف بوصفه طريقة أقل جذبا من طريقة العكس للرد  
الى قياس الشكل الأول .

ومن الناحية المنطقية ، فإنه لا يبدو أن للاعتراض قوة كبيرة  
حتى فى أساسه الخاص . وبما أن الرد عن طريق الخلف يبرر  
عمليات العكس ذاتها ، فإن هذه الطريقة تكون ممكنة بالطبع .

## الاعتراض رقم ( ٤ )

أن رد الضروب المنتجة للشكل الرابع ببرهان الخلف لا ينفى  
الى خارج الشكل ذاته ( بخلاف الأشكال الثلاثة الأخرى ) .

## الرد على الاعتراض رقم ( ٤ )

وهذه الملاحظة (١٠٧) صحيحة تماما ، الا أنها ليست أكثر  
من مجرد إشارة للاختلاف بين الشكل الرابع والأشكال الثلاثة  
الأخرى — وان كان يوجد ، بالطبع ، اختلافات أخرى . الا أنه

---

(١٠٧) أن هذه الملاحظة ، فيما أعرف ، معروضة فقط فى :

W, and M, Kneale, The Development of Logic, ( Op, Cit),  
P, 101 .

لمن غير الواضح ( بأقل ما يمكن القول ) أنه كيف سيصل هذا الاختلاف الى درجة النقص . فالاعتراض يوحى بالسؤال التالي : هل يمكننا أخذ الضروب المنتجة من الشكل الرابع كيديهيات ( بدلا من ضروب الشكل الأول كما هو متبعها عند أرسطو ) بحيث نرد اليها الضروب المنتجة من الأشكال الأخرى عن طريق العكس والرد ؟ وهذا ما سنعالجه في الاعتراض رقم ( ٧ ) .

### الاعتراض رقم ( ٥ )

ان الحدود التي تظهر في نتيجة الشكل الرابع لا تقسم بنفس الدور الذي تقوم به في المقدمات ( بمعنى أن موضوع النتيجة يكون محمولا لمقدماتها ، ومحمول النتيجة موضوعا لمقدماتها ) .  
ولهذا فإن الشكل الذي لدينا تكون مقدماته في طريق ونتيجته في طريق آخر ( ١٠٨ ) .

---

(108) H, Karslake, Aids To The Study of Logic ( Op, Cit ), Vol, 1, PP, 74 - 75 .

وقارن :

J, Welton, A manual of Logic (2 Vols, 2 d ed, London, 1896) Vol, 1 P, 314.

فهذا المعيار للرخص يرجع بالنمط لابن رشد .

انظر :

C, Prantl, Geschichte der Logik Im Abendlande ( 2 Vols, Leipzig, 1855, Photoreprinted Graz, 1953 ), Vol, 1 P, 571, and Vol, 2, PP, 389 - 390 .

## السرد على الاعتراض رقم (٥) . . .

وعلى الرغم من صحة هذه النقطة ، إلا أنها لا تزودنا  
بأساس مقنع على نقص الشكل الرابع ، ففي هذا الجزء من  
الاستنتاج الحسابي :

$$\begin{array}{r} ٢ = أ \\ ٤ = ب \\ \hline ٦ = أ + ب \end{array}$$

نجد أن أ ، ب لا يظهران في النتيجة بنفس الطريقة التي  
يظهران بهما في مقدماتهما — أي ضمن نطاق حدود متماثلة —  
إلا أن هذه الملاحظة لا تتمثل على الإطلاق بشكل واضح بتأليف  
وقائع الاستنتاج ذات الصلة الوثيقة بالموضوع من الناحية المنطقية .

## الاعتراض رقم (٦) . . .

إن تسمية أوسط لمحمول النتيجة في القياس بالحد الأكبر  
إنما هو تسمية ملائمة . . . فهو يريد أن يبين أن المحمول هو  
أكثر الحدود اتساعا . . . وأن تسميته للحد الأوسط بهذا الاسم  
ليست ببساطة لأنه يربط بين الحدين الآخرين ، بل في الواقع  
بسبب الوجود المتوسط من حيث الاتساع . ومع ذلك فإن هذا  
يكون فقط في الشكل الأول ، فهو الذي يكون فيه فقط الجيد  
الأوسط محمولا للأصغر ، والأكبر محمولا له . بينما يكون في  
الشكل الثاني محمولا في المقدمتين ، ويكون في الثالث موضوعا للحد  
الأكبر والأصغر الواقعيين كمحمولين له ، إلا أن الحد الأوسط في



الشكل الأول وهو المتوسط بالفعل ما بين الحد الأكبر والأصغر يصلح على حد سواء في الأشكال الأخرى أن يكون متوسطا لنشئ تلك العلاقة التي نحاول أن نبينها للحد الأكبر والأصغر ، ولهذا فإن مجموعة الأسماء التي تستخدم بالشكل الأول إنما تمتد لكل الأشكال الأخرى .

ويلزم عن ذلك ، أن جالينوس كان مخطئا في تخصيص شكل رابع ، وأقنية ذات شكل مختلف يكون فيها الموضوع أكثر حدود النتيجة اتساعا ، والمحمول أقل اتساعا ... على أساس أن التمييز بين الحد الأكبر والأصغر يكون قبل كل شيء من حيث اتساع الحدود . وهذا لا يكون بتبديل الموضوع الأكثر اتساعا والمحمول الأقل اتساعا في النتيجة . إلا أنه نظرا لأن الشكل الرابع قد درس لقرون طويلة جدا ضمن ضروب وأشكال القياس ، فإنه لمن المفيد لتاريخ المنطق ألا نتجاهله تماما فهو موجود برغم ما فيه من خطأ (١٠٩) .

### الرد على الاعتراض رقم ( ٦ )

ونحن نتعامل هنا مع أكثر الاعتراضات شيوعا على الشكل

---

(109) H, W, B, Joseph, An Introduction To Logic, ( 2 d ed, Oxford, 1916 ), PP, 261 - 262 .

ويظهر نفس هذا التعليل بالفعل للمسانة في أكثر الكتب الحديثة مثل :

M, R, Cohen and E, Nagel, An Introduction To Logic and Scientific Method ( New York, 1932, P, 82, and, J, A. Oesterle Logic ( 2 d ed, Englewood Cliffs, N, J, 1963 ), P, 177 .

يرجع القياسي : فعناء على أساس الأرسطية ، فإن أشكال القياس تتميز على أساس حالة "الاتساع" أو عدم "الاتساع" بالنسبة للحدود . بهذا فإن « نظرية القياس كانت عامضة جداً بهذه "الإضافة" (شكل رابع) . لأن إقامة هذه الحجج في شكل مستقل يلزم به أن التمييز بين الحسد الأكبر والصغر يعتمد فحسب على مواقعهم في النتيجة وليس على النطاق الحقيقي للحدود ذاتها » (١١٠) .

والمصر التاريخي القائم للفرضية - أن تمييز أرسطو بين الأشكال يستند إلى علاقة اتساع الحدود - يمكن الدفاع عنه بشكل كبير ، وإن كنا لن نركز عليه هنا (١١١) . أما من حيث وجهة النظر المنطقية فإنه لا يمكن أخذ هذه الفرضية مأخذ الجد لأنه طبقاً لها فإن القياسين التاليين .

---

(110) H. W. B. Joseph, An Introduction to Logic, (Op. Cit) P. 259.

(111) بقرر بوشنسكي بثبات أن أرسطو قد ميز كذلك بين الأشكال . . .

I. M. Bochenski, Ancient formal Logic ( Amsterdam, 1951) PP, 45- 46 .

ولقد نوقشت المسألة بالتفصيل وبدقة مقصودة في الفصل (١) من كتاب باتزيك G. Patzig عن القياس الأرسطي (مقالات

أكاديمية العلوم - جوتنجن - مجموعة تاريخ اللغة ، ج ٢) .

G. Patzig Die Aristotelische Syllogistik (Abhandlungen, Philo - Logisch - Historische Klasse, dritte Folge, no 42, 1958) .

كل القطط مأكرة	كل القطط مأكرة
لا واحد من الماكرين من الكلاب	لا واحد من الكلاب بماكر
<hr/>	
لا واحد من الكلاب من القطط	لا واحد من الكلاب من القطط

يجب أن ينسبنا لشكل ذاته ، لأن علاقة الاتساع بين حدودهما تكون واحدة بشكل دقيق • ومن ناحية أخرى فإن القياسين التاليين :

كل الفرنسيين أوربيون	كل الفرنسيين أوربيون
بعض الفرنسيين باريسيون	بعض الفرنسيين أطباء
<hr/>	
بعض الباريسيين أوربيون	بعض الأطباء أوربيون

سوف ينتسبان لشكلين مختلفين وذلك لأن علاقة الاتساع بين حدودهما مختلفة • لذا فإن تبرير التقسيم الثلاثي للأشكال القياسية على هذا الأساس الخاص بعلاقة اتساع الحدود إنما ينطوي على ادخال الاعتبارات المادية ضمن نظرية القياس بينما التوصل الى حل لدعواها يكون فرعاً من فروع المنطق الصوري • ولقد كان هناك استعداد ظاهر لدى بعض الكتاب لقول هذه النتيجة • ولهذا يقول سيجوارت بعد أن قدم أقيسة الشكل الرابع المنتجة :

« انه لمن الواضح أن أي فرد ينتزع الأفكار في هذا الوضع غير الطبيعي يكون قد نسي الاستلزام الرئيسي للنظرية الأرستوتية

(أى ادراك ضرورة العلامات التصورية الموجودة في أساس كل استدلال) فضرورة اكتمال المذهب الأرسطى (بالشكل الرابع) يمكن أن تكون ملموسة فقط في معالجة تتعامل مع الصورة الخارجية أحدها (١١٢) •

وبالمقارنة مع قول جوزيفوس: ...

« لأنه ينبغي أن يذكر دائماً أن وصف الجبهة يكون محدداً لا عن طريق الصورة التي تطرح فيها الكلمات، بل بما يكون مقترضا في تفكيرنا • فهذا إما يكون تبريرنا لمعرفة الأشكال كأنماط متميزة إلا أنه يجب أن يكون هناك حركة حقيقية للتفكير في عمليات العكس التي تكون عن طريقها عملية التبديل مؤثرة • إذ لا يجب النظر إلى نظرية القياس على أنها فصل في التلاعب بالرموز وتطبيقاً للمصنع • فعلى نريد النظر إليه هو صفة الاستنتاج المتضمن فيهما ... » (١١٣) •

نكون قد وقعنا في أمر غير مرغوب ؟ حيث نكون قد انتقلنا من المنطق الصوري إلى المنطق المبادئ ثم إلى المنطق السيكولوجي • ولعل أحد الأمور المثيرة للبهمة في السيرة التاريخية لتاريخ المنطق أنه قد بدأ الدفاع عن هذا الانحلال للنظرية القياسية في تعاليم ستيجرات Stagirite •

(112) C. Sigwart, Logic, Vol, 1 (Op. Cit), P, 352 •

(113) H, W, B, Joseph, An Introduction To Logic, (Op. Cit), PP, 330 - 331 •

## الاعتراض رقم ( ٧ )

انه لو أخذ المرء ضروب الشكل الرابع المنتج كبداهيات  
عان المرء حينئذ لا يستطيع أن يستمد كل إلقية المنتجة في  
كل الأشكال عن طريق الوسائل التقيدية للرد والعكس ( فالشخص  
لا يستطيع أن يستمد بشكل خاص الشكل المسمى بلربارا ك م ك م  
ك م - ١ ) بينما يكون مثل هذا الاشتقاق ممكنا دائما في حالة  
الأشكال الثلاثة الأخرى .

## الرد على الاعتراض رقم ( ٧ )

وفيما يبدو لي فان الاعتراض هنا يوجد فقط لدى  
اشخص الذي يتمتع بقدره حقيقية على اثبات النقص المنطقي  
للكل الرابع بشكل معقول . وعلاوة على ذلك ، فان من الأمور  
الأخرى المثيرة للسخرية ( فيما نرى ) بالنسبة لتاريخ المنطق  
هو أن هذا الأساس المؤكد للنقص الخاص بالشكل الرابع  
انما هو من اختراعنا الخاص ، وأنه برغم المناقشات الكثيرة  
اننى هدفت الى توضيح نقص الشكل الرابع . فنانه لا يوجد ذكر  
لهذا النقص فيما كتب عن الموضوع .

\* \* \*

ان محص الاعتراضات على الشكل الرابع من جانبنا انما  
يكون له نتيجة أساسية واحدة : وهى تقديم فكرة مألوفة  
عن الشكل الرابع وحتمية وجوده كقياس منتج نظرا لأنه  
يلزم من المبادئ المألوفة للمنطق القياس . اذ أنه لا يوجد

بعداً تسمى يمكن الاستناد به للاستدلال من استدلالات الشكل  
رابع . فمع أنه يمكن البرهنة عليه بشكل معقول من وجهه  
لنظر التصنيفيه . هناك الشكل الرابع ينبغي . إلى حد ما ،  
دوراً أساسياً ورئيسياً وإن كان أقل من الدور الذي تلعبه الأشكال  
الأخرى (١١٤) .

---

(١١٤) انظر اعتراضنا رقم (٧) في هذه النقطة .  
وقارن أيضاً المناقشة في كتاب :

Storrs Mc Call, Aristotle's Model Syllogisms ( Amsterdam  
1963 ), PP, 28 - 29 .

ويمكن القول أن الذين دافعوا عن الشكل الرابع وادّوا وصمه  
بالعمل على نفس المستوى المنطقي مع الشكل الثاني والثالث ( مثل  
كوتيرا في كتابه منطق ليبنتز :

L, Couturat, La Logique de Leibniz [ Paris, 1910 ] .

وانظر بشكل خاص من ص ٥٥ - ٥٦ ) . ربما يكونوا  
بالمقارنة بالمجموعة الكبيرة من خصوم الشكل الرابع قد تجاوزوا  
الدقة بتجاهل بعض الفقرات التي تزمم بوجود تنظيمات أخرى -  
ربما من النوع الزائف من الناحية التقليدية - مؤيدة للشكل الرابع .  
انظر على سبيل المثال :

D, D, Merrill, « Reduction To The Fourth Figure », Mind.  
Vol, 74 ( 1965 ), PP, 66 - 70 .

## مقدمة لقالة ابن الصلاح

### « في الشكل الرابع من أشكال القياس »

ولد أبو الفتوح أحمد بن محمد بن السري نجم الدين ابن الصلاح بفارس حوالي عام ١٠٩٠ ، إلا أنه ازدهر في بغداد حيث أصبح طبيباً له أهمية ، وتوفي في دمشق عام ١١٥٣ (١) . وقد كتب ابن الصلاح أولاً في الموضوعات العلمية « الرياضيات والفلك » . وإن كانت مقالاته التي ستكون موضع تركيزنا هنا لا تبدل على ذلك ، إذ أن كتابات ابن الصلاح — التي إلى الآن لم تنشر وتدرس — سوف تكشف عن الاهتمام الرئيسي ، حيث يظهر هنا كباحث مختص بشكل كبير وكباحث متحمس بشكل غير عادي في الجيولوجيا — التاريخية بجانب عمله .

وفي عام ١٩٣٦ نشر المستشرق الألماني ماكس كراوس تقريراً عن المخطوطات الرياضية الإسلامية باستنبول في شتاء عام

(١) انظر :

C, Brockelmann, Geschichte der Arabischen Litteratur, Vol 1, ( 2 d ed, Leiden, 1943 ), P, 621 entry ( 4 C ), Supplement, Vol 1, ( Leiden, 1937 ), P, 857, H, Suter, Die Mathematiker und Astronomen der Araber and ihre werke ( Leipzig, 1900 ), P, 120, entry 287; N, Rescher, The Development of Arabic Logic ( Pittsburgh, 1964 ), PP, 173 - 174 .

١٩٣٣ - ١٩٤٤ (٢) • كما قدم وصفا لمجموعة من رسائل ابن الصلاح المخطوطة ، والتي توجد في مكتبة آيا صوفيا باسطنبول (٣) • والتي تتضمن (٤) « نسخة وحيدة » لمقالة « في الشكل الرابع من شكل ( القياس ) الحدلي ، وهو الشكل المنسوب الى جالينوس » • يعتمد تقديم النص العربي لهذه المقالة على نسخة آيا صوفيا (٥) • والذي سوف تكون ترجمته موضوعا للباين التاليين •

وتبدأ مقالة ابن الصلاح في الشكل الرابع بمقدمة ببليوجرافية وقد لخصنا محتواها الرئيسي • ولهذه المقالة أهمية كبيرة بالنسبة لتأريخ المنطق نظرا لما تتضمنه من معلومات عن أعمال هامة لم تبق طويلا ، علاوة على أن هذه المقالة - التي تسبق عمل ابن رشد بحوالي ثلاثين أو أربعين عاما على الأقل - تبين لنا نسبة الشكل الرابع الى جالينوس ، وهو النسب الذي ما يزال موجودا في مصدر عربي ( وهو كتاب الشفاء لابن سينا ) • وان كانت أهمية ابن الصلاح تكمن فيما قرره الى حد بعيد من تفصيلات ببليوجرافية ، أكثر مما نسبته من أمور ، حيث أننا نكشف عند نهاية الفقرة المتعلقة بالناحية التاريخية أن هناك من

---

(2) « Stambuler Handschriften Islamischer Mathematiker »  
 Quellen und Studien Zur Geschichte der Studien, Vol, 3 ( 1936 )  
 PP, 437 - 532 .

(٣) مخطوطة آيا صوفيا برقم ٤٨٣٠ •

(٤) صفحت المخطوطة ١٢٢ ب - ١٢٨ ب •

(٥) ونمينا ينمق بوصف المخطوطة انظر مقالة كراوس « المرجع السابق » •



سبق ابن الصلاح في كتابة مقالته انخاضة بالشكل الرابع ، اذ أنه كان متأثراً بشكل ظاهر بمقالة أخرى ( في ترجمة عربية عن السريانية ؟ ) كتبها « دنحنا القس » في « الشكل الرابع نجاليبنوس » . وهناك بعض الشك في أن يكون هذا الباحث هو دنحنا القس النسطوري « الذي ازدهر حوالي عام ٨٠٠ » - تهذيب الباساكت انهام والكاثوليكي النسطوري Isho bar Nun « المتوفى عام ٨٢٨ » - المعروف بكتابات في المنطق بالاضافة الى كتاباته اللاهوتية - الدينية (٦) . « فدحنا لم يكن بالتأكيد منطقياً جيداً ، لأنه - كما أثار ابن الصلاح نفسه - قد وقع في بعض الأخطاء الأولية كتسمكه بإمكانية عكس القضية الجزئية السالبة » . وعلاوة على ذلك ، فقد أخبرنا ابن الصلاح عن ترجمة سريانية لمقالة عن الشكل الرابع لجاليبنوس كانت منتشرة في عصر الكندي ( المتوفى عام ٨٧٠ ) .

وفيما بعد مقدمته التاريخية الهامة ، فإن مقالة ابن الصلاح تكون روتينية بشكل كبير - وإن كانت كافية وشاملة - من حيث تحليل الضروب المنتجة وغير المنتجة للشكل الرابع . وأكثر صورها المدهشة هي أنها تميل الى الأخذ بهذا الشكل على نحو غير معتاد ، نظراً لتأكيد ابن الصلاح على أن الشكل الرابع انما ينبغى أن يجعل تالياً للأول وهو وإن كان يكتفل فقط برده الى الشكل الأول ، الا أنه أفضل من الشكلين الثاني والثالث . وبلا شك فإن هذا الرأي يعد ، حسب معلوماتنا ، الرأي الوحيد

---

(6) Anton Baumstark, *Geschichte der Syrischen Literatur* (Bonn, 1922), P. 220 .

و تاريخ المنطق العربي ، كما أنه الوحيد في كل تاريخ المنطق  
حتى القرن الحالي تقريباً (٧) .

والبابان الباقيان من العمل الحالي سوف يكرسان لمقالة  
ابن الملاح . غالباً الخايس يقدم نسخة طبق الأصل من  
مخطوطة آيا صوفيا . وهي النسخة التي تكون بشكل عام غير  
معدلة ، حيث أن تقديم المخطوطة يكون مصوراً على نحو ما  
أراد كروموويل Cromwell ، اذ يتضح عدم اكتمالها من خلال  
أن بعض الكلمات والعبارات الأساسية قد كتبت في المخطوطة بالحبر  
الأحمر ، ولقد أثير الى هذا في طبعة واضحة . أما الفصل  
الرابع فيقدم ترجمة انجليزية للنص ، وهذه الترجمة انما هي  
ترجمة حرفية جداً — على نحو ما يجب أن تكون عليه الحسالة  
اذا ما كانت ترجمة النص من هذا النوع المتعلق بأغراض  
بحثية . ولقد وضعنا القوسين ( ) حول التوسعات التفسيرية  
للنص ، والأقواس [ ] حول الإضافات التفسيرية للنص ،  
والأقواس المزدوجة « ( ) » حول الترجمة المتصلة بجزء غير

---

(٧) يمد بيتر تارتريت Peter Tartaret « ازدهر حوالى  
عام ١٤٨٠ » احد المناطقة الآخرين الذين تمسكوا بهذا الرأي ،  
ولقد عمل كثيراً للوصول الى قبول الشكل الرابع في المنطق الاوربي  
الحديث حيث يقول : توجد أدلة على أن الشكل الرابع هو الشكل  
الثاني أو الثالث ، وأنه يبرر للشكل الاول بشكل خاص عن طريق  
الشكل الثاني أو الثالث حيث توجد امكانية تحويل المقومات .  
( C, Prantl, Geschichte der Logik Im Abendlande, Vol, 4,  
[ Leipzig, 1870, Photoreprinted, Graz, 1955 ], 205, n, 162 ) .  
الا أن موقف بيتر يمكن الدفاع عنه فقط اذا ما كان يدرس الشكل  
الرابع كشكل اول مع قبائل المقدمات .

مقروء من المخطوطة • كما أن تقسيم النص الى فصول وفقرات  
انما يكون في معظم الحالات خارجا عن نطاق المخطوطة ، وانما  
يكون مصدداً عن طريق المعنى الخاص بالمناقشة وحده • كما  
أن تقسيم النص الى جمل انما هو لتسهيل الاحالة الى فقرة  
أخرى • كما أن ارتباط الترجمة بالنص يكون ظاهرا ، حيث  
أن الترجمة من سطر الى سطر تكون موضحة بخط رأسى مائل / ،  
وقد لا نستطيع التقسيم للأسباب اللغوية ، الا أنه ان حدث  
فانه أحيانا ما يكون غير تام •

### أبو الفتوح أحمد بن محمد بن السرى بن الصلاح مقالة في الشكل الرابع من أشكال القياس الحملى

١٣٢ ب ١ بسم الله الرحمن الرحيم ، استعنت بالله ••

/٢/ مقالة للشيخ أبى الفتوح أحمد بن محمد بن السرى  
[ ابن الصلاح ] ، رحمه الله ، في الشكل الرابع من /٣/ أشكال  
القياس الحملى ، وهو الشكل المنسوب الى جالينوس •

قال :

/٤/ انما وجدنا جل المنطقيين يطرحون هذا الشكل ويلغون  
ذكره حتى انما نجد الكتب /٥/ الكبار ( أعنى الشروح الكبيرة )  
التي دونت في شرح أئنا لوطيقا الأولى خالية عن ذكره أصلا  
ما خلا /٦/ الشباذ منها فانها [ المقالات الشاذة ] وان المت  
بذكره فمنها ما تطرحه وتعال ذلك بأنه بعيد عن الطبع ( أعنى

غير سليمي) /٧/ مثل ما يوجد في الكتاب الأعظم الذي جمعه  
 رئيس أبو علي بن سينا ووسمه /٨/ بكتاب الشفاء في الفصل  
 الرابع من المقالة الأولى من كتاب المقياس (٨) . ومنها ما /٩/  
 نرده أصلا ونقول أن القسمة [ للأشكال ] لا تقتضيه ، كما  
 يوجد في شرح أبي الفرج بن /١٠/ الطيب بكتاب المقياس (٩)  
 أنه ينسب جالينوس ويحفظه من غير دليل ذكره البته /١١/  
 ذلك بل بمجرد القول بأن جالينوس وإن كان مبرزاً في الأمور  
 غبية فلا /١٢/ تسلم له الأمور المنطقية . وقد حكى أحمد  
 بن الطيب السرخسي (١٠) لاختصاره لأناطيقا (الأولى) أن رجلاً ذكر  
 لأستذه يعقوب بن إسحق الكندي (١١) أن عنده مقالة /١٣/ سريانية  
 لجالينوس في هذا المعنى فأنكر ذلك [ الشكل ] الكندي وذكر أن  
 سمة العقل /١٤/ لا تقتضي إلا ثلاثة أشكال لا غير ولم يعترف  
 بشكل رابع . وقد حكى أن لأبي /١٥/ نصر الفارابي (١٢) كذلك  
 لترتيب هذا الشكل ورد له أشاهده . فهذه الكتب التي /١٦/  
 شاهدناها تعرضت لذكر هذا الشكل . فأما باقي الكتب والشروح  
 التي انتهت /١٧/ إلينا لأرسطو طالس والاسكندر وفرغوريوس

(٨) انظر من ص ٩ - ١٠ من مقدمة المؤلف .

(٩) انظر :

N. Rescher, The Development of Arabic Logic (Pittsburgh)  
 1964, PP, 155-157 .

(١٠) انظر : المرجع السابق ، ص ١٠٩ . فهذا الرجل هو  
 الطبيب اللاح الذي تحدث عنه الكندي باختصار .

(١١) وعن الكندي كمنطقي انظر : المرجع السابق ، ص ١٠٠  
 - ١٠٣ .

(١٢) انظر : المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٨ .

وغيرهم من القدماء والحدث فلم /١٨/ نجدهم تعرضوا لذكره بل كل منهم اذا قسم الأشكال قسمها الى ثلاثة ونص /١٩/ على أنها لا رابع لها وكذلك وجدنا جالينوس [ نفسه ] عمل في المقالة التاسعة من كتاب البرهان فإنه قسم الأشكال الحملية الى ثلاثة فقط وجزم القول بأنه لا رابع لها ، /٢٠/ وكذلك عمل في كتابه في احصاء القياسات [ لسكن ] ولم تكن شاهدنا من كتبه في /٢١/ المنطق [ المنسوبة لجالينوس ] على كثرتها بحسب ما ينطق انفهرست (١٣) بها الا هذين الكتابين [ لكن ] وقد كلنت /٢٢/ وقعت الينا مقالة لرجل يعرف بدخما القس (١٤) موسومة « بالشكل الجالينوسي » /٢٣/ فلما تأملناها وجدناها مختلفة المعنى في فيما يشترطه [ أعنى شروط الصحة ] الشكل ، [ و ] في تعداد ضروبه ، وجعل / ١٢٣ / بعض ( الضروب ) المقسم ( أعنى ، غير الصحيحة ) منتجة وفي رده (١٥) فهم الشكل الأول الذي يرد اليه هذا الشكل ( الرابع ) /٢/ فلما رأينا ذلك بحثنا عن هذا الشكل وعن شرايطه في إنتاجه ومشاركته للثلاثة /٣/ الأشكال المعروفة ومخالفته [ أيضا ] لها — أعنى الفصول ( أو : التقسيمات ) التي

---

(١٣) أعنى ، ذلك الكتاب المشهور لابن النديم « المتوفى حوالى عام ٩٩٥ » ، ومن دوره كمصدر للمعلومات عن تاريخ المنطق . انظر : المرجع السابق ، ص ١٣٦ — ١٣٧ .

(١٤) وعلى الرغم من أنه اعتمد على مقالة هذا الباحث السرياني المغمور «ومن أجله انظر باب ٢ ، فيما سبق — فإن ابن الصلاح يأخذ موثقا مستقلا تجاه عباراته ولم يتردد في عدم الاتفاق معه بشكل صريح في ١٢٨ ٧ ١٢٨ ب ٤ » .

(١٥) توجد في المخطوطة رداه بدلا من رده .

ينعمل بهما عنها و ] جعلنا [ تعداد ضربيه /٤/ ضربا ضربا  
واقامة البرهان على المنتج منها وبيان المقيم والنص عليه  
ومذا حين ابتدئ بذلك .

\* \* \*

فنقول ان الحد الأوسط لا يخلو من أن يكون :

١ - محمولا في احدى /٥/ المقدمتين [ لقياس ] وموضوعا  
ل الأخرى ، فاذا كان كذلك فلا يخلو ( الحد الأوسط ) من  
أن يكون أ - محمولا /٦/ في الصغرى وموضوعا في الكبرى  
وهذا هو الذى يسمى الشكل الأول ، أو ب - يكون /٧/ موضوعا  
ل الصغرى ومحمولا في الكبرى . وهذا هو الشكل الرابع  
المزيد ، وعندى /٨/ أنه ينبغي أن نجعل ثانيا في الترتيب لما  
سأذكره فيما بعد .

أو ٢ - يكون الحد الأوسط /٩/ محمولا في كلتا المقدمتين ،  
وهذا هو الشكل الثانى ، ومع هذه القسمة ] أعنى : الخاصة  
بـ [ ينبغي أن /١٠/ يكون ثالثا . أو ٣ - يكون موضوعا فيهما  
( أى . المقدمات ) وهو الشكل الثالث على القسمة القديمة ، وعلى  
/١١/ رأينا فهو الرابع .

فإن اعترض علينا معترض وقال : ان بقولك ان الحد الأوسط  
محول في احدى المقدمتين وموضوع في الأخرى قد دخل فيه  
الشكل الأول /١٢/ وهذا الشكل الرابع المزيد ( أى الزائد )  
[ فحينئذ ] قلنا : لعمري ، ان القسمين ] المتميزين جدا [ داخلان

فيه ، لكن ليس /١٣/ الشكل الأول هو انذى يكون الحد الأول  
فيه محبولا في احدى المقدمتين /١٤/ وموضوعا في الأخرى  
مطلقا بل تتعين كل واحدة من المقدمتين (١٦) فيكون ( القسم )  
الذى /١٥/ مقدمته معينتين كأنشوع الذى مقدمته مطلقتين ولو  
أخذنا المقدمتين مطلقتين ، /١٦/ لما صح في الشكل الأول أن نقول  
ن من شريطته [ الصحيحة ] أن تكون كبراء كلية /١٧/ وصراه  
مرجبة لأن في هذا الشكل الرابع المزيد لا نحتاج الى هذا  
الشريطة وهو [ أى الشكل الرابع ] داخل [ أيضا ] تحت  
[ حجج ] المطلق المقدمتين (١٧) • ولو أن قاسما قسم الأجسام  
البسيطة الى نوعين الى /١٨/ ثقيل واثق فلكى وبين ذلك بأن يقال  
إن الحركة اما أن تكون مستقيمة أو تكون /١٩/ مستديرة •  
فإن كانت مستديرة فهي الفلكية وإن كانت مستقيمة فهي الثقيل /٢٠/  
لأن الثقيل يتحرك الى الوسط على خط مستقيم لقنا له في جواب  
ذلك لو أنك /٢١/ قلت ان الثقيل هو الذى يتحرك على خط مستقيم  
مطلقا من غير أن تخصص /٢٢/ ذلك بالتحرك الى الوسط لصح  
لك أن الأجسام [ البسيطة ] اثنان ولكن لما خصصت ذلك [ الحركة ]  
/٢٣/ بالتحرك الى الوسط جاء من القسمة ضرب ثالث وهو المتحرك

---

(١٦) يلاحظ أن ابن الصلاح أوضح تماما أن الفكرتين المختلفتين  
عن الشكل « أعنى » فكرتنا رقم ٢ ، ٤ في الفصل ٩ من الباب رقم  
١ « كانتا موضع خلاف » ويقتل الأولى على أنها صحيحة ، ولا ينسب  
الثانية سواء لأرسطو أو الفارابى ، بل ينسبها فقط « لخصم » مجهول •  
(١٧) المقصد هو أنه إذا كانتا المقدمتان غير مميزتين ، فإن  
شرط الصحة أن ينطبق على الشكل الأول ، وهكذا بالنسبة لأفيسنة  
الشكل الرابع المختلفة عن اقيسة الشكل الأول •

من الوسط فتكون الأجسام البسيطة ] من الحركة ] ثلاثة لا اثنين :  
 فلكي وحفيف ونميل وان كان الحفيف / ١٢٣ ب ١ / والثقيل نوعين  
 تستقيم الحركة الذي هو قسم الفلكي (١٨) . كذلك أيضا نقول  
 في / ٢ / ضروب الأشكال من حيث الكمية انها أربعة : وذلك أنه  
 اما ( ١ ) أن تكون المقدمتان / ٣ / كليتين ؛ واما ( ٢ ) ] كلتاها ]  
 جزئيتين ، واما ( ٣ ) أن تكون الكبرى كلية والصغرى جزئية ،  
 واما ( ٤ ) أن / ٤ / تكون الصغرى كلية والكبرى جزئية . ولا يسوغ  
 لنا أن نقول ان هذه الأربعة / ٥ / الضروب هي ثلاثة ] فقط ]  
 لأن البسمة تقتضي ذلك بأن نأخذها هكذا : اما أن / ٦ / تكون  
 المقدمتان كليتين ، واما ] كلتاها ] جزئيتين أو احدهما كلية والأخرى  
 جزئية . فنأخذ / ٧ / الكلام هاهنا مطلقا ( أو : على نحو غير  
 مفيد ) .

\* \* \*

واذا شرعنا في تعداد الضروب ( الصحيحة ) بعين ما نحتاج  
 اليه ونتغافل / ٨ / عن الباقي لأنه داخل تحت جنس قد بينا أحد  
 نوعيه . فلهذا ] الاحصاء ] ما تبين به هذا / ٩ / الشكل الثلاثة  
 الأشكال الأخرى في قياسيته ، واما ما تبين ] الطريق ]  
 الآخر في شرائط انتاجه / ١٠ / وشرائطها ] الصحة ] ، فتبين ببياننا  
 ما تشترك فيه الأشكال الأربعة وتبين .

فنقول ان الأربعة / ١١ / الأشكال تشترك في شرائط ] معينة ]

(١٨) ولناقشة أكثر تفصيلا لهذه المسألة انظر :  
 N, Rescher and H, Khatchadourian, « Al - kindi's Treatise  
 On The Distinctiveness of The Celestial Sphere », Islamic Studies  
 Vol, 4 ( 1965 ), PP, 46 - 54 .



تعمها ] من أجل الصحة [ فلا تنتج متى وجدت في واحد  
من ] الضروب [ الأربعة /١٢/ وتتباين ] علاوة على ذلك [ بشرايط  
تخص كل واحد منها • فالذى تشترك فيه ] شرايط [ ] الاشكال [  
الأربعة ( ١ ) أن لا قياس عن /١٣/ سالبتين ] كمقدمات [ ، ( ٢ )  
ولا عن جزئيتين ، ( ٣ ) ولا اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى  
جزئية (١٩) •

وأما ما /١٤/ تتباين به فهو أن ] الشكل [ الأول يحتاج  
أن تكون صفراء موجبة وكبراه كلية • وهذا الشكل /١٥/ المزيد  
( أى الرابع ) يحتاج أن تكون احدى مقدمتيه موجبة والأخرى  
كلية - أعنى أنه لا تكون احدهما سالبة جزئية والشريطة الثانية  
] الخاصة [ له ( الشكل الرابع ) أن لا يجمع فيه بين صغرى  
جزئية /١٦/ موجبه وكبرى كلية موجبة (٢٠) •

وبهاتين الشريطتين باين (٢١) ] الشكل الرابع [ الثلاثة  
الاشكال في الشريط ] المسماه :

/١٧/ ( ١ ) أما مباينة ] المسماه [ بالشريطة الأولى للشكل  
الأول ، فظاهر • وذلك لانه ] أى الشكل الرابع [ وان شاركه  
] الأول [ في ] حقيقة [ أنه /١٨/ لا تكون احدى مقدمتيه سالبة

(١٩) قد يكون غير ضرورى ملاحظة ان هذه القواعد تكون  
صحيحة •

(٢٠) أن الشرط الخامس بالشكل الثانى والثالث لم يبحث حتى  
١٢٦ ١٦ وما بعدها •

(٢١) تقرأ باين بدلا من بين •

جزئية ، كما في الشكل الأول ، ولكنه باينه في أن /١٩/ ذلك  
الشكل [ الأول ] قد عين فيه أيما هو الموجب من مقدمتيه ،  
وهي المنعوى ، أو أيما /٢٠/ هو الكلى وهو الكبرى (٢٢) .

وهذا الشكل [ الرابع ] قد أخذنا الشريطين [ بالإضافة الى  
الشروط الخاصة بصحته ] مطلقتين ( أى عامة ) غير معينتين [ للصفحة ] :  
/٢١/ ( ١ ) فلن [ المقدمات ] أحدهما موجبة — أيهما كانت  
المنعوى أم الكبرى — و ( ٢ ) الأخرى [ التى تكون إحدى المقدمتين ]  
كلية ، أيهما كانت أيضا (٢٣) ، ومن ها هنا أنتج ( أى الشكل  
الرابع ) عن منعوى كلية موجبة وكبرى جزئية موجبة (٢٤) ،  
/٢٢/ بخلاف ما كان ( الحال ) . في الشكل الأول ، فلن هذا  
لاقتران فيه لا ينتج ( أى يكون غير صحيح ) (٢٥) .

وبهذه /٢٣/ الشريطة [ الأولى ] باين ( أى الشكل الرابع )  
الشكلين الآخرين . أيضا فان الشكل الثانى قد [ يحتوى  
على قياس صحيح مثل ذلك ] تكون صفراء /٢٤/ أ /١/ جزئية

---

(٢٢) لاحظ ان هذا التخصيص لم يحدث للشكل الرابع فى  
السطور ١٤ - ١٥ فيما سبق ، ولا حاجة لعمله .

(٢٣) وقد كان هذا محمدا فى السطور ١٢ - ١٣ فيما سبق .

(٢٤) وقد كان هذا محمدا فى السطور ١٥ - ١٦ فيما سبق .

(٢٥) بمعنى ، ج م ك م . والتصد هو ان الشكل الرابع  
يحتوى على قياس صحيح من الضرب ج م ك م ج م ( اعنى  
Dimaris - ٤ ) فى حين ان الشكل الاول لا يكون كذلك .

سالبة (٢٦) ، وهو الضرب الرابع من ضروبه [ الصحيحة ] ،  
والشكل الثالث قد [ يحتوى على قياس صحيح مثل ذلك ] تكون  
كبراه /٣/ جزئية سالبة (٢٧) . كما في الضرب السادس من ضروبه  
[ الصحيحة ] (٢٨) .

( ٢ ) . فأما الشريطة الثانية التى /٣/ اشترطناها في هذا الشكل  
المزبد ( أى الشكل الرابع ) (٢٩) ، وهو أن لا يكون فيه ازدواج  
بين جزئية موجبة /٤/ صغرى وكلية موجبة كبرى . فبانه جائز  
بهذا [ عن ] الشكل الأول والثالث (٣٠) ، وشارك [ شئ مشترك ] بهما  
الشكل /٥/ الثانى ، لأن الثانى يلزم فيه ذلك لأن من شريطته  
أن تختلف مقدمته في الكيف .

/٦/ ( ٣ ) . وأما المبينة الثالثة بين هذا الشكل [ الرابع ]  
وبين الأشكال الباقية ، فهو من حيث نتائجها ، وذلك أن : الشكل  
الأول ينتج المطالب الأربعة - أعنى الإيجاب الكلى والسلب /٧/  
الكلى والإيجاب الجزئى والسلب الجزئى . والشكل الثانى ينتج  
مطلبين ، وهما السلب /٨/ الكلى والسلب الجزئى ، لأنه لا ينتج  
إيجاباً البتة . والشكل الثالث ينتج مطلبين هما /٩/ الإيجاب

Baroko (٢٦) أى ك م ج س ج س - ٢

Bokardo (٢٧) أى ، ج س ك م ج س - ٣

(٢٨) انظر فيما بعد ١٢٥ ب ٢٠ .

(٢٩) قرن : ١٢٣ ب ١٥ - ١٦ .

(٣٠) فكلاهما من الاقيسة الصحيحة ذات الصورة : ك م ج م

ج م ، أعنى : Daril and Datisl

الجزئى والمطلب الجزئى ، ولا ينتج كلياً البتة . وهذا الشكل [ الرابع ] ينتج ثلاثة / ١٠ / مطالب : سلباً كلياً وسلباً جزئياً وإيجاباً جزئياً . فهو [ الشكل الرابع ] مبين ( أو مضالف ) للشكل الأول من حيث أن / ١١ / الأول ينتج [ نتيجة ] إيجاباً كلياً . وهذا الشكل لا ينتجه البتة . ويبين الثانى لأن الثانى لا / ١٢ / ينتج [ نتيجة ] إيجاباً البتة ، وهذا الشكل قد يتج إيجاباً جزئياً . ويبين الشكل الثالث لأن الشكل الثالث لا ينتج [ نتيجة ] كلياً البتة ، وهذا الشكل قد ينتج سلباً كلياً .

( ٤ ) وأما المباشرة / ١٣ / الرابعة بين هذا الشكل [ الرابع ] والأشكال الأخرى ، فهو من حيث عدد الضروب [ الصحيحة ] . فان / ١٤ / عدد ضروب هذا الشكل المنتجة ( أى الصحيحة ) خمسة ، وهى فى [ الشكل ] الأول أربعة ، وفى الثانى أربعة ، / ١٥ / وفى الثالث ستة .

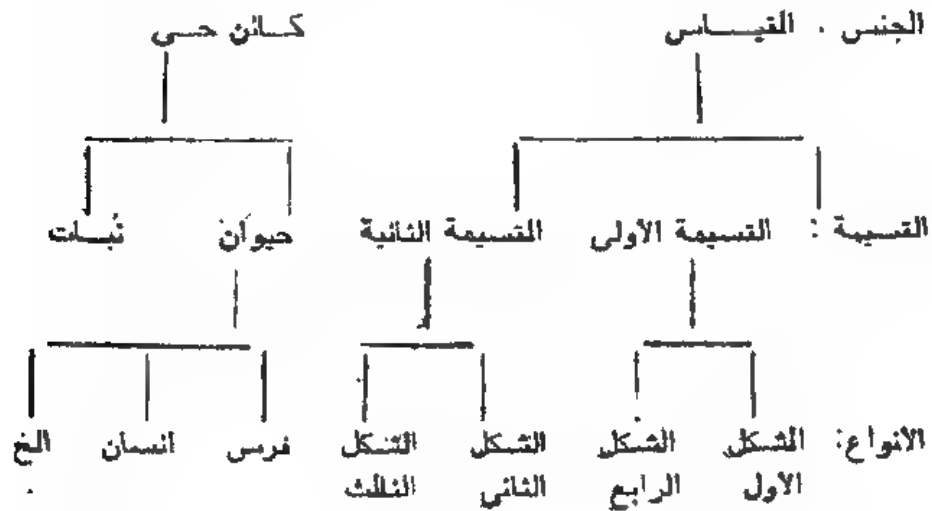
\* \* \*

فأما [ الواقع ] أن هذا الشكل [ الرابع ] ينبئ أن يجعل تالياً للأول [ وله أسبقية على الشكل الثانى والثالث ] فيبين من / ١٦ / وجهين .

( ١ ) أحدهما أنه [ أى الشكل الرابع ] قسيم الأول [ ذاته ] فى القسمة - أعنى أنه شاركه [ مع الشكل الأول ] فى أن حده الأوسط / ١٧ / موضوع فى إحدى المقدمتين ومحمول فى الأخرى . ويفضل عليه [ أى الشكل الرابع ] بأنه [ أى الشكل الأول ]

أقرب إلى ١٨/ الطبع ( أى يكون طبيعياً إلى حد أبعد ) .  
 ومستغنى [ أى الشكل الأول ] فى البيان عنه [ أى أنه واضح  
 بذاته ] ، وهذا [ الشكل الرابع ] فلا يستغنى عنه فى البيان .  
 فيقدم عليه الأول ١٩/ من هذا الوجه يقدم ما هو ضرورى  
 التقدم . وتلاه [ أى الأول ] الثانى [ أى الشكل الرابع ] تلم  
 الأنواع القسمة [ نفسها ] ٣٠/ لأن حكم هذا الشكل مع الأول  
 حكم نوعين قسيمين . وحكم الشكلين الآخرين ٢١/ معهما  
 حكم [ نفس ] نوعين قسيمين لجنس الأول والرابع [ أى الشكل ]  
 المزد ( ٣١ ) . والنوع أقرب [ الأنواع الأخرى ] إلى [ نفس ]  
 قسيمه ٣٢/ من قسيم جنسه [ آخر ] . مثال ذلك أن الإنسان  
 أقرب إلى الفرس الذى هو [ نفس ] قسيمه [ من جنس الكائن  
 الحى ، أى قسمة الحيوان ] من النبات الذى هو قسيم جنسه

( ٢١ ) ويمكن تمثيل المناقشة هنا بالشكل التصنيفى التالى :



[ آخر ] أعني [ جنس ] الحيوان [ أى جنس الكائن - الحى ] •  
فهذا أحد الوجهين الذى لأجله جمل / ٢٣ / هذا للشكل ثاندا  
للاول •

( ٢ ) والوجه الثانى أن هذا الشكل [ الرابع ] المرید  
يفضل على الشكلىن / ١٢٤ / ب ١ / الآخرين فى عدد المطالب المنتجة  
[ المنتجة منه بشكل صحيح ] • وذلك أنه ( أى الشكل الرابع )  
ينتج ثلاثة مطالب - أعني سلبا كلياً / ٢ / وإيجابا جزئيا وسلبا  
جزئيا • [ لكن ] وذلك الشكلىن لا ينتجان الا مطلبين - أعني الثانى  
/ ٣ / لا ينتج الا سلبا كلياً وسلبا جزئياً ، والثالث ينتج ايجابا جزئيا  
وسلبا جزئيا • وكما / ٤ / أن الفيلسوف [ أى أرسطو ] قدم الشكل  
الأول على هذين الشكلىن لانتاجه [ كل ] للمطلب الأربعة ، / ٥ /  
هكذا ينبغى أن يقتدى به فتقديم هذا الشكل عليهما لانتاجه  
الثلاثة مطالب ، / ٦ / ولهذا ما اجتمع فى نتائج مجموع [ كامل ]  
نتائج ذينك الشكلىن الآخرين ( ٣٢ ) •

\* \* \*

فان قيل هذا / ٧ / الشكل ينبغى أن يؤخر عن الشكلىن  
الآخرين لأنه بعيد عن الطبع ( أى غير طبيعى الى حد أبعد ) ،  
ولهذا ما / ٨ / يحتاج [ تصحيح ] بعض ضروبه الى عكس ، أعني  
عكس كلتا المقدمتين وليس فى ذينك الشكلىن [ الآخرين ] ما يحتاج  
الى عكس كلتا المقدمتين •

( ٣٢ ) فنتائج الشكل الثانى ك س ، ج س ، والثالث ج م ، ج س  
إما الرابع فله كل الصور الثلاث التالية : ك س ، ج م ، ج س -

فإننا نقول : كونه يحتاج [ للرد لشكل الأول ] الى عكسين  
 ٨/ لا يوجب له التأخر عنهما ( أعني الثاني والثالث ) ، لأن في  
 ذينك الشكين ما يحتاج الى عكسين أيضا ، ١٠/ أعني عكس  
 إحدى المقدمتين وعكس النتيجة ، كما [ هو الحال ] في الضرب  
 الثاني من الشكل ١١/ الثاني ، وهو الضرب الذي بعكس صفراء  
 - أعني المؤلف من كلية موجبة كبرى ١٢/ وكلية سالبة صغرى -  
 فإنه يحتاج الى عكس النتيجة (٣٣) . وكذلك ، الشكل الثالث  
 إذا ١٣/ ما احتيج في أحد ضربيه إلى عكس الكبرى وهو الضرب  
 الرابع الذي كبراه ١٤/ كلية موجبة وصفراء جزئية موجبة -  
 فإنه يحتاج [ أيضا ] الى عكس النتيجة (٣٤) .

وقد زاد [ في الأفضلية ] هذان ١٥/ الشكلان - أعني الثاني  
 والثالث - في البعد عن المزيد ( أى الرابع ) شيئا خصاه ،  
 وذلك أن في كل واحد منهما ضربا لا يبين انتاجه [ بالرد للشكل

(٣٣) ماضرب المسمى ( Camerac ) . ك م ك م ك م - ٢  
 يرد بعكس النتيجة والمقدمة الصغرى إلى الضرب المسمى ( Celarent )  
 ك م ك م ك م - ١ .

(٣٤) والضرب المسمى ( Darii ) ك م ج م ج م - ٣ يرد  
 بعكس المقدمة الصغرى [ وليس النتيجة ] الى الضرب المسمى  
 ( Darii ) ك م ج م ج م - ١ .

[ ومن المؤكد أن ابن الصلاح يقصد هنا الضرب السادس من  
 الشكل الثالث ، وليس الضرب الرابع . فاضرب السادس من الشكل  
 الثالث هو ما تكون كبراه جزئية ، وجبة وصفراء كلية موجبة .  
 وهذا الضرب يرد بالفعل بعكسين ، حيث تتبدل المقدمات أولا ثم  
 يعكس الصغرى ، ثم نعكس بعد ذلك النتيجة نظرا لمبدل المقدمات ] .  
 ( المترجم ) .

الأول ، إلا بالخلف . كما في [ حالة ] الضرب الرابع من الشكل ١٦/ الثاني وهو الذي كبراه كلية موجبة وصغراه جزئية سالبة (٣٥) . وكما [ أيضا ] في [ حالة ] الضرب ١٧/ السادس من الشكل الثالث الذي صغراه كلية موجبة وكبراه جزئية سالبة (٣٦) . وليس ١٨/ في ضرب هذا الشكل [ الرابع ] المزيد ما يحتاج إلى أن يبين بالخلف ، بل بأجمعهما تبين ١٩/ بالمكس . ولا خفاء أن برهان الخلف أغرب وأبعد عن الطبع ( أعني أنه غير طبيعي إلى حد أبعد ) من برهان العكس .

٢٠/ فإن قيل بأن هذا الشكل [ الرابع ] قد يحتاج للرد [ في بعض ضروبه إلى ثلاثة عكوس - أعني ٣١/ عكس كل واحدة من المقدمتين والنتيجة ] أيضا ، ومن هذه الجهة [ بساء على ذلك ] « ( يكون أدنى درجة ) » (٣٧) . قلنا [ في الجواب ] ليس في ضروب هذا الشكل [ الصحيحة ] ما يحتاج إلى ثلاثة عكوس البتة ، على ما سيثبت في ٢٢/ « ( بعض نقائص ) » (٣٨) ضروبه ،

(٣٥) والضرب المسمى ( Baroko ) ك م ج س ج س - ٢ لا يمكن أن يرد إلى قياس من الشكل الأول عن طريق العكس . ولكننا لو جمعنا المقدمة الكبرى مع نقبض النتيجة فأننا سنحصل على نقبض المقدمة الصغرى من خلال القياس المسمى ( Barbara ) ك م ك م ك م - ١ .

(٣٦) أن الضرب المسمى ( Bokardo ) ج س ك م ج س - ٢ لا يمكن أن يرد إلى قياس من الشكل الأول بواسطة العكس . لكننا لو جمعنا المقدمة الصغرى مع نقبض النتيجة فأننا سنحصل على نقبض المقدمة الكبرى من خلال القياس المسمى ( Barbara ) ك م ك م ك م - ١ .

(٣٧) النص هنا غير مقروء ، إلا أن المعنى واضح .

(٣٨) النص هنا غير مقروء ، إلا أن المعنى واضح أيضا .



وهما الثالث والخامس لا يحتاج الى عكس النتيجة (٣٩) . ومتى عكست /٣٣/ النتيجة لم يحنج عكس واحدة من [ أى من ] المقدمتين البتة ، فضلا عن كليهما ، لأنه انما /١٢٥/ ١ / تمكس النتيجة عند تبديل ترتيب المقدمتين (٤٠) . ومتى تبدلنا ( المقدمات ) فى هذا الشكل - أعنى /٣/ أن نجعل [ المقدمات ] احدهما فى موضع الأخرى - لم نحتاج الى عكس شيء من المقدمات ، /٣/ بخلاف ما فى حالة - الشكل الثانى والثالث . فان الضربين اللذين تبدل فيهما ترتيب مقدمات هذين الشكلين [ يردان بأن ] تمكس فيهما [ أيضا ] احدى المقدمتين (٤١) .

\* \* \*

فان قيل أن هذا الشكل [ الرابع ] /٤/ قد استغنى عنه بالشكل الأول قلنا : وقد استغنى عن الشكلين الآخرين [ أيضا ] بالأول /٥/ بحسب ما تبين فى كتاب أناطوطيقا الأولى . فان كان الاستغناء يوجب الالفاء لهلغى [ أيضا ] /٦/ هذين

---

(٢٩) الصروب المقصودة هنا هى : ( Fesapo ) ك س ك م ج س - ٤ و ( Fresison ) ك س ج م ج س - ٤ . وانظر التوصلات فيما بعد .

(٤٠) وعلى هذا يرد القياس الى الشكل الأول بعكس قضية واحدة .

(٤١) بمعنى ان الضرب المسمى ( Cesare ) ك م ك س ك س - ٢ يرد الى الضرب المسمى ( Celarent ) ك س ك م ك س - ١ بعكس نتيجته ومقدمته الصغرى : وتبدل المقدمات . كما يرد الضرب المسمى ( Disamis ) ج م ك م ج م - ٢ الى الضرب ( Darii ) ك م ج م ج م - ١ بعكس نتيجته ومقدمته الكبرى وتبدل المقدمات .

شككين • ذلك [ الناتج ] ليس بمباين بل يجب علينا التصنيف  
والتعميد واستيفاء ٨٧/ الأقسام في كل أمر ههما أمكن • فهذا  
ما احتجنا أن نقوله في هذا المعنى من هذا ٨٧/ الوجه •

\* \* \*

فلندكر الآن شرايط ( أى شروط الصحة ) هذا الشكل [ الرابع ] •

فنقول ان لهذا الشكل شرايط [ معينة ] تتمه مع ٨٧/  
الشكال الأخر الثلاثة • وهو : ( ١ ) أنه لا قياس [ صحيح ]  
في هذه الأشكال الأربعة بأجمعها عن ١٠٠/ سالبتين ، ولا ( ٢ ) عن  
جزئيتين ، ولا ( ٣ ) عن صفري سالبة وكبرى جزئية (٤٢) •

و [ علاوة على ذلك ] يعم هذا الشكل [ الرابع ] ٨١/  
والأول شريطه واحدة [ خاصة وليست عامة ] — كما عم كل  
واحد من ذينك الشككين الآخرين والأول ١٢٢/ شريطة واحدة •  
والشريطة التي تعم هذا الشكل [ الرابع ] والشكل الأول أنه  
لا ينبغي أن ١٣/ تكون احدى مقدمتيه سالبة جزئية • وهذه الشريطة  
بعينها لزمّت في الشكل الأول ١٤/ من اشتراطنا فيه أن صفراء  
موجبة وكبراء كلية • [ لكن ] وأما الشكلان الآخران فقد  
١٥/ تكون في كل واحد منهما [ قياس صحيح مع ] مقدمة هي  
سالبة جزئية (٤٣) •

---

(٤٢) قارن فيما سبق ١٢٣ ب ١١ — ١٣ •

(٤٣) الضرب ( Baroko ) ك م ج س ج س — ٢ في الشكل  
الثاني ، والضرب ( Bokardo ) ج س ك م ج س — ٣ في الشكل الثالث .

وأما الشريطة التي عمت كل واحد من ذينك الشكليين  
 الآخرين والأول ، نحن [ وجدنا أن ] نذكرها وهي : أن كبرى  
 الشكل /١٦/ الثاني ينبغي أن تكون كلية ، كما اشترط في كبرى  
 الشكل الأول . وصغرى /١٧/ الشكل الثالث ينبغي أن تكون موجبة .  
 كما اشترط في صغرى الشكل الأول /١٨/ فكما أن شريطة الشكل  
 الأول التي عمت مقدمتيه - وهو أن ليس فيهما سالية جزئية -  
 كذلك عمت [ شريطة ] مقدمتي الشكل [ الرابع ] المزيد . وكما  
 أن الشريطة التي خصت /١٩/ كبراه [ المقدمة ] في الشكل  
 الأول [ - وهو أن تكون كلية - كذلك خصت كبرى [ الشكل ]  
 الثاني . وكما أن الشريطة التي /٢٠/ خصت صغراه [ في الشكل  
 الأول ] - وهي أن تكون موجبة - كذلك خصت صغرى الشكل  
 الثالث .

/٢١/ وأما الشريطة التي خصت هذا الشكل [ الرابع ]  
 المزيد . فهو أن لا تجمع فيه ازدواج (٤٣) /٢٢/ صغراه جزئية (٤٤)  
 وكبراه موجبة كلية ، كما خص الشكل الثاني بشريطة تخمه  
 /٢٣/ دون الثلاثة الأشكال الباقية ، وهو أن تختلف مقدماته في  
 انكيف .

---

(٤٣) ولقد ترجمنا هنا كلمة ازدواج وما يشابهها بامصطلحات  
 المنطق العربي المعتمدة على الأصل زوج . كما ترجمنا تجمع وما يشابهها  
 اعتمادا على الأصل جمع .

(٤٤) في النص نقرا « موجبة كلية » . وهذا ما يجعل العبارة  
 غير صحيحة .

..)

فأما الشكل الثالث / ١٢٥ ب ١ / فهو (٤٥) يختص بشريطه وحده  
 فقط ، وذلك اذا ما يقال فيه أن فيه شريطتين ، احدهما ( ١ )  
 أن / تكون صفراء موجبة ، والشرط الآخر ( ٢ ) أنه لا يسد  
 به من مقدمة كلية ، [ وجوابنا أن ] ليس تخاص [ الثانية ]  
 به [ أى الشكل الثالث ] (٤٦) . أن هذه الشريطة الأخيرة لم  
 تختص بها ، بل هي داخلة فيما يعم [ كل ] الأشكال الأربعة ،  
 / وهو أنه لا قياس [ صحيح ] فيها [ فى أى منها ]  
 [ يتألف ] من جزئيتين [ كمقدمت (٤٧) ] .

ومن [ السبب ] هاهنا - أعنى أن لهذا الشكل الثالث  
 شريطة / ٤ / واحدة [ تزيد أو تنقص عن الشرايط العامة لكل  
 الأشكال الأربعة ] - كثرت ضروبه المنتجة ( أى الصحيحة ) ،  
 وصارت ستة : بخلاف سائر الأشكال الباقية ، فإن / ٥ / ضروبها  
 [ الصحيحة ] أقل من ذلك .

\* \* \*

فأما لم كان فى [ الشكل ] الأول أربعة أضرب منتجة ،  
 وفى [ الشكل ] الثانى / ١ / أيضا أربعة أضرب ، وفى [ الشكل ]

(٤٥) تقرا فى المخطوطة « فلم » واننى سافترض « فهو » بدلا  
 من فلم .

(٤٦) أن أول هذه الشروط يكون « مطلوبا » كشرط لصحة  
 الشكل الثالث .

(٤٧) أن الشرط المذكور أولا - اعنى : أن تكون الصفراء موجبة -  
 يصح للشكل الثالث ( وايضا للأول ) .

اشكال ستة أضرب ، وفي الشكل [ الرابع ] المزيد خمسة  
 أضرب /٧/ فهذا شيء نبينه الآن بأنه لازم عن هذه الشرايط .  
 وذلك أن [ جملة ] عدد الازدواجات في /٨/ كل واحد من الأشكال  
 على ما توجبه القسمة [ التسامة ] ستة عشر ازدواجا - أعني  
 الازدواجات /٨/ التي مقدماتها محصورة بأسوار (٤٨) . فانا لو  
 أدخلنا المهملات في الجملة لكانت ستة /١٥/ وثلاثين ازدواجا (٤٩) .  
 ولكن - لما كانت المهمة قوتها قسوة الجزئية ، وذلك أنها محتملة  
 أن تكون كلية ومحتملة أن تكون جزئية ، إلا أن كونها كلية مشكوك فيه  
 وكونها جزئية معلوم متيقن لأن ما يصدق على الكل يصدق [ بالضرورة ]  
 على الجزء - أقمنا الجزئية مقام المهمة .

/١٢/ والذي تبين به [ أيضا ] أن القسمة تفضي في [ أمية ]  
 المحصورات [ يفضي إلى ] ستة عشر ازدواجا هو هذا : /١٣/  
 ان المقدمتين لا تخلوان من أن تكونا جميعا كليتين أو جميعا  
 جزئيتين ، أو تكونا كلية /١٤/ وجزئية أو جزئية وكلية . فهذه  
 أربعة « ازدواجات » . وكل واحد من هذه الازدواجات /١٥/  
 لا يخلو من أربعة أحوال ، وهي أن [ المقدمات ] تكونا جميعا  
 مالبتين أو جميعا دوجبتين ، أو تكونا /١٦/ موجبة وسالبة ،

---

(٤٨) معنى اشتمالها على « كل » أو « بعض » كان نقول  
 « بعض الناس أطباء » وذلك بخلاف غير المحددة الكم كان نقول  
 « الناس أطباء » .

(٤٩) ولو جمعنا الفضية الموجبة والسالبة غير المحددة الكم  
 إلى الحملات الأربع ك م ، ك س ، ج م ، ج س ، نحصل أن  
 المقدمتين ستولدان ليس  $4 \times 4 = 16$  بل  $6 \times 6 = 36$  ازدواجا .

او سالبة وموجبة . فاذا ضوعفت هذه الأربعة الاحوال الاخر  
/١٧/ بالأربعة الاحوال الاول [ الاربع ] جاء من ذلك ستة عشر  
ازدواجاً .

مها . أربعة كنيات ، وهي /١٨/ هذه : ( ١ ) كليتان موجبتان  
( ٢ ) كليتان سالبتان . ( ٣ ) كلية موجبة [ كبرى ] وكلية سالبة  
[ صغرى ] ، /١٩/ كلية سالبة [ كبرى ] وكلية موجبة [ صغرى ] (٥٠) .

وأربع جزئيات آخر تصير مع [ الأربعة ] الأول ثمان .  
وهي /٢٠/ هذه : ( ٥ ) جزئيتان موجبتان ، ( ٦ ) جزئيتان سالبتان  
( ٧ ) جزئية موجبة [ صغرى ] وجزئية /٢١/ سالبة [ كبرى ] ،  
( ٨ ) جزئية سالبة [ صغرى ] وجزئية موجبة [ كبرى ] .

وأربع آخر [ تتركب ] من كلية صغرى وجزئية /٢٢/ كبرى  
تصير مع المتقدمة اثنا عشر وهي هذه : ( ٩ ) كلية موجبة  
[ صغرى ] وجزئية موجبة [ كبرى ] ، /٢٣/ ( ١٠ ) كلية سالبة  
[ صغرى ] وجزئية سالبة [ كبرى ] ، ( ١١ ) كلية موجبة  
[ صغرى ] وجزئية سالبة [ كبرى ] ، ( ١٢ ) كلية /٢٤/ ١٢٦ أ ١/  
سالبة [ صغرى ] وجزئية موجبة [ كبرى ] .

---

(٥٠) يلاحظ ان الترتيب المتباد للصغرى - الكبرى مؤجل هنا  
« وهذا ما يصبح ظاهراً في ١٢٧ ٢١ - ٩ فيما بعد » وهذا ما يؤدي  
الى الخلط والخطأ في بعض المواضع مثل ١٢٦ ١٤١ فيما بعد .

(٥١) ولقد ترجبنا اقترانات ومثلها بالاصطلاحات المعتمدة على  
الاصول قرن .

وأربع اقترانات (٥١) ، آخر تتركب من مقدمتين صغريهما  
جزئية /٣/ وكبراهما كلية ، تصير مع جميع ما تقدم من جملة  
الازدواجات ستة عشر ازدواجا • وهى /٣/ هذه : ( ١٣ ) جزئية  
موجبة [ صغرى ] وكلية موجبة [ كبرى ] ، ( ١٤ ) جزئية  
سالبة [ صغرى ] وكلية سالبة [ كبرى ] ، ( ١٥ ) جزئية /٤/  
موجبة [ صغرى ] وكلية سالبة [ كبرى ] ( ١٦ ) جزئية سالبة  
[ صغرى ] وكلية موجبة [ كبرى ] (٥٢) •

(٥٢) وهكذا بان ١٦ « ازدواجا » تكون على النحو التالي  
ولاحظ أننا نتبع عادة الغرب الحديث - وليس استخدام العرب -  
في وضع الكبرى أولا :

١ - ك م ك م	٢ - ك م ك م	٣ - ك م ك م	٤ - ك م ك م
٥ - د م د م	٦ - د م د م	٧ - د م د م	٨ - د م د م
٩ - د م ك م	١٠ - د م ك م	١١ - د م ك م	١٢ - د م ك م
١٣ - ك م د م	١٤ - ك م د م	١٥ - ك م د م	١٦ - ك م د م

والفكرة الخاصة بهذه الأنماط الستة عشر للجروب القياسية ،  
بدون اختلاف المقدمات ، كأساس للكثير من الإتيمة وتحليل صحتها ،  
انما تتجاوز على الأقل أبوليدس ، حيث أن المصطلح اللاتيني لهذه  
الازدواجات هو Coniugationes .

فهذه الستة عشر ازدواجاً /٥/ تعقسم منها بالشرائط [ العامة ]  
 [ للصحة ] الثلاث التي اشترطناها عامة في الأشكال الأربعة  
 ثمانى /٦/ ازدواجات • وذلك أن الشرائط الثلاث ، هي أنه لا قياس  
 [ صحيح ] [ يتركب ] من جزئيتين ولا من سالتين ولا من صفري  
 سالبة وكبرى جزئية (٥٣) •

فبالشرطة الأولى — وهي أنه لا قياس [ يتركب ] من /٧/  
 جزئيتين — تعقسم أربع ازدواجات ، وهي الخامس والسادس والسابع  
 والثامن • وباشترطنا /٨/ أنه لا قياس [ يتركب ] من سالتين  
 تعقسم ثلاث اقترانات [ أخرى ] • وهي الثانى والعاشر والرابع  
 عشر • /٩/ وباشترطنا أنه لا قياس [ يتركب ] من صفري  
 سالبة وكبرى جزئية تعقسم مما تبقى ازدواج /١٠/ واحد ، وهو  
 الثانى عشر • فصارت الازدواجات العقم في كل واحد من  
 الأشكال /١١/ على طريق [ شرايط ] المعموم ثمانية ازدواجات ،  
 كما ذكرنا •

انظر :

C, Prantl, Geschichte der Logik im Abendlande, Vol, 1 (Op,  
 Cit), PP. 587 - 591 .

كما أن بوشنسكى ( Eochenski ( Formal Logic [ Op, Cit ], P, 219 )  
 يوحى أن البرت الكبير اقتبس هذا الاجراء التركيبى من العرب :  
 الا أنه — اذا كان هو قد فعل ذلك — فإنه يمكن أن يكون قد  
 اخدها من مصدر لاتينى • ان لم يكن أبوليدس ، فربما يكون بوثيوس .  
 فأصلها الاساسى هو اليونان بالتأكيد ، ومن المحتمل الرواقيون •

( قارن تعليقات برنتل الساخرة في المرجع السابق ، ص ٥٩١ .

(٥٣) انظر فيما بعد ١٢٣ ب ١١ - ١٢ •



( ١ ) وباشتراطنا في الشكل الأول /١٢/ شريطتين تضافه يلغى أربعة ازدواجات آخر . وذلك أن باشتراطنا فيه [ أى الشكل الأول ] أن صفراء /١٣/ موجبة يلغى مما بقى ازدواجان ، وهما اثنا عشر والسادس عشر . وباشتراطنا فيه أن /١٤/ كبراه كلية يلغى من الستة الازدواجات الباقية ازدواجان . وهما التاسع والحادي عشر فتبقى الازدواجات المنتجة في الشكل الأول أربعة . وهي الأول ، [ الرابع ] (٥٤) /١٦/ والثالث عشر والخامس عشر (٥٥) .

( ٢ ) وكذلك أيضا باشتراطنا في الشكل الثاني [ خاصة ] شريطتين /١٧/ تبقى فيه من الثماني الاقتوانات الباقية أربعة أصرب [ فقط ] منتجة . وذلك أن إحدى شريطتيه هي إحدى شريطتي [ الشكل ] الأول ، وهي أن تكون كبراه كلية . فيلغى منه ( الشكل الثاني ) /١٨/ الاقترانان اللذان ألفيا في الشكل الأول بهذه الشريطة ( أى بعد فرضها ) ، وهما التاسع والحادي عشر (٥٦) . /١٩/ وأما الشريطة الثانية التي تخضع ( أعني الشكل الثاني ) — فهي أن تختلف مقدمته في الكيف فيلغى منه /٢٠/ من الست البواقى ازدواجان آخران ، وهما الأول والثالث عشر .

---

(٥٤) نقرا في النص « الثالث » ولكن هذا خطأ في نسخ السطر رقم ١٢ فيما سبق . وعن مصدر الخط انظر تعليقاتنا على ١٢٥ ب ١٨ .

(٥٥) أعني ك م ، ك م ، ك م ، ك م ، ك م ، ك م .

أى : Barbara , Celarent , Dari and Ferio .

(٥٦) قارن فيما سبق ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٤ .

وتبنى له ( أعنى الشكل الثانى ) أربعة ازدواجات / ٢١ / منتجة ،  
 ، هى الثالث والرابع والخامس عشر والسادس عشر ( ٥٧ ) .

( ٣ ) وكذلك تكون اقترانات / ٢٢ / الشكل الثالث المنتجة من  
 الثمانى الباقية ستة ازدواجات ، لأن الشريطة التى تخصه [ أيضا ]  
 / ٢٣ / شريطة واحدة ، وهى احدى شريطتى [ الشكل ] الأول  
 أعنى [ شريطة ] أن تكون صفراء موجبة ( ٥٨ ) . فيلغى / ١٢٦ ب ١ /  
 منه اقترانان ، وهما الثالث والسادس عشر ، وهما [ أيضا ]  
 اللذان سقطا فى الشكل الأول / ٢ / بهذه الشريطة ( ٥٩ ) . وتبقى  
 ضروبه المنتجة كما قلنا ستة . وهى الأول والرابع والتاسع / ٣ /  
 والحادى عشر والثالث عشر والخامس عشر ( ٦٠ ) .

( ٤ ) وبالشريطتين اللتين اشترطناهما فى / ٤ / الشكل [ الرابع ]  
 المزيد يلغى من الثمانى الباقية ثلاثة اقترانات ، وذلك [ على النحو  
 التالى ] : أن احدى الشريطتين / ٥ / كانت أنه لا ينبغى أن تكون  
 احدى مقدمتيه سالبة جزئية ( ٦١ ) . فيلغى بذلك [ شريطة ] اقتران  
 / ٦ / ، وهما الحادى عشر والسادس عشر . وهذان الازدواجان كانا

( ٥٧ ) أعنى ك م ك س ، ك س ك م ، ك م ك م  
 أى : Camestres, Cesare, Festino, Baroko

( ٥٨ ) قارن فيما سبق ١٢٥ ا ٢٣ - ١٢٥ ب ٢ .

( ٥٩ ) قارن فيما سبق ١٢٦ ا ١٢ .

( ٦٠ ) أعنى : ك م ك م ، ك م ك م ، ك م ك م ، ك م ك م ،  
 ك م ك م .  
 أى :

Darapti, Felapton, Disamis, Bokardo, Datisi and Ferison

( ٦١ ) قارن : ١٢٥ ا ١٢ فيما سبق .

أنغيا في [ الشكل ] الأول لمجموع ٧/ شريطيه : لأنه ألفى بكل شريطة من شريطي [ الشكل ] الأول واحد من هذين (٦٢) .

وبالشريطة الأخرى — وهو أنه لا قياس [ منتج ] فيه [ الشكل ] [ يتركب ] من صفري جزئية موجبة وكبرى كلية موجبة — ٨/ وعلاوة على ذلك [ ينفي هذا الضرب وحده . وهو الثالث عشر فتبقى ضروبه المنتجة ] في الشكل الرابع [ خمسة ، وهي ٩/ الأول والثالث والرابع والتاسع والخامس عشر (٦٣) .

ولأننا قد ذكرنا أن عدد جميع ١٠/ الأزدواجات [ المنتجة ] في كل واحد من الأشكال الأربعة ستة عشر ازدواجا (٦٤) . تكون ١١/ جملتها في جميعها أربعة وستون ازدواجا ، منها خمسة وأربعون عقسا وتسعة عشر ضربا ١٢/ منتجة .

\* \* \*

(٦٢) حيث ألفى الأزدواج ١٦ ، ك م دس بشرطة الأول (وهي أن الصفري تكون موجبة) ، كما ألفى الأزدواج ١١ ، دس ك م بشرطة الثاني (وهي أن الكبرى تكون كلية) . فلنر فيما سبق : ١٢٦ | ١٢ | ١٤ .

(٦٣) أعني : ك م ، ك م ، ك م ، دس ، دس ك م ، ك م دس .  
أي : Bramantip , Camenes , Fesapo , Dimaris, and Fresison

(٦٤) نقرأ في النص الانجليزي تسعة عشر ، بينما في النص العربي نردها ستة عشر . ومن المؤكد أن النص العربي هو الأصح وما يؤكد ذلك ما نقرأه في السطر التالي مباشرة حيث اتفق النص العربي والانجليزي على أن مجموع الأزدواجات الأربعة كلها هو أربعة وستون ازدواجا مما يؤكد أن العدد الأصلي في كل ازدواج من الأشكال الأربعة ستة عشر وليس تسعة عشر ، كما أن ذلك يؤكد أيضا أن ما نجده من خطأ في النص الانجليزي إنما هو مجرد سهو من صاحب النص الانجليزي . ( المترجم ) .

وقد بقي مما ضمنناه فبيد أن نبرهن على الخصمة الأضرب  
التي ذكرنا /١٣/ أنها منتجة في الشكل [ الرابع ] المزيد وتبين  
صحة ذلك ، وكذلك نبين أن الأحد عشر /١٤/ ضربا الباقية عقم .  
وهذا حين ابتدئ بذلك على التوالي الأزدواجات .

فالضرب /١٥/ الأول [ يتركب ] من كليتين موجبتين تنتج موجبه  
جزئية (٩٥) . مثال ذلك : كل أ ب وكل ج أ /١٦/ فاقول أنه  
يتبع بعض ب ج . برهان ذلك أنا نغير الترتيب [ للمقدمات ]  
بان نجعل الكبرى صفري والصغرى كبرى فتصير [ القياس ]  
هكذا : كل ج أ وكل أ ب تنتج كل ج ب /١٧/ فالضرب الأول  
من الشكل الأول . ونعكس هذه النتيجة فيصير بعض ب ج /١٨/  
وهو مطلوبنا ومثاله من المواد : كل ناطق حيوان وكل انسان  
ناطق . فينتج بعض /١٩/ الحيوان انسان .

[ الضرب ] الثاني [ يتركب ] من كليتين سالبتين ، وهو عقيم ،  
لأنه ينتج الايجاب الكلى /٢٠/ والسلب الكلى معاً . وما كان  
كذلك فهو عقيم ، لأنه لا ينتج شيئاً واحداً بل انشئ /٢١/  
وضده ( أو : نفيضه ) [ أيضاً ] . فليس [ هنا ] بقياس ؛  
لأن القياس — على ما حده أرسطو طاليس — قول ( أو : تعبير )  
مؤلف من /٢٢/ أقاويل يلزم عنها لذاتها شيء واحد من الاضطراب (٩٦) .

(٩٥) فهذا لدينا الضرب المسمى (Bramantip) ك م ك م ح م ن ؛

(٩٦) التحليلات الأولى ١٢٠ ، ١ ، ٢٤ ب ١٨ — ٢٠ . لو افترضنا

القراءة السابقة بقولنا « كذلك » بدلا من القول « الاضطراب » ، فإن  
هذا سيؤدي الى جعل التعريف اقرب الى الاصل اليوناني .

وهذا [ ازدواج للمقدمات ] فلا يلزم عنه شيء / ٢٣ / واحد .  
وبهذا الطريق بين أرسطوطاليس الاقتترانات المعقم [ الموجودة ]  
في كتاب أناطوطيقا / ١٢٧ / ١ الأولى . مثال ذلك ما ينتج الإيجاب  
الكلى : لا حجر واحد انسان ولا حيوان واحد / ٣ / حجر فكل انسان  
حيوان . ومثال ما ينتج السلب الكلى : لا حجر واحد انسان ولا فرس  
واحد حجر فلا انسان واحد فرس (٦٧) .

[ الضرب ] الثالث : وهو الضرب الثنائي [ من هذا الشكل ] ،  
[ يتركب ] من النتيجة / ٣ / من كيتين كبراهما موجبة وصغراهما  
سالبة ، تنتج [ نتيجة ] سالبة كلية (٦٨) . مثاله : لا شيء / ١ /  
من أ ب وكل ج أ ينتج فلا شيء من ب ج . وذلك أنا نغير  
ترتيبه [ للمقدمات ] بأن نجعل / ٥ / الصغرى كبرى والكبرى  
صغرى فغير هكذا : كل ج أ ولا شيء من أ ب / ٦ / ينتج فلا  
شيء من ج ب بالضرب الثنائي من الشكل الأول (٦٩) . ونعكس هذه  
/ ٧ / النتيجة فتصير ولا شيء من ب ج ، وهو الذى أردنا .

(٦٧) هذا المثال يحدد بوضوح طريقة اثبات عدم صحة  
القياس . حيث يظهر أن صورة معينة من المقدمات لا تؤدي إلى أى  
قياس صحيح نقدم فيه ازدواجاً من أمثلة بديلة مثل :

( أ ) النتيجة اللتين تمثلان مسورا متعارضة ( أو متناقضة ) .

( ب ) المقدمتين والنتيجة الصادقة في كل حالة .

وحينما يكون هذا ممكناً . فانه يكون قد ثبت بوضوح أنه  
لا نتيجة قياسية يمكن أن تكون مستنتجة بشكل صحيح من المقدمات .  
(٦٨) فنحن لدينا هنا الضرب المسبى ( Camenes ) ك م ك س

ك م - ٤ .

(٦٩) وهو ما يكون بواسطة الضرب المسبى ( Celarent )

ك م ك م ك م - ١ .

ومثاله من المواد : لا حيوان /٨/ واحد حجر وكل انسان  
حيوان فينتج لا حجر واحد انسان .

[ الضرب ] الرابع وهو الضرب /٩/ الثالث من المنتجة [ فـ .  
هذا الشكل ] . [ وهو بتركب ] من كليتين كبراهما سالبة وصغراهما  
موجبة تنتج [ نتيجة ] سالبة جزئية (٧٠) . /١٠/ مثاله : كل  
أ ب ولا شيء من ج أ ينتج فليس كل ب ج [ بمعنى أن بعض ب ج ] -  
وذلك [ لأن ] أن نعكس كلتا /١١/ المقدمتين ( أى القياس ) فيصير  
هكذا ، بعض ب أ - لأن الموجبة الكلية تنعكس جزئية موجبة -  
/١٢/ ولا شيء من أ ج ، لأن السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها  
[ أى تنعكس الى كلية سالبة أخرى ] ، فينتج فليس كل ب ج  
بالضرب الرابع من الشكل الأول (٧١) . ومثاله من المواد : كل  
انسان حيوان ولا غرس /١٣/ واحد انسان فليس كل حيوان  
غرساً [ بمعنى أن بعض الحيوان ليس غرساً ] .

الضرب الخامس [ يتركب ] من جزئيتين موجبتين /١٤/ وهو  
عظيم لأنه ينتج الايجاب الكلى والسلب الكلى على ما سنذكره  
عاماً [ فيما بعد ] لهذه /١٥/ الاقترانات الأربعة التى [ تتركب ]  
من جزئيتين (٧٢) .

---

(٧٠) فنحن لدينا هنا الضرب المسمى ( Fesapo ) ك س ك م

د س - ٤ .

(٧١) وذلك يكون عن طريق الضرب المسمى ( Ferio ) ك م

د م - ١ .

(٧٢) انظر مناقشنا للضرب الثامن فيما بعد حيث تكون الحالات

الاربعة مرقمة من ٥ - ٨ ومتعامل معها بشكل عام .

الضرب السادس [ يتركب ] من جزئيتين سالبتين /١٦/ وهو عقيم أيضا ، ينتج المتضادتان ( أو المتناقضتان ) .

الضرب السابع [ يتركب ] من جزئية موجبة صغرى /١٧/ وجزئية سالبة كبرى ، وهو عقيم أيضا ، ينتج المتضادتين ( أو المتناقضتين ) معاً .

الضرب الثامن من /١٨/ جزئية سالبة صغرى وجزئية موجبة كبرى . وهو عقيم ، والحدود التي تنتج [ نتيجة ] الايجاب /١٩/ اكللى لهذه الأربعة الازدواجات هي « الانسان » و « الحيوان » و « الجسم » — بأن نجعل « الحيوان » /٢٠/ الحد المشترك ( أى الأوسط ) و « الانسان » الحد الأصغر و « الجسم » الأكبر . وأما الحدود التي تنتج [ نتيجة ] السلب /٢١ ٢٢/ اكللى . فهذه « الأبيض » و « الانسان » و « الطائر » بأن نجعل « الأبيض » الحد المشترك ( أى الأوسط ) و « الانسان » /٢٣/ الأصغر و « الطائر » الحد الأكبر .

الضرب التاسع ، وهو الرابع من الضروب المنتجة [ المركبة ] من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى ، تنتج [ نتيجة ] موجبة جزئية (٧٣) . مثال ذلك : /١٢٧/ ب /١/ كل أ ب وبعض ج أ فأقول انه ينتج بعض ب ج . برهان ذلك أننا نجعل كل /٢/ واحدة من المقدمتين في موضع صاحبها . فتصير [ أى الصغرى ] هكذا : بعض ج أ وكل أ ب [ بعدئذ ] /٣/ تنتج فبعض ج ب

---

(٧٣) نحن لدينا هنا الضرب ( Dimaxis ) ح م ك م ح م —

بالضرب الثالث (٧٤) من الشكل الأول (٧٥) • وبمعكس هذه النتيجة  
/٤/ فتصير بعض ب ج • وذلك ما أردنا • وهـناله من المواد •  
ذل انسان حيوان وبعض /٥/ الناطق انسان فبعض الحيوان  
ناطق •

الضرب العاشر [ يتركب ] من كلية سالبة صفري /٦/ وجزئية  
سالبة كبرى • وهو عقيم • ينتج المتضادتين ( أو المتناقضتين )  
معا • مثال ما ينتج الايجاب /٧/ الكلى : لا انسان واحد  
فرس وليس كل نسام (٧٦) انسان • ( بمعنى بعض النامى انسان )  
فكل فرس نسام • وهـناله ما /٨/ ينتج [ نتيجة ] السلب  
الكلى : لا انسان واحد حجر وليس كل نام اسانا ( بمعنى  
بعض الناس انسان ) فلا حجر واحد /٩/ نام •

الضرب الحادى عشر من كلية موجبة صفري وجزئية سالبة  
كبرى • وهو /١٠/ عقيم • ينتج المتضادتين ( أو المتناقضتين )  
مناله ما ينتج الايجاب الكلى : كل انسان حيوان وليس /١١/  
كل جسم انسانا ( بمعنى بعض الجسم ليس انسانا ) فكل حيوان  
جسم • وهـناله ما ينتج السلب الكلى : كل حيوان /١٢/ حساس

---

(٧٤) تقرا فى النص الانجليزى الضرب الثانى بينهما الصحيح هو  
الضرب الثالث وهو ما نجدده فى النص العربى • ( المترجم ) •  
(٧٥) وذلك يكون بواسطة الضرب ( Darii ) ك م ح م ح م - ا  
(٧٦) تقرا فى النص الانجليزى بمعنى آخر مختلف وهو النوم  
ولقد استخدمها ريشر بهذا المعنى فى اكثر من موضع • ولعل  
المخلط فى هذا يرجع الى اعتماد ريشر على الترجمة الحرفية فى  
هذا الموضع • وعدم تجاوز ذلك لتفهم المعنى المقصود • ( المترجم ) •



وليس كل حجر حيوانا ( بمعنى بعض الحجر ليس حيوانا ) فلا  
حساس واحد حجر •

ولا ينبغي أن نسبق /١٣/ الى الظن أنا ومما في هذا  
المثال انذى يقرر(٧٧) السلب الكلى بقولنا • ليس كل حجر  
/١٤/ حيوانا • وذلك [ اذا كان ] [ القول الأخير ] [ يكون  
صادقا ] ، ان قولنا ليس كل /١٥/ حجر حيوانا صادق أيضا ،  
لأن السالبة الجزئية تصدق مع السالبة الكلية [ ولكن ليس العكس ] •

وقد اقتدينا بأرسطو طاليس في هذا المثال • وذلك أنه  
فعل مثل ذلك في مواضع من كتاب /١٦/ أنالوطيقا الأولى ، [ قسم ]  
«ها [ الذى يعالج ] الافتتران الذى [ تتركب ] من سالبة جزئية  
صغرى وموجبة كلية كبرى /١٧/ في الشكل الأول حين أراد أن  
يبين أنه غير منتج • قال بالفاظه نصا [ أعنى في التحليلات  
الأولى ] (٧٨) هكذا : مثال /١٨/ ذلك أن أ موجودة في كل ب  
وب غير موجودة لبعض ج أو غير موجودة /١٩/ لكل ج — محدود  
ذلك « الحى » (٧٩) و « الانسان » و « الأبيض » — ثم المأخوذ  
من « الأبيض » مالا يقال /٢٠/ عليه « الانسان » ولكن ذلك  
« ققنس » و « الثلج » [ يؤدي الى الناتج ذاك ] و « الحى »  
مقول على كل هذا [ أعنى « الانسان » ] و غير مقول على

---

(٧٧) تقرا في النص العربى « ينتج » •

(٧٨) التحليلات الأولى ، ا ، ب ، ٢٦ ، ب ١ — ٩ •

(٧٩) ان الكلمة العربية المستخدمة هنا يمكن ايضا ان تصلح

لكلمة « حيوان » اليونانية المستخدمة في النص الأرسطى •

٢١/ شيء من ذلك [ أعنى « ققنس » أو « ثلج » ] (٨٠) \* كذلك  
 أن يجعل « الانسان » هو الحد الأوسط في كلا المثالين التي  
 ٢٢/ [ كلتاهما ] تنتج الايجاب الكلى . « (وتلك التي تنتج السلب  
 الكلى : و « الحى » غيرها ) » هو الحد الأكبر في كلا [ أى

(٨٠) أن السطور من ١٨ - ٢٠ تتفق مع الموضع ٢٦ ب ٢ - ٨ في  
 التحليلات الاولى . والمطلق الخاص بالوقف هنا يكون كما يلى :  
 ان المقدمات الاوائل تكون على النحو التالى :

كلى ب تكون ا	كلى انسان حى
بعض د ليس ب	بعض الابيض ليس انسانا

فهذه المقدمات ربما يمكن تصورها على انها من المفترض أن تؤدي  
 الى نتيجة حزئية « بعض د ( يكون ) ( لا يكون ) » بمعنى اما « بعض  
 الابيض ليس حيا » أو « بعض الابيض حى » .  
 واذا كان الامر كذلك . فحينئذ فمان كل مجموعة  
 من المجموعات التالية :

كلى ب تكون ا	كلى ب تكون ا
بعض د لا تكون ب	بعض د لا تكون ب
كلى د تكون ا	لا د يكون ا

سكون غير متسقة . ويتضح ذلك في المجموعة الاولى من خلال الحجة  
 التى نقول :

١ = حى ، ب = انسان ، د = ققنس

اعنى كلى انسان كائن حى .

بعض الققنس ليس انسانا

كلى الققنس كائن حى

كما ان المجموعة الثانية غير متسقة كما يتضح من الحجة .  
 المسئلة :

١ = حى ، ب = انسان ، د = الثلج  
 اعنى :

كلى انسان كائن حى

بعض الققنس ليس انسانا

لا ققنس كائن حى .

هذين [ المثالين • وأما الحد /٢٣/ الأصغر فجملة [ في المثال ]  
 فيما ينتج الايجاب الكلى « الققس » ، والسلب الكلى « الثلج » •  
 « ففى » [ اذا كان الاستدلال صحيحا ، فسوف يكون محمولا ] من  
 هذا [ أعنى : الثلج ] في /١٢٨/ ١ / الايجاب الكلى اقتران [ آنذاك ]  
 هكذا : ليس كل ققنس انساناً ( بمعنى • بعض الققنس لبس انساناً )  
 وكل انسان حيوان ، فينتج /٢/ كل ققنس حيوان • ومعلوم  
 ان قوله لبس كل ققنس انساناً ( بمعنى • بعض الققنس ليس  
 انساناً ) لا يعطى أن الققنس /٣/ انسان لأن السالبة الجزئية  
 [ ينبئ أن ] تصدق مع السالبة الكلية • وكذلك استعمله ( أى الحدود  
 انتى نتكلم عنها ) في المثال /٤/ الآخر ، وهو الذى ينتج  
 [ نتيجة ] السلب الكلى ليس كل ثلج انساناً وكل انسان حيوان  
 /٥/ فلا ثلج واحد انسان (٨١) •

الضرب الثانى عشر [ يتركب ] من كلية سالبة صفى وجزئية  
 • وجبة /٦/ كبرى • وهو عقيم • لأنه ينتج المتضادتين  
 ( أو المتناقضتين ) مثال ما ينتج [ نتيجة ] الايجاب الكلى :  
 لا شئ من الناس فرس وبعض النامى انسان ينتج فكل فرس  
 نام • ومثال ما ينتج [ نتيجة ] السلب الكلى : /٧/ لا شئ  
 من الناس حجر وبعض الحيوان انسان فلا شئ من الحجر  
 • حيوان •

وقد /٨/ زعم دنحنا (٨٢) أن هذا الضرب منتج مثال

(٨١) في النص خطأ واضح حيث نقرا « انسان » بدلا من « حيوان ».

(٨٢) عن « دنحنا القس » انظر تعليقاتنا على ٢٢١ ب ٢٢ فيها سبق.

ما ذكره [ لييين هذا ] لا شيء من أ ب وبعض ج أ فزعم أنه ١/ ينتج ليس كل ب ج ( بمعنى • بعض ب ليس ج ) (٨٣) وذلك بأن نغير الترتيب ونجعل كل واحدة من المقدمتين ١٠/ في موضع الأخرى فتصير هكذا : بعض ج أ ولا شيء من أ ب فينتج فليس ١١/ [ كل ج ب ( بمعنى • بعض ج ليس ب ) ، بالضرب الرابع ] المنتج [ من الشكل الأول (٨٤) • لكن عندنا ] أنفسنا [ أن هذا غير منتج ، لأن ١٢/ المطلوب أن ينتج ليس كل ب ج ( بمعنى • بعض ب ليس ج ) لأن الحد الأكبر هو ج ، وهو أنتج عكس ١٣/ هذا ليس كل ج ب ( بمعنى • بعض ج ليس ب ) • وليس تنعكس هذه النتيجة لأنها سالبة جزئية • فهذا أنتج عكس المطلوب لا المطلوب [ نفسه ] • فإن كان دنا [ كما اعتقد ] يعد هذا الضرب منتجا ، فليجعل في ١٤/ الشكل الأول ضربين آخرين منتجين ، وهما : ( ١ ) الضرب الذي صفراء سالبة كلية ١٥/ وكبراء كلية موجبة ، ( ٢ ) والضرب الذي صفراء كلية سالبة وكبراء جزئية موجبة (٨٥) • مثال ١٦/ ذلك ، لا شيء من

---

(٨٣) فذلك يكون هكذا لو كان صحيحا أن القياس  
ج م ك س - د س - ٤ منتج •

(٨٤) فذلك يكون ، بقياس من الضرب المسبى (Ferio)  
ك س د م د س - ١ •

(٨٥) فكما نعرف أن ك س د م د س - ١ يكون منتجا .  
وبالتالى لو عكست النتيجة د س فحينئذ فإن د م ك س د س - ١  
سيكون منتجا ( بعكس كل من النتيجة والمقدمة ك س - ١ ك س  
د م د س - ١ ) ولذلك فإنه من باب أولى أن ك م ك س د س - ١  
سيكون منتجا أيضا •

ب أ وكل أ ج أو بعض أ ج ينتج ليس كل ج ب ( بمعنى - بعض ج ليس ب ) ، لأننا ان /١٧/ عكسنا كلتا المقدمتين [ بدلناهم صار الضربان هكذا ، وهما : بعض ج أ ولا شيء من أ ب /١٨/ فينتج ليس كل ج ب ( بمعنى ، بعض ج ليس ب ) بالضرب الرابع [ المنتج ] من الشكل الأول (٨٦) . ولكن [ نتيجة ] المطلوب كان /١٩/ بعض ب [ ليس ] ج ( أى سالبة جزئية ) لا عكسه . فهذا لم يجعل أرسطو ضاليس هذين الضربين منتجين . وان /٢٠/ كل بعض القدماء قد جعلهما منتجين فلا اعتراض عليه : كما ذكرنا في غرض ذلك ، وأنه ينتج عكس [ نتيجة ] المطلوب ولا ينتج المطلوب [ نفسه ] .

الضرب الثالث عشر [ يتركب ] من /٢١/ جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى . وهو عقيم . لأنه ينتج الصدين ( أو المتناقضين ) هما . مثال /٢٢/ ذلك في [ نتيجة ] الإيجاب الكلى : بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان . فكل انسان /٢٣/ ناطق . ومثال [ نتيجة ] السلب الكلى : بعض الحيوان انسان وكل غرس حيوان فلا انسان واحد / ١٢٨ ب ١ / غرس . وهذا الضرب أيضا جعله دوما منتجا لأنه جعل كل واحدة من المقدمتين /٢/ في موضع الأخرى وألزم عنهما إيجابا جزئيا (٨٧) . [ لكن ]

(٨٦) وذلك يكون بالضرب المسمى ( Ferio ) ك س ح م ح س - أ  
(٨٧) فالمعالم بالمنطق في هذه النقطة أعبر أن القيسة ك م ح م ح م - ع تكون منتجة ، وايضا ح م ك س ح س - ع ( كما تبين فيما سبق ) . وبالمقارنة فماتنا علمنا من قول القزوينى الكانسى ( ذكر في الفصل ٤ من الباب ١ ) أن بعض المتأخرين نظروا الى القيسة ك م ح س ح س - ع ، ح س ك م ح س - ع ، ح م ك س ح س - ع على أنها منتجة .

ولم يعلم انه اذا جعل الصغرى في ٣/ موضع الكبرى جاء  
من هذا ضرب في الشكل الأول مركب من صغرى كلية ٤/ موجبة  
وكبرى [ جزئية ] موجبة (٨٨) . وهو غير منتج لأن من شريطة  
[ الشكل ] الأول أن تكون كبراء كلية ٥/ فهذا وهم منه في  
معرفة الشكل الأول .

الضرب الرابع عشر [ يتركب ] من جزئية سالبة ٦/ صغرى  
وكلية سالبة كبرى . وهو عقيم . لأنه نتج الضدين ( أو  
المتناقضين ) معاً . مثال ذلك في [ نتيجة ] الإيجاب الكلى :  
ليس كل انسان صهالا ( بمعنى . بعض الانسان ليس صهالا )  
ولا فرس واحد انسان فكل صهال فرس ٧/ ومثاله في [ نتيجة ]  
الطلب الكلى : ليس كل حيوان انساناً ( بمعنى ، بعض الحيوان ليس  
انساناً ) ولا حجر واحد حيوان فلا انسان ٨/ واحد حجر .

الضرب الخامس عشر ، وهو الضرب الخامس [ في الشكل الرابع ]  
من الضروب ٩/ المنتجة [ مركب ] من جزئية موجبة صغرى وكلية  
سالبة كبرى ينتج [ نتيجة ] سالبة جزئية (٨٩) . مثاله : بعض  
١٠/ أ ب ولا شيء من ج أ ينتج فليس كل ب ج ( بمعنى ، بعض  
ب ليس ج ) وذلك أنا نعكس كلنا المقدمتين ١١/ فيصير هكذا :  
بعض ب أ ولا شيء من أ ج فينتج فليس كل ب ج ( بمعنى ، بعض

---

(٨٨) أي أنه يصبح من الضروري تأييد صحة د م ك م  
د م - ١ ، لأن القول بأن ذلك من الضرب المسمى ( Darii ) ك م  
د م - ١ سوف لا يفيد .

(٨٩) وهذا هو الضرب المسمى ( Fesapo ) ك م د م - ١

بـ ليس جـ ) بالضرب /١٢/ الرابع من الشكل الأول (٩٠) • مثابه  
من المواد : بعض الحيوان أبيض ولا حجر واحد /١٣/ حيوان  
فليس كل أبيض حجرا ( بمعنى ، بعض الأبيض ليس بحجر ) •  
الضرب السادس عشر [ يتركب ] من جزئية سابعة مصرى /١٤/  
وكية موجبة كبرى • وهو عقيم • ينتج المضادين ( أو  
المتناقضتين ) معا • مثال ذلك فيما ينتج [ نتيجة ] الإيجاب  
الكلى : ليس كل حيوان إنساناً ( بمعنى ، بعض الحيوان ليس إنساناً )  
وكل ناصق حيوان فكل إنسان ناطق (٩١) • وفيما /١٥/ ينتج  
السلب الكلى : ليس كل حيوان إنساناً وكل فرس حيوان فلا  
إنسان واحد /١٦/ فرس •

فهذه هي الضروب المنتجة والعقم [ من الشكل الرابع ] •  
قد تبين أن كل ما هو ضروري [ إلا أن ما بيناه منها إنما  
[ يكفى ] أخذنا /١٧/ فيها كلاً المقدمتين على أنهما مطلقتان  
فأما [ ما يحدث ] إذا كانت المقدمتان جميعاً ضروريتين /١٨/  
أو ممكنتين أو مختلطة من هذه الثلاثة الأصناف — أعني المطلق  
والضروري والممكن — /١٩/ فإنه يحتاج إلى بيان آخر • ولأن  
هذا الفن من العلم قد كان القدماء [ أيضاً ] يفرزونه عن  
/٢٠/ الأول ، ولهذا ما يعرفه الحدث من الإسكندرانيين بجزء  
لا يقرأ فنحن مفردوه /٢١/ على حياله في مقالة تتلو هذه  
أن شاء الله تعالى •

تمت المقالة والحمد لله وحده ••

(٩٠) وذلك يكون بالضرب (Ferio) ك س هـ م هـ م — ١ •  
(٩١) تقرأ في النص العربي بشكل خاطئ حيث تقرأ على أنها  
« حيوان » بدلا من « ناطق » •

## مصادر المقدمة والتعليقات الخاصة بالترجمة العربية

### أولا - المصادر العربية :

- ١ - ابن رشد ، تلخيص كتاب القياس ، تحقيق د. محمود قاسم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ م .
- ٢ - ابن سينا ، الشفاء ٤ - القياس ، تحقيق سعيد زايد ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٤ م .
- ٣ - ابن سينا ، الاشارات والتبسيطات ، الجزء الأول ، تحقيق د. سليمان دنيا ، دار المعارف ، ١٩٦٠ م .
- ٤ - ابن قيم الجوزية ، اغانة اللبثان ، الجزء الثاني ، طبعة مصر ، ١٩٣٩ م .
- ٥ - د. احمد مؤاد الاهواني ، ابن سينا ، سلسلة نوابغ الفكر العربي ، دار المعارف ، ١٩٥٨ م .
- ٦ - ارسطو ، منطق ارسطو ، الجزء الأول ، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ٧ - اولسرى ، علوم اليونان وسبل انتقالها الى العرب ، ترجمة د. وهيب كامل ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢ م .
- ٨ - بلانشي ، المنطق وتاريخه ، ترجمة د. خليل احمد خليل ، المؤسسة الجمعية للدراسات والنشر والتوزيع - لبنان .
- ٩ - د. توفيق الطويل ، في تراثنا العربي الاسلامي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، ١٩٨٥ م .
- ١٠ - د. جميل صليبا ، المنطق ، منشورات عويدات - بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م .



- ١١- جورج سارتون ، العلم القديم والحديثة الحديثة ، ترجمة د. عبد الحميد صبره .
- ١٢- ريشير ، تطور المنطق العربي ، ترجمة د. محمد مهران ، دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ١٣- د. زكي نجيب محمود ، المنطق الوضعي ، الجزء الاول ، ط ٥ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ م .
- ١٤- الساوي ، البصائر النصيرية ، تحقيق الشيخ الامام محمد عبده ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ .
- ١٥- د. صلاح قنصوة ، فلسفة العلم ، دار الثقافة للطباعة والنشر . ١٩٨١ م .
- ١٦- د. عبد الرحمن بدوي « تحقيق » ، دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ م .
- ١٧- د. عثمان أمين ، ديكرات ، ط ٧ ، مكتبة الانجلو المصرية ، المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ م .
- ١٩- القرويني الكائن ، الرسالة الشمسية ، ١٨٥٤ م . ١٩٧٦ م .
- ٢٠- لوكاشيفيتش ، نظرية العباس الأرستطية ، ترجمة د. عبد الحميد صبره ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٦١ م .
- ٢١- ماكوفلسكي ، تاريخ علم المنطق ، ترجمة فديم علاء الدين ، ابراهيم فتحي ، ط ١ ، دار الفارابي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧ م .
- ٢٢- د. محمد مهران ، مدخل الى المنطق الصوري ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ م .
- ٢٣- د. محمود زيدان ، المنطق الرمزي نشأته وتطوره ، دار الجامعات المصرية ، بدون تاريخ نشر .
- ٢٤- د. نجيب بلدي ، تمهيد لتاريخ مدرسة الاسكندرية وفلسفتها ، دار المعارف ، ١٩٦٢ م .

٢٥- يوسف حبي ، اسو الفرج عند ابن الطيب ، مجلة المحتف  
العلمي المراتي ، المجلد الثالث والثلاثون ، ج ٤ ، مطبعة المجمع  
العلمي المراتي - بغداد ، ١٩٨٢ م .

٣٦- يوسف شاخت ، ماكس مايرهوف ، رد موسى بن يعقوب القرطبي  
على جالينوس في الفلسفة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة  
١٩٢٧ م .

٢٧- د. يوسف كسرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، ط ٥ . دار المعارف ،  
بغداد ، ١٩٦٧ م .

### ثانياً - المصادر الأجنبية :

- Bochenski, I. M, Ancient Formal Logic, north - Holland Publishing Co, Amsterdam, 1957 .
- Brock, A, J, ( ed ), Galen On the natural Faculties, William Heinemann, L, T, D, London, 1952 .
- Carney and Scheer, Fundamentals of Logic, macmillan Publishing Co, Inc, New York, 1960 .
- Coffy, P, The Science of Logic, Vol, 1, edited by Peter Smith, New York, 1938 .
- Creighton, J, E, An Introduction To Logic, The macmillan Co, London, 1912 .
- Henle, P, On The Fourth Figure of The Syllogism, Philosophy of Science, Vol, 16, 1949 .
- Johnson W, E, Logic, 11, Cambridge, 1921 .
- Joseph, H, W, B, An Introduction To Logic, Clarendon Press, Oxford, 1906 .
- Keynes, J, Studies and Exercises In Formal Logic, macmillan and Co, London, 1906 .

- Kneale, W, The Development of Logic, Clarendon Press, Oxford, 1984 .
- Leblanc, H, An Introduction to Deductive Logic, 1955 .
- Maritain, J, An Introduction To Logic, New York, 1937 .
- Merrill, D, Reduction To The Forth Figure, Mind, Vol, 74, 1965
- Meyerhof, New Light On Hunain Ibn Ishaq and his Period, Isis, Vol, 3, 1926 .
- Rose, L, E, Aristotle's Syllogistic and The Fourth Figure, Mind Vol, 74, 1965 .
- Ross, Aristotle's Prior and Posterior Analytics, Oxford, 1949 .
- Shephenson, The Classefication of The Science accorinding To Nasiruddin Tusi, isis, Vol, 5, 1923 .
- Simco / James, Elementary Logic, Wadsworth, Inc. U. S. A. 1983 .
- Stakehum, J, W, « why , Galenian Figure ? » The New Scholasticism, Vol, 16, 1942 .
- Stebbing, S, Amodern Introduction To Logic, methuen and Co, L, T, D, London, 1958 .
- Walzer, R, ( ed ), Galen On medical Experience, Oxford University Press, 1974 .

## محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمة المترجم

- ٢١ - ٥ قضايا حول مشكلة الشكل الرابع (أ)  
١٨ - ١١ نظرية القياس الأرسطية والشكل الرابع (ب)  
٢٣ - ١٨ جالينوس والشكل الرابع (ج)  
٢١ - ٢٣ ابن الصلاح والشكل الرابع (د)  
٢٤ - ٢٣ مقدمة المؤلف

## المسالك الأولى

- ٨٠ - ٣٥ معلومات العرب عن جالينوس والشكل الرابع من القياس  
١ - مشكلة أصل الشكل الرابع من القياس  
٤٢ - ٣٥ ٢ - معرفة العرب بكتابات جالينوس المنطقية  
٤٦ - ٤٢ ٣ - دور كتابات جالينوس في التقليد العربي للدراسات  
٥٤ - ٤٧ المنطقية  
٤ - المواقف تجاه الشكل الرابع في النصوص المنطقية  
٦٢ - ٥٤ المربية  
٥ - حقائق جديدة من مقالة ابن الصلاح  
٦٥ - ٦٣ ٦ - عن منطق الشكل الرابع ومصطلح القياس  
٦٨ - ٦٥ ٧ - تحليل أبو البركات بن مالك  
٧٢ - ٦٨ ٨ - المفاتيح الاصطلاحية الدالة على معرفة جالينوس  
٧٨ - ٧٢ للأشكال الأربعة  
٩ - خلاصة  
٨٠ - ٧٨

المسابقات النسائية

- الشكل الرابع في الغرب ٨١ - ١٤١  
١ - فكرة الشكل الرابع عند أرسطو وتفسيرها ٨١ - ٩٩  
٢ - وصف موجز لتاريخ الشكل الرابع في المنطق ٩٩ - ١٢٥  
الغربي بعد المصور القديمة  
٣ - دراسة نقدية للاعتراضات الموجهة للشكل الرابع ١٢٥ - ١٤١  
مقدمة لمقالة ابن الصلاح ١٤٢ - ١٤٦  
« في الشكل الرابع من أشكال القياس »  
مقالة أبو الفتح أحمد بن محمد بن البري بن الصلاح ١٤٦ - ١٨٢  
« مقالة في الشكل الرابع من أشكال القياس الحملي »  
مصادر المندمة والتعليقات الخاصة بالترجمة العربية ١٨٢ - ١٨٦  
محتويات الكتاب

\* \* \*

---

رقم الايداع  
٥١٨٤ / ١٩٩١ م  
التقديم الدولي  
٩ - ١٧.٧ - ٠٠ - ١٧٧

---